الجمعة 12 تموز 2019
العدد 3805 السنة الثالثة عشرة
Vendredi 12 Juillet 2019 no 3805 13ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الحدث

الحرس الثوري عازم على الرد
واشنطن لتدويل أمن الملاحة في الخليج

18

مناقصة الخلوي: صيغة ألطف لفسادٍ أكثر [4]

حقل ألغام يهدّد الموازنة [2]

نجوم لبنان الى الاعتزال المبكر
ليس في الملاعب ما يستحق الاحتراف!

[8 ـ 9]

اعتزل أخيراً عدد من اللاعبين اللبنانيين في سن صغيرة بعدما وجدوا أن كرة القدم لا تؤمّن لهم حياة كريمة (الأخبار)

تحقيق

طبياً... الـ«فوميه» لـ«التشبيح» فقط!

6

تقرير

تعاونية الموظفين
لا معاملات والدفع بـ«القطّارة»!

6

تقرير

أسلحة لتايوان
واشنطن تعزّز «شوكتها» في خاصرة الصين

19

المشهد السياسي

محاولات للالتفاف على القانون لتمرير قطع الحساب:

حقل ألغام يهدّد الموازنة

وصلت تداعيات الأزمة الحكومية إلى قلب مجلس النواب. الجلسة العامة التي دعا إليها الرئيس نبيه بري لإقرار الموازنة مهددة بفعل عدم إحالة الحكومة لمشاريع قوانين قطع الحساب. فقانوناً، يفترض أن يصدق المجلس قطع الحساب قبل الموازنة. وعملياً مجلس الوزراء «مضرب» عن الانعقاد. لكن الأكيد أن انعقاده لن ينهي سوى جزء من الأزمة. الجزء الآخر يتعلق بتسوية الحسابات التي لم تنضج بعد. أما مسألة إحالة قطع حساب 2017 دوناً عن غيره من قطوعات الحسابات التي دققتها وزارة المال، فتواجه باعتراضات قانونية عديدة. لذلك، وضع رئيس الحكومة سيناريو آخر يفتح باباً للاعتراضات أشد... في حال لم يحظ بالتوافق السياسي

بدأت المراوحة تضغط على كل الأطراف، بخاصة أن الشلل الذي يصيب العمل الحكومي له انعكاسات خطيرة على الوضعين الاقتصادي والمالي، وعلى إمكانية إقرار الموازنة. وفيما بدأت تتسرب عن العونيين مواقف أكثر ليناً من ذي قبل على قاعدة ضرورة كسر هذه المراوحة التي تساهم في زيادة الأزمات التي يعيشها البلد، بقي النائب طلال ارسلان مصراً على موقفه الداعي إلى تحويل جريمة قبرشمون على المجلس العدلي. وهو بموقفه هذا بدأ بشكل إجراحاً لحلفائه الذين يصرون على دعمه، ووقفوا إلى جانبه على قاعدة أنه ولي الدم في السياسة. وهو ما فعله حزب الله تحديداً

الحكومة ملزمة إرسال الحسابات إلى مجلس النواب لتصديقها قبل إقرار الموازنة

الذي أكد تأييده لإحالة القضية على المجلس العدلي، كما أكد أنه في حال طرح التصويت على مجلس الوزراء سيكون حكماً مع الإحالة. علماً أنه أقرن موقفه هذا بالسعي إلى تأمين أصوات إضافية مؤيدة عبر إقناع حليفه سليمان فرنجية بضرورة تصويت وزير «المردة» إلى جانب الإحالة. لكن هؤلاء في المقابل، وبعد أن مر أسبوعان على الجريمة، صاروا يبحثون عن مخرج يقي الحكومة

الحريري يتجاهل ما انجزته وزارة المالية: إقرار حسابات 2004 إلى 2017؟ (مروان طحطح)

شرّ عدم عقد الجلسات، ويوافق عليه ارسلان.

ومماراساتهم الحياتية وهو أمر نحيده دائما ونشجع عليه، ونشد على أيدي من يسعى إليه بين الاطراف المتنازعين». وأملت الكتلة «التوصل في اطار القانون إلى حل تصالحي يعزز الالتزام بالسلم الاهلي وباحكام الدستور ووثيقة الوفاق الوطني». في ظل دعوة بري إلى مناقشة الموازنة ابتداءً من الثلاثاء المقبل، برزت إشكالية جديدة ناتجة عن تعطيل مجلس الوزراء. فعدم انعقاد المجلس وبالتالي عدم إرساله مشاريع قوانين قطوع الحسابات، سيضع مجلس النواب أمام معضلة عدم القدرة على إقرار الموازنة. ولذلك، بدأت تتكثف مساعي إنهاء الأزمة السياسية، تمهيداً لانعقاد مجلس الوزراء وإقرار قطوع الحسابات. علماً أنه لم يعرف بعد كيف سيعالج بري هذه المعضلة، وينقل عنه أن الأمور ستبقى تحت السيطرة حتى لو تأخر انعقاد مجلس الوزراء حتى يوم الأبعاء، أي حتى ثاني أيام مناقشة الموازنة. أما في حال عدم انعقاد الحكومة، فسيجد المجلس صعوبة في إقرار الموازنة، خاصة أن المادة 118 من النظام الداخلي لمجلس النواب تنص بوضوح على أن «يصدق المجلس أولاً على قانون قطع الحساب، ثم على موازنة النفقات ثم قانون الموازنة وفي النهاية على موازنة الواردات». أي أن تصديق قطع الحساب يقع في المرتبة الأولى في التصديق.

في سياق البحث عن المخارج، طرحت أمس فكرة الفصل بين تصديق الموازنة وتصديق قطع الحساب، في تفسير، على الطلب، للمادة 87 من الدستور، التي تشير إلى أن «حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة». أي أن أصحاب هذه النظرية يعتبرون أن الدستور يمنع نشر الموازنة قبل تصديق قطع الحساب، ويمكن مناقشتها وإقرارها قبل تصديق قطع الحساب. حتى مع افتراض صحة هذا الرأي، والتغاضي عن فكرة أن النظام الداخلي لمجلس النواب هو القانون الذي ينظم آلية تطبيق تلك المادة الدستورية، فإن عدم القدرة على نشر الموازنة لا يختلف عملياً عن عدم إقرارها. وبالتالي، الحل الوحيد يكمن في تحويل قطوع الحسابات من مجلس الوزراء، قبل أن يضغط الوقت أكثر، إن كان على صعيد انتهاء مفعول القاعدة الاثني عشرية (نهاية تموز) أو صعيد الإجراءات الحكومية المنتظرة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة.

صحيح أن انعقاد مجلس الوزراء هو المبتغى حالياً، إلا أن مجرد عقد الجلسة لن يكون كافياً لحل معضلة قطوع الحساب. رئيس لجنة المال ابراهيم كنعان قال أمس إنه ليس المطلوب قطع الحساب بل قطوعات الحسابات. كلامه جاء رداً على تسويق فكرة الاكتفاء بإرسال قطع حساب 2017، بحجة أن قطوعات الحساب الأخرى تحتاج إلى وقت طويل لتدقيقها من قبل ديوان المحاسبة. وهو أعاد التأكيد على تنفيذ المادة 65 من قانون موازنة 2017، التي تشير إلى أن على الحكومة إنجاز عملية إنتاج جميع الحسابات المالية المدققة منذ 1993 وحتى سنة 2015 ضمنا وإحالتها على مجلس النواب، وليس تحويل قطع حساب 2017 فقط. وهو إذ تكلم باسم لجنة المال التي تضم كل الأطراف السياسية، فإن ذلك لا يلغي حقيقة أن اتفاقاً ما تمت بلورته، بغض النظر عن موقف لجنة المال، يقضي بإبعاد شبح قطوعات الحسابات ومئات المخالفات التي كشفتها عن النقاش السياسي. وبالتالي الذهاب مباشرة إلى ما يسمح بإقرار موازنة 2019، عبر تصديق قطع حساب 2017 الذي أنجز ديوان المحاسبة تدقيقه.

إذا لم ينجح هذا المسار الملتوي، فإن مساراً آخر أشد التواءً سيكون جاهزاً. جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء في 2 تموز الحالي، التي تأجلت إلى حين «يروق الجميع»، تضمن بنداً (143) يشير إلى «مشاريع قوانين قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للأعوام 2004 لغاية 2017 ضمناً». ويبدو هذا البند، بحسب مصادر معنية، لغماً يسعى الرئيس سعد الحريري إلى تمريره، في حال لم يمر لغم قطع حساب 2017. مجرد وجود هذا البند يبين أن معدّ المشروع يتعامل مع الجهد الذي أنجزته وزارة المال على مدى ثماني سنوات، وأسفر عن إعادة تكوين كل الحسابات، كأنه لم يكن. بالنسبة له، آخر قطع حساب أرسل إلى مجلس النواب كان قطع حساب 2003، ولذلك فإن ما يجب أن يُرسل هو القطوعات التي تلي ذلك التاريخ، وما على مجلس النواب سوى أن يقرها «مع التحفظ، كما أقر ما سبقها من حسابات غير مدققة. ويتبين أن هذه الخطوة إنما تعتمد على عبارة أخيرة وردت في المادة 65 من موازنة 2017، تشير إلى «إحالة مشاريع قوانين قطع الحساب عن السنوات التي لم تقر فيها الى مجلس النواب، عملاً بالاصول الدستورية والقانونية المرعية». أي أن الحكومة فسرت عبارة «لم تقر» بحرفيتها، متجاهلة الشق الأول من المادة الذي يشير بوضوح إلى «عملية إنتاج جميع الحسابات المالية»، وكذلك متجاهلة عبارة «عملاً بالاصول الدستورية والقانونية».

(الأخبار)

علم وخبر

توقيف راهبين بجرائم نصب واحتيال!

أوقف الأمن العام الراهبين (ش. ر.) و(ج. ح.) المطلوبين بجرائم نصب واحتيال أثناء محاولتهما مغادرة مطار بيروت الدولي إلى إيطاليا. وذكرت المعلومات أن الموقوفين أحيلا على فرع التحقيق والإجراء في المديرية العامة للأمن العام، حيث كان من المفترض إحالتهما على فصيلة جونية للتحقيق معهما على خلفية بلاغ بحث وتحرٍّ صادر بحقهما، إلا أنهما تُركا قبل ذلك، بإشارة القضاء، بعد تدخلات مراجع دينية لمصلحتهما. وقالت مصادر معنية إن الراهبين كانا متجهين إلى الفاتيكان بهدف الخضوع لمحكمة دينية.

تقشّف جديد في الأمن الداخلي

في خطوة تدل على التمييز بين الضباط داخل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أصدر المدير العام اللواء عماد عثمان، قراراً قضى بوقف منح قسائم المحروقات للضباط الذين يوجد بتصرفهم آليات عسكرية، لكنه استثنى ضباط فرع المعلومات من هذا القرار. يُشار إلى أن قرار التقشّف في قسائم البنزين اتّخذ في قوى الأمن حصراً دون باقي الأجهزة الأمنية. غير أنّ مصادر أمنية ذكرت أن هذا القرار استثنائي ريثما تُقرّ الموازنة.

ميدان «سبق الخيل» للاستثمار

يعمل مجلس بلدية بيروت، منذ أشهر، على وضع دفتر شروط لإطلاق مناقصة، بغية استثمار ميدان سبق الخيل لمدة ثلاثين عاماً، بناءً على تصور ستضعه شركة دار الهندسة. وبحسب المعلومات، يجري الترويج للمشروع على اعتبار أنّه «تحديث لمسارات سباق الخيل الحالية، ومن أجل إنشاء مضمار بمستوى أوروبي». كذلك ستُستَثمَر كلّ المساحات العامة «لزيادة نسبة المساحة الخضراء، وإنشاء مواقف سيارات، ومطاعم، وغيره من الأمور التجارية لجذب الناس». فكرة «خصخصة» الميدان ليست جديدة، بل تعود إلى عام 2015، يوم حاول مجلس بلدية بيروت برئاسة بلال حمد، استثمار 260 ألف متر مربع من الأملاك العامة، لتحويلها إلى مساحةٍ توفّر خدمات مدفوعة الثمن، لا قدرة لسكّان المدينة على تحملها، وتمنع انتفاع جميع الفئات الاجتماعية منها.

«الرملة البيضاء»: البلدية لا تعترف بقرار الوزير

رغم تمسك وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس بقرار إدارة شاطئ الرملة البيضاء المجاني من قبل حملة الأزرق الكبير وإصداره منذ أكثر من أسبوع ترخيصاً جديداً يوصي بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل جرف بلدية بيروت لمنشآت الحملة وأكشاكها عن الشاطئ، يضيّق حرس بلدية بيروت على أعضاء الحملة ويمنعهم من القيام بعملهم بأمر من محافظ بيروشوت زياد شبيب، رغم أن الأملاك العمومية البحرية تخضع لوصاية وزارة الأشغال العامة ومسبح الرملة المجاني هو أحد المسابح التي وضعتها مديرية النقل في الوزارة ضمن برنامج المسابح الشعبية العامة وتديره حملة الأزرق الكبير البيئية منذ عام 2003. وأخيراً، بدأت بلدية بيروت تحرك بعض الجمعيات البيروتية التي تمنحها مساهمات مالية سنوية من أجل عقد مؤتمرات للإشادة بقرار المحافظ، علماً أن عديد من الحرس البلدي يتناوب على مراقبة المسبح لعدم السماح للجمعية بمزاولة عملها خلافاً للقانون الذي لا يعطي صلاحية للبلدية بالتصرف بالأملاك العمومية.

تقرير

جيش العدو: مقاتل حزب الله يساوي دبابة

علي حيدر

بعد 13 عاماً على حرب عام 2006 التي هدفت إلى سحق حزب الله وإقامة شرق أوسط جديد، عقد رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي، جلسة لهيئة أركان الجيش في 2019/1/16، عرض فيها «غرافيكس» تشير إلى «عملية تحوّل خطيرة» يمرّ بها حزب الله (ومعه حركة حماس في قطاع غزة)، من ميليشيا إلى «جيش إرهابي» (ليس بالمعنى التنظيمي، بل على مستوى القدرات). رئيس الأركان شدد على أن «الفجوة النوعية» بين هذا «الجيش» والجيش الإسرائيلي تتقلص، وأن حزب الله (ومعه فصائل المقاومة الفلسطينية) يواصل التطور واستغلال تفوقه النسبي في التخفي وتحت الأرض، ويبني قوة هجومية ويحسّن كمية صواريخه ودقّتها، ويُدخل إلى الخدمة وسائل قتالية جديدة نسبياً مثل المحلّقات والطائرات المسيّرة وغيرها.

يختصر مضمون هذا التقرير حقيقة نتائج حرب عام 2006، ويكشف عن حجم التحول الذي أحدثته في معادلات الصراع، وأبرزها أنها أسست لبلورة قوة مقاومة إقليمية باتت معالمها أكثر جلاءً اليوم. وتؤكد مفردات كوخافي القراءة الرسمية للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية لحجم التحدي الذي يمثله الحزب في مواجهة الأطماع الإسرائيلية في لبنان والمنطقة.

لم يعد وصف حزب الله بالجيش مجرد اجتهاد صحافي مختص في تل أبيب، أو تقدير لأحد الخبراء (بغضّ النظر عمّا إذا كان الحزب يتبناه)، بل صدر على لسان رئيس الأركان الحالي للجيش. وهو ما يكشف عن حجم التحدي الذي يمثله حزب الله في وعي صناع القرار الأمني، ومن ورائهم المؤسسة السياسية في إسرائيل. وينطوي هذا التقويم الرسمي على بعدين: الأول أنه يكشف عن حجم الهزيمة التي تلقتها إسرائيل في حرب 2006 (لأن نتيجتها لم تقتصر فقط على فشلها في تحقيق أهدافها، بل إن حزب الله فرض إرادته وحقق كثيراً من أهدافه ذات الصلة في المرحلة التي تلت وبالاستناد إلى ما حققه من انتصار في تلك الحرب).

والثاني، أنه يكشف عن إدراك المؤسسة الإسرائيلية الأمنية للتهديد الاستراتيجي الذي أصبح يشكله حزب الله. ويفسّر كل هذا التردد لدى القيادة العليا في اتخاذ قرار بخوض مواجهة عسكرية مباشرة معه طوال السنوات التي تلت. فمَن كان بضعة آلاف من المقاتلين خلال حرب 2006، بحسب تعبير فينوغراد، أصبح جيشاً يهدد العمق الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي، ويملك القدرة على الدفاع والهجوم أيضاً.

ما يفاقم المشكلة بالنسبة إلى إسرائيل، أن حزب الله، باعتراف كوخافي، يقلص الفجوة النوعية في مقابل تطور الجيش الإسرائيلي، وهو ما رفع مستوى الخطورة في وعي القادة العسكريين. وبالنسبة إلى صناع القرار السياسي، أضعف ثقتهم بكون خياراتهم وجاهزيتهم قادرة على تحقيق المؤمّل من أي حرب مفترضة قد تشنها إسرائيل.

تنبع هذه الخطورة أيضاً، في الوعي الإسرائيلي، من حقيقة أن حزب الله استطاع أن يحقق كل هذه الانتصارات في مواجهة إسرائيل، ومن قبل أن يملك هذا المستوى من القدرات التي تملكها اليوم. وهو ما يعزز الاعتقاد بأنه لن يتردد في استخدامها في حال وجد أن ذلك ضروري لمواجهة أي عدوان إسرائيلي.

(مروان طحطح)

حزب الله بات قادراً على أن يضرب في أربعة أيام ما ضربه في 33 يوماً

له قبل سنوات، أن الخبر الجيد في تطور الجاهزية، هو أن الجيش الإسرائيلي بات قادراً في أربعة أيام على ضرب ما احتاج إلى 33 يوماً في حرب عام 2006. لكنه يُضيف أن الخبر السيئ هو أن حزب الله بات قادراً أيضاً على أن يضرب في أربعة أيام ما قام به في 33 يوماً.

ذروة التألق في هذا المسار أن جيش العدو أدرك أن حزب الله لم يقع في فخ التحول إلى جيش نظامي، بل طوّع القدرات الاستراتيجية وفق تكتيك حرب العصابات، فأنتج صيغة غير مسبوقة نجح في ضوئها بمواجهة جيش يمتلك أحدث القدرات العسكرية والتكنولوجية، فسلب الإسرائيلي القدرة على الحسم ومنح حزب الله عنصري البقاء واستمرار النيران. وهو ما أشار إليه كوخافي أيضاً بالقول إن الحزب «يواصل استغلال تفوقه النسبي في التخفي... وتحت الأرض»، في إشارة إلى ما يوفره هذا التكتيك من تفوق يستطيع من خلاله حزب الله احتواء مفاعيل التفوق الناري لجيش العدو، كثافة وسرعة وتدميراً ودقة.

مع أن إبداعات الحزب، التي حضرت لدى قادة العدو وخبرائه، شملت كافة المجالات، إلا أن أكثرها حضوراً في هذه الأيام، هو السجال الحاد على كافة المستويات حول ما إذا كان الجيش الإسرائيلي يتمتع بالجاهزية لخوض معركة برية في مواجهة. يكشف هذا السجال والمديات التي بلغها بين كبار الخبراء وداخل المؤسسات ذات الصلة، عن حضور حجم تطور جهوزية الحزب لمواجهة سلاح البر الإسرائيلي. نتيجة ذلك، تشهد إسرائيل سجالاً متواصلاً حول قدرة سلاح البر على الحسم في حال اقتحام الأراضي اللبنانية. واللافت أن من يعارضون هذا الخيار، يقرّون مباشرة بأن حزب الله قادر من خلال الاعتماد على مقاتليه على مواجهة سلاح المدرعات الإسرائيلي. وفي هذا المجال أوضح قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق اللواء أمير إيشل، خلال مؤتمر هرتسيليا قبل أيام، أن المقاتل بات يقوم بما كانت تقوم به الدبابة في السابق. ولفت إلى أنه حتى لو توغلت فرقة عسكرية إلى عمق الأراضي اللبنانية، فإنها عندما ستصل إلى منطقة الاحتكاك سيخرج إليها (مقاتلو حزب الله) من الأنفاق ومن خلفها وما شاكل، وهو ما سيؤدي إلى تبلور واقع ميداني متساوٍ، وهو أمر معقد جداً جداً!

قضية اليوم

مناقصة الخلوي: صيغة ألطف لفسادٍ أكثر

في دفتر شروط مناقصة إدارة شبكتَي الهاتف الخلوي الكثير من الفخاخ. الواجهة شفافية والمضمون محاصصة وتوجيه. نظرياً، يُنهي دفتر الشروط مرحلة تحكّم وزير الاتصالات بالمصاريف التشغيلية، بعد إعادتها إلى كنف الشركات المشغّلة، لكن عملياً، فتح الباب أمام تحكم أكبر بأموال القطاع، إن كان عبر إعطاء «الجمهورية اللبنانية» حق تسديد ما يسمى بـ«المصاريف الاستثمارية للصيانة» أو عبر إعطاء وزير الاتصالات شخصياً حق الصرف من موازنة الشبكتين مباشرة «لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة». وكل ذلك يضاف إليه تشريع دخول شركات لبنانية إلى القطاع تحت جناح الشركات العالمية

إيلي الفرزلي

ينكبّ وزير الاتصالات محمد شقير على التحضير لتقديم ملف مناقصة إدارة قطاع الخلوي إلى مجلس الوزراء تمهيداً لإطلاقه. لم يعد أمامه الكثير من الوقت ليضيّعه. فقد سبق أن حصل في 7 آذار الماضي على قرار حكومي يقضي بتمديد عقدَي الإدارة الحاليين لمدة تنتهي نهاية العام الحالي. حجة التمديد كانت آنذاك أن المناقصة ستستغرق ثمانية أشهر. مرت ثلاثة أشهر من هذه المدة، ما يعني أن تمديداً جديداً قد يلوح في الأفق.

ليس الوقت مهماً، على ما تؤكد كل التمديدات التي شهدها عقد الإدارة على مدى السنوات السابقة. الأهم أن الحكومة قررت طرح المناقصة، عبر إعداد دفتر شروط، يُجمع عاملون في القطاع على أن عنوانه إقصاء واحدة من الشركتين المشغلتين حالياً، أي شركة «أوراسكوم» (ألفا). أما الأكثر

> **عقد الإدارة يجيز لوزير الاتصالات صرف أموال الخلوي مباشرة!**
>
> **المصاريف التشغيلية تعود إلى الشركة المشغّلة جزئياً**

أهمية، فهو أنها تسوّق لنفسها على أنها تُقدّم دفتر شروط نموذجياً يعيد للخزينة بعضاً مما خسرته بفعل التعديل الذي طرأ على العقد أيام الوزير نقولا صحناوي. كل من يُسأل من المعنيين بالعقد، يُبادر إلى القول إن شروط المناقصة الجديدة معدة لاستقطاب أفضل الشركات في العالم، تمهيداً لنقل خبراتها إلى السوق اللبناني. في العقد المقترح «إنجاز» آخر مهم الأكلاف التشغيلية ستكون على عاتق الشركة المشغّلة، بعدما صارت، منذ عام 2012، على عاتق الوزارة وخاضعة لقرارات الوزير تحديداً. ذلك تصريح أولي بأن السنوات الماضية شهدت هدراً منظماً للمال العام. وهذا ما أكدته اجتماعات لجنة الاتصالات النيابية، التي خرجت بخلاصة مفادها أن المصاريف التشغيلية والرأسمالية تشكّل 42,5 في المئة من مجمل الإيرادات المحصّلة من المشتركين، أي 661 مليون دولار من 1,554 مليار دولار. في اللجنة نفسها، تم تأكيد إمكانية توفير 200 مليون دولار في الحد الأدنى من تلك النفقات، أي بتعبير آخر فإن هذا المبلغ أو ربما أكثر قد صُرف بشكل يثير الشكوك.

قد يكون هذا من الماضي، والحكومة قررت البدء من جديد على قاعدة عفا الله عما مضى. ولذلك يصبح بديهياً العودة عن الخطأ، ونقل المصاريف التشغيلية إلى عاتق الشركات التي تفوز بعقدَي الإدارة. فبحسب المطروح، ستُساهم هذه الخطوة في لجم الصرف العشوائي الذي كان يتم بقرارات من الوزير، بـ«المونة» على إدارتَي الشركتين، أو ربما بالشراكة معهما، أو بالترهيب من عواقب أي رفض لطلباته، التي قد تبدأ بتقديم دعم ألف دولار لهذه الجمعية أو تلك، وصولاً إلى صرف عشرة ملايين دولار على عقود تفتقر إلى الشفافية بشحطة قلم.

الوزير الملك

في المسودة التي قدّمها وزير الاتصالات إلى مجلس الوزراء جدول بيّن الفارق بين الاتفاقية الحالية مع الشركات المشغلة والاتفاقية الجديدة المنوي توقيعها. البند الثالث يتحدث عن مدة العقد. هذا بالتجربة لا قيمة له، فلا فرق بين أن يكون العقد لسنة واحدة، ثم يُمدّد بقرارات حكومية أو وزارية (مخالفة للقانون) لسنوات طويلة، أو أن يكون لثلاث سنوات كما يشير العقد الجديد. المادتان الأولى والرابعة هما الأساس. فالمادة الأولى تشير إلى أن نفقات التشغيل انتقلت إلى عاتق المدير (الشركة المشغّلة). لكن يتضح من المادة نفسها أن هذه النفقات لن تكون بكاملها على عاتق الشركة، ثمة جدول يحددها. وعليه، فإن كل ما لا يحدده الجدول سيكون على عاتق الدولة، بما يعني أن «الإنجاز» لن يكون كاملاً، وأن ثمة من يصعب عليه التخلي عن منجم الذهب. بحسب العقد، تدفع الدولة النفقات الرأسمالية (الاستثمارات) والنفقات الاستثمارية للصيانة (نفقات تشغيلية)، بما فيها: عقود تحديث البرامج المستعملة، والعقود التي تخضع لمخططات تقسيم إيرادات مع مقدمي الخدمات (vas). الأكثر إثارةً في العقد هو البند (ع) الذي يشير إلى أن الدولة تدفع «النفقات التشغيلية غير المتوقعة التي يقررها الوزير لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة». أي أن الوزير يملك الحق أولاً بتقدير المصلحة العامة ومن دون العودة إلى مجلس الوزراء، وثانياً بصرف الأموال العامة على هذا الأساس. حتى مع تجاوز هذه الإشكالية، والتسليم بأن المصلحة العامة تستدعي أن يُقرر الوزير صرف الأموال لأي سبب كان، فلماذا يكون ذلك بالسماح للوزير بمد يده إلى أموال لا يملكها عملياً، أي أموال الشركات قبل تحويلها إلى الوزارة كعائدات؟ الإجابة بسيطة، ففي اللحظة التي يتم فيها تحويل الأموال إلى الوزارة، ستكون خاضعة لرقابة غير متوفرة في الشركات. وبالتالي، من الأفضل تركها هناك وصرفها مباشرة.

مناقصة إدارة بمقاييس عالمية... وشركاء محليين؟ (هيثم الموسوي)

نسبة استثمار مضخّمة

مع التسليم بأن الكلفة الاستثمارية ستكون على عاتق الدولة كونها مالكة القطاع، إلا أن الإشكالية الأخرى التي تظهر تتعلق بنسبة هذه الاستثمارات من مجمل العائدات. يشير العقد إلى أن الوزارة يحق لها أن تصرف 20 في المئة من العائدات على الاستثمار. هذا رقم ضخم بكل المقاييس، حتى لو خُفّض إلى 16 في المئة، أسوة بالتجارب العالمية، على ما اقتُرح في المفاوضات التي يجريها وزير الاتصالات مع أكثر من طرف. فمقارنة حجم الاستثمار بما يجري عالمياً، يتطلب قبلاً مقارنة طبيعة العائدات. عادة ما يؤخذ الأردن كافضل نموذج للمقارنة مع لبنان. هناك يُقدّر المعدل الشهري للعائدات المحصّلة من الفرد (RPU) بـ 6,5 دولارات، بينما يصل في لبنان إلى 30 دولاراً. وهذا التفاوت لا يعود إلى أسباب تقنية أو تتعلق بطبيعة القطاع، بل تعود، ببساطة إلى كون لبنان يعتمد على قطاع الخلوي كمصدر للضرائب والرسوم. وهذا يقود ضمناً إلى عدم جواز المقارنة بين لبنان والتجارب العالمية عند الإشارة إلى العائدات، وبالتالي نسبة النفقات الاستثمارية منها. فنسبة العشرين في المئة من العائدات في لبنان، إنما تشكل 43 في المئة من المعدل العالمي، وبالتالي فإن التماثل مع هذا المعدل يعني الاكتفاء بحجز 5 في المئة من عائدات الموازنة السنوية للاستثمار.

تحالف للإدارة!

حتى لو كان للوزير أو للوزارة الحق بصرف الأموال بدل التشغيل والصيانة أو بدل استثمار، فإن ذلك لا يلغي حقيقة أن جزءاً من هذه النفقات قد عاد إلى كنف الشركتين المديرتين. أي أن بعضاً من القدرة على التصرف السياسي بأموال الخلوي قد حجب. ولهذا ربما، ينص دفتر الشروط على فتح المنافسة أمام «إما مشغّل لشبكة هاتف خلوية أو شركة تابعة له، وإما اتحاد شركات». والتحالف يعني ببساطة إمكان دخول شريك لبناني في الصفقة، إذا تمكن من الاتفاق مع مشغل عالمي يلبّي معايير التأهيل ويملك 51 في المئة من حقوق ملكية الأسهم.

الحديث عن التحالفات ليس مفهوماً في مناقصات من هذا النوع، بحسب مصدر مسؤول في القطاع. إذ إنها تنشأ عادة حيث يوجد استثمار عال ومخاطر عالية، فتكون مهمة الشركاء تقاسم رأس المال وتقاسم المخاطر. وهو ما ليس موجوداً في حالة عقد الإدارة، الذي يحتاج إلى أموال ربما تكفي لقطع تذكرة سفر إلى لبنان وحجز فندق وشراء دفتر الشروط. سيناريو من هذا النوع، قد ينتهي بانسحاب الشركة الأجنبية المشغّلة واقتصار الإدارة على الشريك اللبناني. وهذا سيعني عملياً تثبيت نفوذ الفريق الذي يفوز بالمناقصة على أهم مصدر للعملات الأجنبية، حرية كبيرة في الصرف. ولهذا يكثر متوقّعو تطييرها، أسوة بما حصل في المناقصة السابقة. فمع تسليم كثر ببقاء شركة «زين» مشغّلة لـ 2 MIC (تاتش) لاعتبارات تتعلق بارتباطاتها ومعرفتها بالقطاع، فإن الصراع يتركز على 1 MIC (يتم التداول باسم إحدى الشركات العالمية ذات العلاقات المتشعبة في لبنان). لكنّ مصدراً مطّلعاً على الاجتماعات التحضيرية، يشكك في أن يتمكن مجلس الوزراء بتحالفاته وصراعاته المعقّدة بتسليم أطراف محددة رقبة القطاع، أو على الأقل مسؤولية شبكة من الشبكتين. الأمر مطروح على هذا الشكل لأنه ببساطة لا إمكانية لتصوّر مناقصة شفافة يفوز بها من يقدم العرض الأفضل.

تقرير

باسيل على خطى عون: أنا حامي العهد!

يكرر رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، تجربة الرئيس ميشال عون منذ أن كان رئيساً للحكومة الانتقالية، إلى أن أصبح رئيساً للجمهورية. باسيل يستنسخ تجربة عون الصدامية، ويزيد عليها دوره حامياً للعهد بلا منازع

هيام القصيفي

يخطئ رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، حين يحاول الفصل بين الوزير جبران باسيل والعهد. ويخطئ أيضاً كل من يعتبر أن ما يقوم به باسيل، مهما تصاعدت حدته، محصور برغبته في الوصول إلى رئاسة الجمهورية. يتصرف باسيل بطريقة مدروسة غير اعتباطية، ويتصرف منتقدوه وكأنهم يصوّبون على ميشال عون، ليس الرئيس فحسب، بل عون الجنرال والمنفيّ والنائب، ومن ثَمّ الرئيس.

يمكن العودة إلى الثمانينيات والتسعينيات وما قبل عام 2005 وما بعده، وقراءة تصريحات العماد ميشال عون، حين كان رئيساً للحكومة الانتقالية، وحين أصبح في المنفى، وبعد عودته إلى لبنان، نائباً ورئيساً لتكتل التغيير والإصلاح، ثم رئيساً للجمهورية. يقتفي باسيل خطى عون، عمه ورئيسه، خطوة خطوة. خرج عون من رحم المؤسسة العسكرية، لا بيت سياسياً، ولا وراثة عائلية تدعمه وتضعه في واجهة الحدث. خلق لنفسه زعامة، وحتى وراثة سياسية. الطريقة نفسها يمشي بها باسيل اليوم في مواجهة الإقطاعيات والزعامات السياسية المسيحية الوارثة إما أحزاباً كجعجع أو عائلات كالجميّل وفرنجية، وفي مواجهة زعامات إسلامية ناشئة أيضاً من بيئة سياسية حاضنة ووارثة لأحزاب وعائلات. لم يخرج باسيل من عائلة سياسية، لكنه ورث أسلوب عمه، في الخطابة وفي المعارك الكلامية التي لا تتوقف لحظة واحدة. لم يقل عون كلمة إلا وحرك فيها الشارع أو الطبقة السياسية، ولم يُلقِ خطاباً إلا وافتعل مشكلة أو فرض إيقاعاً مختلفاً. أسلوب عون يقتبسه باسيل حرفاً حرفاً، يقتفي أثره في استحداث المواجهات من دون ملل، وكان طريقة عون الفجّة والمثيرة للشغب، عن خطأ أو صواب، أوصلته إلى حيث هو اليوم. ليس سهلاً مسار عون السياسي والعسكري، مهما كانت أخطاؤه وسلبياته أو إيجابياته. أي نظرة إلى تصريحات الثمانينيات، وخصوصاً لمن عايش تلك المرحلة، من غير الجيل العوني أو الباسيلي الجديد، يدرك تماماً أن النفخة هي ذاتها والمواجهة هي نفسها. يريد باسيل تحصيل «حقوق المسيحيين» في المجلس النيابي وفي مجلس الوزراء وفي الإدارة. حينها تصبح رئاسة الجمهورية حقاً مكتسباً أو حتى تصبح إنجازاته أهم من الرئاسة في ذاتها. لكن تركيزه اليوم هو على هذا الواقع الذي يريد من خلاله أن يتحول صوتاً فريداً، لا يخشى استفزاز حلفائه أو خصومه، وأن يخلق لنفسه زعامة مهما كانت النتيجة. عون نفسه دفع ثمناً، هو المنفي، قبل أن يتحول مساره من باريس إلى بعبدا. وباسيل حين يستعيد مشاهد سبق لعون أن كان طرفاً فيها في بعبدا الثمانينيات والرابية بعد المنفى، إنما يؤكد استمراره في النهج ذاته. خصوصاً أنه اليوم ينطلق من أرضية سياسية أقوى من تلك التي انطلق منها عون. لكن يخطئ أيضاً من يعتقد أنه يستخدم العهد وكل أدواته كمنطلق،

> **أي جردة واقعية تؤكد أنه لم يتحقق أي إنجاز للعهد، بصرف النظر عن الأسباب والتبريرات**

من دون أن يؤدي في المقابل دوره في حماية العهد وصيانته.

فباسيل لا يحرق العهد، إنما يدافع عنه. حتى الآن لم يحقق العهد إنجازات بالمعنى الفعلي. قانون الانتخاب والموازنة المعلقة، هما واجبان لا منّة من أي حكومة أو عهد.

يمتض باسيل بادانه كل الصدمات عن العهد وعن رئيس الجمهورية (مروان بو حيدر)

ثمة إخفاقات حقيقية تتعلق بالوضع الداخلي، هي التي يفترض أن تكون سمة العهد، من معالجة التدهور الاقتصادي والاجتماعي إلى قضية النفايات والكهرباء إلى أزمة النازحين ومواجهة مشروع التوطين، وملف النفط. كل ذلك لم يسلك بعد طريقه إلى حلول عملية، وإن كانت الضجة حول هذه المواضيع كبيرة وكبيرة جداً، لكن عملياً، أي جردة واقعية تؤكد أنه لم يتحقق أي إنجاز للعهد، بصرف النظر عن الأسباب والتبريرات. في مقدور أي قوة سياسية أن تحمّل العهد القوي مسؤولية الإخفاق، على قدر تعليق الآمال عليه. لكن لا يحدث شيء من هذا. فمنذ أشهر لا نسمع إلا انتقادات ضد باسيل وحده. وهذا تماماً ما يقوم به عملياً بتحويل الأنظار عن العهد والتصويب عليه. يتحول باسيل، الذي ينسق خطواته جميعها مع عون، إلى محامي العهد، فيحرف عنه كل هجوم. لا أحد يسائل الرئيس، ولا طرف سياسياً يصوّب عليه، ولا أحد ينتقده أو يطالبه بشيء، إلا بإبعاد نفسه عن صهره. لا القوات ولا الحزب التقدمي الاشتراكي في عزّ مواجهتهما الأخيرة مع باسيل، رغم أن الاشتراكي يدرك أيضاً أن مواقف عون حازمة بقدر مواقف رئيس التيار الوطني. يمتص باسيل بذلك كل الصدمات عن العهد، وعن رئيس الجمهورية، من انهيار تفاهم معراب إلى تشكيل الحكومة والتعيينات، والهجومات الكلامية قبل الانتخابات وبعدها، وكل ما برافق مواجهاته مع القوى السياسية. أصبح باسيل «قنبلة كلامية» و«فتنة متنقلة»، وأطلقت عليه أوصاف تماماً كما كان ينعت عون قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية. جولات باسيل ليست رئاسية، لأن مواطني عكار وبشري والجبل ليسوا واشنطن أو موسكو أو طهران، ولا حفلات العشاء والمباريات الرياضية والصور وحفلات الردح النيابي حوله، تصبّ في صندوق الاقتراع الرئاسي الذي لا يملك هو أو غيره مفتاحه. لكن كل جولة وكل مشكلة وكل كلام استفزازي، طائفي أو سياسي، يكرس دوره حامياً للعهد. ويخطئ من يعتقد أنّ ما يقوم به باسيل يجري بلا معرفة عون ومباركته.

تقرير

«إعدام قاضٍ»: هل يتناسب الحكم مع الجُرم المرتكب؟

رضوان مرتضى

أصدر المجلس التأديبي للقضاة قراراً بـ«إعدام» قاضٍ عبر فصله من سلك القضاة. غير أن علامات استفهام تدور حول ما إذا استند قضاة المجلس التأديبي إلى أدلة ثابتة أم رضخوا لضغوط لتقديم كبش فداء؟ وهل انطلقوا من تحقيقات أجروها أم استندوا الى الإفادات الأولية للموقوفين الذين تراجع بعضهم عنها؟ وما هو الجُرم المرتكب؟

يوم الثلاثاء، أُبلغ أحد القضاة الخمسة الذين أحالتهم هيئة التفتيش القضائي الى المجلس التأديبي، بصدور قرار بفصله نهائياً من سلك القضاة. الخبر نزل كالصاعقة على القاضي. وحاله من حال القضاة الأربعة الآخرين الذين يترقّبون دورهم، جرّاء توقيفهم عن العمل نتيجة التحقيق في ملف «الفساد القضائي» الذي بدأه فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي بعد توقيف «سمسارة قضائيين». غير أنّ المسار الذي سلكه هذا الملف يفتح باباً للتشكيك في أي واقعة، لا سيما أنّ القضاة المتّهمين ليسوا سواسية أمام القانون الذي يخضع لاعتبارات السياسة. ولعلّ حالة مفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس هي الأكثر نفوراً لجهة تغطية التيار الوطني الحُرّ له.

في ملف القاضي المفصول، علمت «الأخبار» أنّه أُدين بتلقي ثلاث هدايا: «مسبحة» ثمنها 300 دولار وهاتف من نوع آيفون و«صينية شوكولا»! «الأخبار» اتّصلت بالقاضي المفصول فرفض التعليق أو التصريح. غير أنّ مصادر قضائية كشفت لـ«الأخبار» أنّه لا يوجد دليل قاطع يُدينه، وأن قرار «التأديب» استند إلى إفادات الموقوفين التي وُضعت في مقابل إفادة القاضي المتّهم، رغم أنّ أحد الموقوفين تراجع عن إفادته الأولية. وأشارت المصادر إلى أنّ القاضي الذي بإمكانه استئناف قرار فصله أمام الهيئة العليا للتأديب خلال 15 يوماً، نفى أن يكون قد تسلّم هاتفاً أو هدية مقابل أي شيء. أما «المسبحة»، فقدّم فواتير من المتجر الذي اشتراها منه. غير أنّ هيئة المجلس اعتبرت أنّ الفواتير أُعطيت له من باب المجاملة.

أما «صينية الشوكولا»، فأكد أنها جاءته هدية عندما كانت زوجته في المستشفى ولم تكن مقابل أي خدمة. وكشفت مصادر مطّلعة على الملف أنّ القاضي المفصول متّهم بتقديم خدمات قضائية لمتّهمين اثنين، أحدهما مهدي م. الموقوف بجرم تهريب أطنان من المخدرات إلى مصر، وقد نفى القاضي علمه بأن المتهم من ذوي الأسبقيات.

> **أُدين القاضي بتلقي ثلاث هدايا: مسبحة وهاتف آيفون و«صينية شوكولا»!**

والثاني جوزيف س الموقوف بجرم سمسرة قضائية. وأشارت المعلومات إلى أنّ الثاني طلب عبر الهاتف من القاضي خفض كفالة الموقوف بمكث في السجن خمس سنوات. وبالفعل، خفّض القاضي الكفالة من مليوني ليرة إلى 800 ألف، فاعتبرت الهيئة أنّ ذلك جاء لقاء هاتف «آيفون»، إلا أنّ القاضي نفى معتبراً أنّه لو حصل ذلك لكان الأجدر على طالب خفض الكفالة أن يدفعها عوضاً من أن يشتري هاتفاً ثمنه أكثر من ألف دولار. في المقابل، تنقل مصادر قضائية مقابلة رواية مغايرة، وتشير الى تواصل القاضي مع تجّار مخدرات، مؤكدة أنّه كان يُقدّم خدمات قضائية لهؤلاء وتسهيلات في المحكمة.

حتى الآن، أُدين القاضي بتلقي ثلاث هدايا: مسبحة وهاتف آيفون وصينية شوكولاتة فاخرة. وإن صحّ ذلك، هل تتناسب العقوبة مع حجم الجُرم المرتكب؟ ألم تكن عقوبة اللوم أو التنبيه أو حتى كسر الدرجة أكثر عدالة من عقوبة الفصل النهائي؟ وهل هذا هو الفساد القضائي المعروف في البلاد؟

تحقيق

أرقام 2012 تشير إلى وجود أكثر من 55 ألف سيارة بزجاج عازل للرؤية

طبياً... الـ«فوميه» لـ«التشبيح» فقط!

برغم إسقاط المادة المتعلقة بترخيص الزجاج الحاجب للرؤية (فوميه) خلال مناقشة بنود مشروع موازنة 2019، تصر الدولة على حفظ شرعية هذا الترخيص «لدواعٍ امنية وطبية». وهي «حجج» واهية لا تصلح إلا في بلد «التشبيح». حيث تسهل «حيازة» التقارير الطبية التي تبرر الحصول على الرخصة

المشكلة الاساسية تكمن في تهتك السلطة بشرعية الترخيص من الناحيتين الامنية والطبية (مروان طحطح)

زينب عثمان

اكتسبت رخصة الزجاج الحاجب للرؤية (Fumé) شرعيتها من مرسوم أصدرته وزارة الداخلية في إحدى حكومات الرئيس الراحل رفيق الحريري، بحجة توفير موارد جديدة للخزينة العامة. بعدها، أدّت سردية الظروف الأمنية دوراً في الإبقاء على «شرعية» هذه الرخصة التي عاد النقاش فيها إلى الواجهة، أخيراً، بعدما أسقطت لجنة المال والموازنة، أثناء مناقشتها مشروع موازنة 2019، المادة 61 المتعلقة بفرض رسوم على الزجاج الداكن. لحسن الحظ، لم تمرّر اللجنة مادة ترخيص «الفوميه». فإلى جانب مخالفتها للدستور، باعتبار أن «المجلس النيابي وحده من يقونن الرسم ويعفي منه»، رفض بعض النواب تعميم الترخيص وتشريعه مقابل رسم محدد (مليون ليرة لبنانية) ليصبح في متناول «راكبي الموجة». إسقاط المادة يعدّ خطوة جيدة لكبح تمدد ظاهرة «التفييم». لكنها تبقى خطوة ناقصة ما لم يتبعها مسعى جدي للتخلي تماماً عن «الفوميه» والاعتراف بانتفاء الحاجة - حتى الطبية - إليه. المشكلة الأساسية، إذاً، تكمن في تهتك السلطة بشرعية الترخيص من الناحيتين الأمنية والطبية، تمهيداً لقوننته لاحقاً، أي في حال إعادة وزارة الداخلية إحياء مشروع قانون تنظيم رخص «الفوميه» بعد انتهاء مهلة تمديد العمل بالتراخيص في 30 أيلول المقبل.

وهذا ما يعيد إلى مضمون مشروع القانون الذي أعدّه وزير الداخلية السابق، مروان شربل، لـ «تنظيم هذه الظاهرة وضبطها» كما يقول. إذ يعفي «أصحاب السيارات العائدة للنواب والوزراء وقضاة النيابة العامة وقضاة التحقيق ورؤساء المحاكم والقضاة المنفردون الجزائيون ورؤساء الطوائف والأحزاب والسيارات العسكرية والبعثات الدبلوماسية» تماماً من الرسوم المنصوص عليها. وإذا كانت «المخاطر» المفترضة مفهومة بالنسبة إلى «بعض» هؤلاء، إلا أن ما ليس مفهوماً - ولا علمياً - هو البند الذي يجيز الترخيص لـ«صاحب السيارة المصاب بمرض ناجم عن أشعة الشمس»، على أن يبرز تقريراً طبياً مصدّقاً عليه من وزارة الصحة يثبت هذه الإصابة. وهذه مجرد «خزعبلات»، كما يصفها البروفيسور المتخصص في طب وجراحة العيون، ربيع الصانع لـ«الأخبار». إذ إن تعتيم الزجاج «غير ضروري»، حتى بالنسبة إلى المصابين بحساسية العين من الضوء. هؤلاء «بإمكانهم، بكل بساطة، أن يرتدوا نظارات شمسية» أو ما يعرف بنظارات الـ«Yellow Filter»! بدوره، يؤكد المدير العام لمجلس البصريات لدول شرق المتوسط وعضو مجلس إدارة «المنظمة العالمية للبصريات»، حسان عواضة، أن من يعانون من الـ«فوتوفوبيا» (رهاب الضوء)، وخلافاً للشائع، لا يلائمهم على الإطلاق «الزجاج الداكن الأسود الذي غالباً ما يُستعمَل في البلدان الحارة والصحراوية لتخفيف كمية الضوء والحرارة» الناتجة من أشعة الشمس. أكثر من ذلك، يؤدي الزجاج الداكن إلى «تعتيم الرؤية أكثر لهؤلاء» ويفاقم من آلامهم!

وبالنسبة إلى نوع الزجاج الأكثر ملاءمة لهؤلاء من الناحية الطبية، يشير الاختصاصي في فحص النظر، نظمي الحاج، إلى الفروقات بين تخفيف الضوء الذي يتيحه الزجاج الداكن، وتخفيف نسبة التعرض للأشعة فوق البنفسجية (UV) الممكنة عبر زجاج طبي شفاف. وهنا، ينبّه الحاج من «سيئات الزجاج الداكن الذي لا يعزل الـUV على الإطلاق»، مشيراً إلى أن التعتيم، خصوصاً لدى مرضى «الفوتوفوبيا»، «يوسّع من حجم بؤبؤ العين خلال فترة النهار تحديداً، ويسمح بدخول كمية أكبر من الأشعة ما فوق البنفسجية»، وهو ما يمثّل «ضرراً بالغ الخطورة».

> يؤدي الزجاج الداكن إلى تعتيم الرؤية أكثر للمصابين بحساسية العين ويفاقم من آلامهم

رغم ذلك، يفيد آخر الإحصاءات بوجود أكثر من 55 ألف سيارة بزجاج عازل للرؤية في لبنان، بحسب مصادر في وزارة الداخلية والبلديات. إلا أن «هذا الرقم يعود إلى 2012، وقد ارتفع أكثر من ذلك بكثير»، ما يشير إلى نمو ظاهرة «التفييم» وتمدّدها بلا رقيب. هذا السلوك «اللبناني» غير المستجدّ، عزت أستاذة علم نفس البيئية الثقافية، سحر حجازي، «أسبابه الكثيرة» إلى عوامل نفسية انطلاقاً من «أناس يستمدون تقديرهم لذاتهم من خلال نظرة المحيط لهم». وثمة أيضاً «حب الظهور» الذي يأتي، وفق تفسير حجازي، «نتيجة تنشئة أسرية» تخلق أهمية لـ«حسن المظهر والتفوّق كترضية بالشعور بالتميّز». وهي تنشئة قد تأتي معاكسة في أحيان كثيرة، بحيث إن «تعرّض الفرد للتهميش الاجتماعي داخل أسرته أو محيطه، يخلق ردّ فعل عكسياً» يتجلى في حبّ الظهور، كخيار «التفييم» أو حيازة السلاح مثلاً، «للتعويض عن الذات المجروحة».

> التعرض للأشعة فوق البنفسجية (UV) الممكنة عبر زجاج طبي شفاف، وهنا، ينبّه الحاج من «سيئات الزجاج الداكن الذي لا يعزل الـUV على الإطلاق»، مشيراً إلى أن التعتيم، خصوصاً لدى مرضى «الفوتوفوبيا»، «يوسّع من حجم بؤبؤ العين خلال فترة النهار تحديداً، ويسمح بدخول كمية أكبر من الأشعة ما فوق البنفسجية»، وهو ما يمثّل «ضرراً بالغ الخطورة».

ومن المنحى الاجتماعي، تتحدّث الحاج عن «بنية طبقية تستند إلى تصنيفات تحددها العلاقات الاجتماعية». بمعنى أوضح، «يصنّف البعض أنفسهم في خانة اجتماعية مرموقة» من خلال وضع الزجاج العازل، على اعتبار أنه «مخصّص للسياسيين ورؤساء الأحزاب والمشاهير»، الأمر الذي يؤسس لما سمّته «عدوى اجتماعية وتبعيّة» سعياً للتماثل.

تقرير

تعاونية موظفي الدولة: معاملات متوقفة والدفع بـ«القطّارة»

فاتن الحاج

حتى الآن، لم تقفل أبواب المستشفيات أمام موظفي القطاع العام. لم تبلغ الأزمة المالية لتعاونية موظفي الدولة هذا الحد الخطير، لكن أحداً لا يعرف ما الذي يمكن أن يحصل إذا بقيت المستحقات تصل إليها «بالقطّارة». للتعاونية في ذمة وزارة المال نحو 124 مليار ليرة من مساهمة الدولة لتعاونية الموظفين عن العام 2018 (328 ملياراً)، فيما لم تدفع الوزارة قرشاً واحداً من مساهمة 2019 (316 ملياراً و17 مليون ليرة).

التأخير في سداد المستحقات يقلق المنتسبين الذين يبلغ عددهم نحو 286 ألفاً، من هؤلاء من ينتظر في هذا الشهر بالذات المنح المدرسية التي يراهنون عليها كدفعة أخيرة من أقساط أبنائهم في المدارس الخاصة، وفق اتفاق يجري مع إدارات هذه المدارس في هذا الخصوص يسمح لهم بتأخير الدفع.

ما يحصل تصفّه مصادر الموظفين بـ«القرصنة لأموال التعاونية»، باعتبار أنّ «وضع البلد الاقتصادي ليس سبباً وجيهاً لتأخير المستحقات، لأنّ الدولة تقتطع أموالاً من رواتبنا يفترض أن تذهب مباشرة إلى حساب التعاونية». وسألت: «لماذا يوصلوننا إلى الشحادة ويتلاعبون بصحتنا؟». أكثر المتضررين من هذا الوضع هم أصحاب الأمراض المزمنة والمستعصية الذين يقبضون سلفة من ثمن الدواء غير المتوافر في التعاونية. المدير العام لتعاونية الموظفين يحيى خميس بدا متفهماً لظروف المالية العامة «إذ لسنا من كوكب آخر». لكنه أوضح أن التقديمات الاجتماعية تضاهي في قيمتها الرواتب بالنسبة إلى المستفيدين من التعاونية، «وطوال السنوات الخمس الماضية، كان تحويل المستحقات يجري بانتظام تام وفي أوقات قياسية، وكنا في هذا الوقت من العام ندفع 80 إلى 85% من المعاملات المتعلقة بالمنح الدراسية التي تقدم في العادة في 15 نيسان وتقبض في حد أقصى بعد 3 أسابيع». ولكن، في تشرين الثاني 2018، حصل خلل في الدفع، وكان للتعاونية في ذمة الدولة نحو 200 مليار ليرة، ما دفع مدير التعاونية إلى توجيه كتاب إلى وزير المال، علي حسن خليل، مدعم ببيان رأي من ديوان المحاسبة يدق فيه ناقوس الخطر لجهة ان توقيف المستحقات هو بمثابة توقيف الراتب، مشيراً إلى أن «ما نطالب به هو حقوق للمواطنين، ولسنا مستعدين للشحادة». التجاوب كان بطيئاً، وبمبالغ بسيطة لا تفي بالغرض، وقد «وصلنا إلى 15 تموز 2019، وبقي لنا 124 ملياراً من 2018».

وكانت تعاونية الموظفين حصلت على 30 مليار ليرة في 25 أيار الماضي وزعتها بين 10 مليارات للمساعدات المرضية و20 ملياراً للمنح المدرسية وفق التسلسل الزمني لتقديم الطلبات. الا ان هذا المبلغ لم يكن كافياً لتغطية كل المعاملات التي قدمت في 15 نيسان، ما أحدث ارباكاً في صفوف المنتسبين. فمنهم من قبض منحته ومنهم لم يقبض، علما بانهم قدموا المعاملة في اليوم نفسه.

> الدولة تقتطع أموالاً من رواتب الموظفين يفترض ان تذهب مباشرة إلى حساب التعاونية

خميس يلفت الى أنه «في العام الماضي دفعنا حتى هذا الوقت 100 مليار للمنح، من أصل 113 مليارا و164 مليون ليرة. ويشير الى ان هناك ديونا للمستشفيات على التعاونية بما لا يقل عن 50 مليارا. ومنها من بدأ يلوح بعدم استقبال مرضى التعاونية. وناشد وزير المال الاسراع في دفع مستحقات العام 2018 «بالحد الادنى، ما يوفر سيولة تغطي جزءا كبيرا من الديون والمستحقات، خصوصا ان المساهمة مقرة في قانون في مجلس النواب».

وفيما ينتظر مدير التعاونية تنفيذ الوعود بدفع مبلغ من المساهمة في وقت قريب، قال انه سيتشاور مع روابط المعلمين والموظفين لمواكبة الأزمة.

مصادر وزارة المال تستغرب الضجة المثارة بشأن تعاونية الموظفين، على خلفية أنّ المعترضين يجب أن يتفهموا قدرات الدولة المحدودة، خصوصاً أنّه مطلوب منها أن توزع الأموال بعدالة وتملأ صناديق كثيرة وليس فقط صندوق التعاونية، «والتراكمات ليست متوقفة على هذا الصندوق وحده»!

اكثر المتضررين هم اصحاب الامراض المزمنة والمستعصية (هيثم الموسوي)

على الحافة

تلوّث الهواء: المشكلة في الحدّ منه لا في رصده

حبيب معلوف

الإعلان عن توقف محطات رصد تلوث الهواء، لم يكن بالأمر المفجع. كما أن الإعلان عن توقف الاعتمادات المالية للصيانة ـ وهي بقيمة 500 ألف دولار سنوياً ـ ليس بالأمر المفزع. فما أهمية أن نرصد معدلات تلوث الهواء، فيما الكل في لبنان «يرى» رائحته ويشمّها؟ اللهم إلا إذا كانت مهمات الوزارات أن تقيس «البيئة»، نسب التلوث، وأن تحصي «الصحة» عدد الوفيات جراء المشاكل البيئة... بعدما بات معلوماً أن تلوث الهواء يعدّ القاتل الأول من دون منازع!

منذ إنشاء وزارة البيئة، بداية التسعينيات، والاستعانة ببعثة ألمانية لرصد تلوث الهواء، عرف القيّمون في الوزارة بعد دراسات مقارنة أجرتها البعثة لأنواع الوقود المستخدمة في القطاعات كافة، ولا سيما النقل وإنتاج الطاقة والزراعة والصناعة، أن مستويات تلوث الهواء في لبنان تتخطى كل المستويات القياسية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. لاحقاً، أكدت أبحاث أجراها طلاب بعض الجامعات الكبرى في كثير من الشوارع، ولا سيما في العاصمة وضواحيها، واستخدمت فيها أجهزة قياس متنقلة (قبل تركيب أجهزة قياس ثابتة)، أن مستويات تلوث الهواء، وخصوصاً في المدن، خطيرة بكل المقاييس، وأن هناك ما لا يقل عن 60 يوماً في السنة، في مثل هذه الأيام (صيفاً)، ينحبس فيها الهواء، وترتفع درجات الحرارة ويصل التلوث إلى الذروة، يفترض إعلان حال طوارئ خلالها وتحذير من يعانون أمراضاً صدرية أو ضيق تنفس أو حساسية، من التجول!

لم يكن وجود أجهزة قياس أو عدم وجودها إذاً مسألة جوهرية، رغم كونها مهمة في سلّم الإجراءات العديدة المفترض توافرها لحماية الصحة العامة. فالأهم كان دائماً، بحسب الخبراء الاستراتيجيين، وضع استراتيجية تحدد فيها مصادر التلوث وأنواعها وكيفية ضبطها وتخفيفها عبر تغيير السياسات في القطاعات كافة، مع تحديد أهداف وجداول زمنية محددة والأولويات والمسؤوليات وخطط للطوارئ... الخ وهذا ما لم يحصل يوماً رغم المساعي لإيجاد قانون شامل لمعالجة تلوث الهواء.

وإذ لم يعد خافياً، كما في كل دول العالم، أن قطاعَي النقل وإنتاج الطاقة هما الأكثر تسبباً بتلوث الهواء، يضاف إليهما قطاعا الصناعة والزراعة وحرائق الغابات والنفايات وورش البناء... إضافة الى مشاكل تلوث الهواء الداخلي من مصادر مختلفة داخل الأماكن المغلقة، كان على الاستراتيجية أن تقترح ما هو مطلوب من قطاع النقل والوزارة المعنية، ومن «الداخلية» التي تتقاطع مهماتها مع وزارة النقل، ولا سيما لناحية تنمير السيارات والإشراف على المعاينة الميكانيكية التي تعتبر صمام الأمان لضبط الانبعاثات وتطبيق قانون السير ومراقبة تلك المتسببة بالتلوث بالعين المجردة... بعد أن تكون وزارة النقل قد وضعت استراتيجية معاكسة لتلك المعتمدة منذ أكثر من ربع قرن، والتي تشجع استخدام السيارات الخاصة بدل النقل العام.

في غياب التفكير الاستراتيجي، ظن البعض في وزارة البيئة أن تجديد أسطول السيارات يخفف من تلوث الهواء. ولم يأخذ هذا الرأي بالاعتبار تذاكي شركات السيارات التي «نخفت» السيارات ورخّصت أسعارها وسهّلت اقتناءها، ما زاد في عددها وتسبب بزحمة أكثر وزيادة في الانبعاثات أكبر (الانبعاثات الناجمة عن السيارة المتوقفة في زحمة السير 6 أضعاف انبعاثات سيارة تسير بسرعة متوسطة).

ولا يعتبر هدفاً استراتيجياً كافياً تقديم الحوافز لاستيراد السيارات النظيفة (الكهربيرد والكهربائية) في الموازنات السنوية إذا لم يكن من ضمن خطة متكاملة للنقل المستدام، وإذا لم يتم درس وتأمين البنية التحتية اللازمة لذلك.

وإذ يعتبر قطاع إنتاج الطاقة مسبباً رئيسياً أيضاً لتلوث الهواء، لا حاجة الى ذكر مدى تعثر المعنيين في تحسين الإنتاج ووقف مهزلة المولدات الخاصة داخل الأحياء التي تزيد من نسب التلوث بشكل خطير واستثنائي. وكان على وزارة البيئة، لو تبنت استراتيجية ما، أن تتدخل بشكل أفعل في خطط وزارة الطاقة وأن تقوم بتقييم استراتيجي لخططها في الطاقة والمياه، ولا سيما الاتجاه الى التنقيب عن النفط والغاز أو إنشاء معامل حرارية، وتقييم خطط كفاءة الطاقة وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة، وإعادة تقييم القطاع الصناعي (مع وزارة الصناعة) وإمكانية استحداث مناطق صناعية تعالج فيها القضايا البيئية كافة بشكل متكامل بعد مراجعة معايير الانبعاثات لهذا القطاع التي تم التراخي فيها تاريخياً. بالإضافة الى تقييم خطط إدارة النفايات الصلبة والسائلة التي تعتبر مصدراً مهماً لتلوث الهواء ينافس القطاع الصناعي في مستوى الضرر وحجم الانبعاثات، وتقييم طرق إدارة الغابات والأحراج (مع وزارة الزراعة) والوقاية من الحرائق التي تعتبر مصدراً مهماً لتلوث الهواء أيضاً.

كل هذه الإجراءات، وغيرها، يفترض أن تشكل أولوية في الاستراتيجية، تسبق وضع المعايير وتحديثها باستمرار، وتسبق وضع أجهزة قياس تصدر عنها بيانات دورية حول نوعية الهواء وتنشر للجمهور عبر لوحات على الطرق أو عبر مواقع إلكترونية أو عبر استخدام تطبيقات على الهواتف الذكية، ووضع خطط طوارئ ونظام إنذار..الخ

لم يعد موضوع تلوث الهواء تفصيلاً في حياتنا المعاصرة، فهو القاتل الأول بين الملوثات الأخرى في لبنان والعالم، وضحاياه أكثر من تلك التي كانت تتسبب بها الأوبئة في الأزمنة الغابرة. لذلك يفترض منح هذا الموضوع الاهتمام اللازم المعادل لمدى خطورته على الأقل، على أن يتذكر من يعنيهم الأمر أن استراتيجية تلوث الهواء، لتكون متكاملة وفعالة، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية بيئية شاملة لكل القضايا التي يتقاطع بعضها مع بعض، مثل عناصر الطبيعة تماماً.

على الغلاف

كرة القدم ظالمة. عبارة اعتاد الجمهور سماعها عند تلقّي اي فريقٍ خسارة مستحقّة أو عند تعرّضه لظلمٍ تحكيمي. لكن في لبنان تاخذ هذه العبارة منحى مغايراً تماماً. فهي ترتبط بوضعٍ اجتماعي يعيشه اللاعبون ما دفع عدداً منهم إلى الاعتزال وهم في قمّة مستواهم أو في سنٍّ صغيرة

صانعة الأفراح لا تؤمّن لقمة العيش

«لعبة الفقراء» اسمٌ على مسمّى في لبنان

شربل كريم

لم تكن كرة القدم اللبنانية منصفة يوماً بحق أبنائها. هي السجن الذي أسرهم بتوقيع أبدي، وهي الاستغلال بحدّ ذاته لهم في أنديةٍ عدة. كما أنها السبب أحياناً في رميهم نحو مستقبلٍ مجهولٍ ومليء بالعذابات. كلامٌ قد يجده البعض مبالغاً فيه، لكن في هذه الحالة يمكن سؤال لاعبين كانوا نجوماً يوماً وعاشوا المرارة الكبرى بعد اعتزالهم اللعبة التي كانت لفترةٍ طويلة مرادفة لأسمائهم. هنا تحضر أسماء الكثيرين من نجوم الزمن الجميل، من حارس المرمى عبد شبارو وصولاً إلى عبد الفتاح شهاب ومحمد مسلماني وغيرهم الكثيرين الذين لم يجدوا بعد توقفهم عن اللعبة وظيفةً تؤمّن لهم حياةً مقبولة، فعاشوا الصعاب التي يعرفها الجميع ولا يفترض ذكرها مجدداً احتراماً للتضحيات التي قدّموها في الملاعب.

> معاناة اللاعبين لتامين لقمة العيش ترافقهم منذ اليوم الاول لتوقيعهم على كشوفات احد الاندية

> يصف لاعبون انفسهم بـ«المتسوّلين» على ابواب رؤساء الاندية واصناء السر الذين يحرمونهم احياناً من حقوقهم

أسماءً كثيرة أيضاً عاشت عذابات الكرة، وكلّها سجّلت ندمها للاستمرار في الميادين الرياضية من دون التفكير المسبق بمستقبلها. لكن هناك قسماً آخر لا يستطيع التحرّر من عشقه وارتباطه بالمستديرة، فبقي في الملاعب راميا رهاناً قد يكون خاسراً، كضربةٍ قاضية تُسقطه مستقبلاً وتجعله غير قادر على الحراك.

هي مشكلة اجتماعية لا رياضية بشكلٍ عام، إذ إن معاناة لاعبي كرة القدم لتأمين لقمة العيش ترافقهم منذ اليوم الأول لتوقيعهم على كشوفات أحد الأندية المحلية، وتلاحق غالبيتهم حتى آخر لحظات حياتهم مثل «لعنة فرعونية» لا ترحم حتى تقضي على ضحيتها.

من هنا، يبدو مبرراً ما أقدم عليه الكثير من اللاعبين وعلى رأسهم قائد منتخب لبنان حسن معتوق، بطلب مبالغ كبيرة للتوقيع على كشوفات هذا النادي أو ذاك، إذ إن عمر اللاعب قصير، وبالتالي عليه أن يفكّر بمستقبله قبل أن يرتبط عاطفياً بأيّ فريق حتى لو كان هو الفريق الذي حلم دائماً بالدفاع عن ألوانه. فكرةٌ كانت حاضرة بالمناسبة بشكلٍ دائم في ملاعب كرة السلة التي وُسم لاعبوها بعبارة الجشع أو «أبو ليرة» كونهم اختاروا دائماً المال على حساب الانتماء، والدليل تنقلاتهم الكثيرة بين الأندية موسمياً. كما اتُّهموا بالطمع بسبب وصول المبالغ التي يتقاضونها إلى أرقامٍ كبيرة جداً. لكن الواقع أنّ كل ما يحصل على الساحة السلوية لناحية مقاربة اللاعبين لاتفاقاتهم مع الأندية هي مسائل مبرّرة إذا ما نظروا إلى زملائهم في كرة القدم، الذين يعانون الأمرّين إن كان في بيئتهم الحاضنة، أو في المجتمع اللبناني بشكل عام، حيث لا اهتمام رسمياً أو اتفاقاً شعبياً حول اللعبة للمساهمة في نهضتها مالياً.

حلمٌ ثم اعتزال

بالأمس القريب خرج لاعبان من صفوف نادي الأنصار من دائرة الضوء نهائياً، علاء البابا وغازي حنيني ليسا باللاعبين العاديين أبداً، لكنهما وجدا أنه من الأفضل لهما أن يهجرا الملاعب، قبل أن يعيشا في هجرةٍ داخل بلادهما ومن دون أي ضمانات مستقبليّة. هما قررا الابتعاد وإعلان الاعتزال رغم أن البابا لا يزال في الـ26 من العمر، بينما لم يتجاوز حنيني الـ25 أيضاً. فعلاً، تُعدّ الخطوة مفاجئة إلى حدٍّ كبير، لأن الاثنين حلما دائماً باللعب للأنصار نفسه دون سواه، وهما اصبحا جزءاً من فريق مرشح بقوة لإحراز لقب الدوري في الموسم المقبل، لكن كل هذا لم يعد يعني لهما شيئاً، فالقلق والخوف من المستقبل هو الذي شغل بالهما منذ الموسم الماضي.

يقول البابا في حديثٍ مع «الأخبار»: «لا أملك عقداً كبيراً مع الأنصار يقارب عقود اللاعبين الذين يشغلون مركزي. كما أن الوقت الذي شاركت فيه خلال الموسم الماضي لم يكن كبيراً، وقد عانيت أيضاً من بعض الأمور الداخلية ما دفعني إلى التفكير بالاعتزال». ويضيف، «لم أتردد في القيام بهذه الخطوة أخيراً بعدما لمست أن الأجواء لا تناسبني على الإطلاق، وهناك ما يتم تحضيره وهو لا يتلاقى مع ما كنت أتطلع إليه». ويعقّب اللاعب الذي لا يزال هناك 3 مواسم في عقده مع الفريق الأخضر، شارحاً بأنه متزوج ولديه ولدان ويعيش في شقة مستأجرة، وقد بات ملزماً بتأمين مستقبله ومستقبل عائلته، «لذا ساهتم بالأكاديمية التي أنشأتها، وهي أفضل الأكاديميات في صيدا وتضم أكثر من 150 لاعباً. هناك يمكنني أن أرى أملاً أكبر بالنجاح وبتأمين ظروفٍ معيشية أفضل من تلك التي انتظرتها طويلاً في كرة القدم».

ابن صيدا الآخر أي غازي حنيني هو من أفضل لاعبي خط الوسط في لبنان، وقد لعب سابقاً للمنتخب الأول وحمل شارة قيادة المنتخب الأولمبي. لاعبٌ معروف بأخلاقه وروحه الرياضية، داخل وخارج أرض الملعب، لكنه يرى اليوم أن اللعبة سقطت أخلاقياً في أماكن عدة، وبالتالي لم تعد المساحة التي يريد الوجود فيها. ويقول حنيني في حديثٍ مع «الأخبار»: «لقد تعبت ودرست الهندسة الميكانيكية في واحدةٍ من أفضل الجامعات في لبنان، وقد أنهيت دراستي منذ عامين، لكنني لم أستخدم شهاداتي للحصول على وظيفة حتى تحقق هذا الأمر قبل فترة قصيرة». ويتابع، «هنا راجعت أفكاري واستشرت أهلي والمقرّبين، وقد وجدت أن من الأفضل تفادي كل تلك العذابات في الملاعب المهترئة وحيث المحسوبيات والحسابات الخاصة، وقررت أن من الأفضل لي والمستقبلي أن أدخل ميدان العمل وأترك ميادين الكرة».

لا ينفي حنيني الذي كان عقده ضعف عقد البابا تقريباً، أنه استفاد من ممارسة كرة القدم على الصعيد الشخصي، فتمكّن من شراء سيارة وشقة، لكن في نهاية المطاف عرف في قرارة نفسه أن الأفق ضيّق جداً، «صحيح أنني أتقاضى في وظيفتي الآن أقل بضعفين من راتبي في الأنصار، لكن أقله أعرف إلى أين ساتجه في حياتي المستقبلية، علماً أنني كنت قد أسست أكاديمية في صيدا مع زميلي الحارس محمد سنبّينا (شباب البرج)، وقد أصبحت قادراً الآن على منحها المزيد من الوقت وتطويرها لتكون عملاً إضافياً لي».

هجرة من الملاعب والبلاد

البابا وحنيني ليسا الوحيدين اللذين اختارا هجر الملاعب، لا بل إن هناك لائحة طويلة من اللاعبين الذين أقدموا على هذه الخطوة وأكملوها بهجرة قسرية إلى خارج البلاد. والأكيد أن الأسماء التي تركت اللعبة سابقاً شكّلت خسارة للأندية وللمنتخب على حدّ سواء. وهنا يمكن التوقّف عند الحارسين حسن بيطار ولاري مهنا، اللذين كانا حاجةً أساسية في ظل الضعف الذي عاناه المنتخب، في مركز حراسة المرمى حيث اضطر القيّمون للبحث عن حراس في الخارج لسدّ النقص. قدرات بيطار الذي لعب قبل هجرته مع أفضل فريق في لبنان أي العهد، وقدرات مهنا الذي وقف بين الخشبات الثلاث للمنتخب والأنصار، لا جدال حولها. لكن الجدال دار في رأس الرجلين وسط اختلاط أفكارهما بين الاستمرار في الملاعب حيث لا يمكن تأمين المتطلبات الأساسية للحياة، وبين الذهاب نحو البحث عن عملٍ في الخارج يؤمّن لهما لاحقاً حياة كريمة. بيطار كغيره من اللاعبين الكثيرين الذين انتظروا تحقيق وعودٍ طويلة بتأمين الأندية وظائف لهم لكن دون أي نتيجة، حطّ في أنغولا وبقي اسمه متداولاً في السوق اللبنانية في كل مرة حُكي (المستقر مادياً أكثر من غيره)، كان قد اتّخذ القرار نفسه، وهو عمر عويضة الذي هاجر إلى ألمانيا بعد زواجه، تاركاً اللعبة التي برز فيها مع أنديةٍ عدة ومع المنتخب لفترةٍ غير قصيرة. وقبله ترك الدولي السابق أحمد الشوم الأنصار وهو في منتصف مسيرته وذهب إلى الخليج بحثاً عن مسيرة أخرى في الإعلام الرياضي، كما خسر المنتخب أحد أبرز مواهب الجيل الجديد في خط الوسط، وهو لاعب الصفاء السابق عامر خان الذي ترك البلاد إلى ألمانيا أيضاً وهو في عزّ عطائه.

ومثلهم فعل عمر زين الدين في الموسم الماضي رغم بدايته القوية مع النجمة وانتقاله بمبلغ كبير إليه من السلام زغرتا، فخاض 5 مباريات فقط مع «النبيذي» قبل أن يحجز رحلة إلى بلجيكا بعد زواجه بدافع ترتيب بعض الأوراق الخاصة، لكن تبيّن بعدها أن الرحلة كانت في اتجاهٍ واحدٍ ومن دون عودة، ليخسر النجمة ورقة كان يهدف إلى الاعتماد عليها بشكل كبير في موسم عانى فيه الفريق كثيراً بسبب النقص في صفوفه.

أما القاسم المشترك بين كل هؤلاء فكانت كلمة اليأس من الواقع الذي يعيشونه، حتى أن بعضهم وصف اللاعبين بـ«المتسوّلين» على أبواب رؤساء الأندية وأمناء السرّ الذين يحرمونهم أحياناً من حقوقهم بسبب مزاجيتهم، أو لأنهم لم يعجبوا بأدائهم في هذه المباراة أو تلك، مشددين على أن اللاعب يمرّ بظروف نفسية كأيّ شخص يعاني من مشاكل في المجتمع، لكن المفارقة أن هذه الظروف التي تؤثر سلباً في حياتهم الكروية ترتبط بالكرة بحدّ ذاتها، والتي تقتل طموحاتهم بعدما كانت أجمل أحلامهم.

اعلن علاء البابا اعتزاله في عمر الـ26 (عدنان الحاج علي)

حول العالم

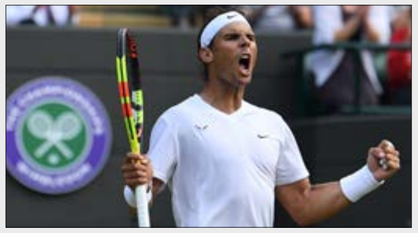

فيدرر يصطدم بنادال

تحتضن ملاعب ويمبلدون الإنكليزية لكرة المضرب عصر اليوم، مواجهة من العيار الثقيل تجمع الإسباني رافايل نادال بغريمه السويسري روجيه فيدرر في نصف النهائي. وسبق فيدرر غريمه نادال إلى دور الأربعة بفوزه على الياباني كي نيشيكوري 6-4 و6-1 و6-4 و6-4، ثم لحق به الإسباني بفوزه السهل على الأميركي سام كويري 7-5 و6-2 و6-2.

ويتفوّق نادال على فيدرر بـ24 انتصاراً من أصل 40 مباراة، بينها نهائي ويمبلدون أعوام 2006 و2007 حين تُوِّج السويسري باللقب، ثم 2008 حين رد الإسباني اعتباره بعد مباراة عالقة في الأذهان حسمها 6-4 و6-4 و6-7 (5-7) و6-7 (8-10) و9-7.

لوبيس في روما

انتقل حارس مرمى فريق ريال بيتيس ومنتخب إسبانيا لكرة القدم باو لوبيس، إلى صفوف روما الإيطالي لمدة خمسة مواسم حتى عام 2024 مقابل 23,5 مليون يورو. وانضم لوبيس إلى صفوف بيتيس الموسم الماضي قادماً من إسبانيول الذي استهلّ مسيرته الاحترافية معه عام 2014 وأعاره موسم 2016-2017 إلى توتنهام الإنكليزي. وقال لوبيس الذي لعب 32 مباراة مع بيتيس الموسم الماضي: «من المستحيل تقريباً قول لا لنادٍ مثل روما. إنها خطوة مهمّة إلى الأمام في مسيرتي وأشعر بأنني مستعدّ لمواجهة هذا التحدي الجديد».

تعاقدات جديدة في الـNBA

أعلن نادي فيلادلفيا سفنتي سيكسرز، المشارك في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، تعاقده مع لاعب بوسطن سلتيكس، الدومينيكاني ألفريد هورفورد وتمديد عقده توبياس هاريس. وبلغ معدل هورفورد الذي شارك 5 مرات في مباراة كل النجوم «أول ستارز» خمس مرات، 13,6 نقطة و6,7 متابعة و4,2 تمريرة حاسمة في المباراة الواحدة الموسم الماضي مع بوسطن. ولم يغب هورفورد عن الأدوار الإقصائية في 12 موسماً له في الدوري الأميركي للمحترفين. من جهته، نجح هاريس الذي انضمّ إلى فيلادلفيا

سفنتي سيكسرز في شباط/فبراير الماضي قادماً من لوس أنجليس كليبرز، في تسجيل معدل 20 نقطة و7,9 متابعة و2,8 تمريرة حاسمة في المباراة الواحدة الموسم الماضي. ومن جهته تعاقد لوس أنجليس كليبيرز رسمياً مع كواهي لينارد الذي قرر الرحيل عن تورونتو رابتورز بعد قيادته لإحراز لقبه الأول في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، وحسم صفقة التبادل مع أوكلاهوما سيتي ثاندر للحصول من الأخير على خدمات بول جورج.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص. ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ666314 01 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

ملاحظات «خرّيجة نسوية» عن الاغتراب والاحتواء

تغييب السياسي من الاقتصاد والجامعات

تعبّر النساء والنسويات الناشطات عن رفضهن للطرق التي تتم بها صياغة السياسات المعارضة واستخدامها من قبل الرجال في الأوساط الناشطة في مختلف انحاء العالم. يحاول الطلاب والطالبات في لبنان إعادة إنتاج تجارب الماضي الناجحة، وتحديداً الإضرابات والاحتجاجات التي طالبت بتعليم عام ميسور التكلفة، في الوقت الذي يجدون أنفسهم/نّ قلقين/ات بشأن مستقبلهم/نّ في ظل الاقتصاد الحالي إذ الم يؤدّ نشاطهم/نّ إلى تغيير سريع وجذري. غالباً ما يتم احتواء وتغييب السياسي في هذا العمل، وهو ما ناقشناه لسنوات من دون جدوى كجزء من مشاركتنا في مجموعات الطلاب والشباب والدوائر النسوية. اليوم، يتم تصنيف النسوية على أنها «عصرية» او سائدة في أحسن الأحوال او كـ«كليشيه» في أسوأها. أثناء كتابتي لهذا المقال،

انتابني شعور عارم بأن كل شيء قد قيل سابقاً، وأن قصتي لا تختلف بشيء عن قصص النساء والطالبات الأخريات. عندما يتم اختطاف جهودنا ولغتنا والاستيلاء عليها، فإننا ننحني على نحو يذكرنا بشعور كل عامل وعاملة عندما يوقعون بتحسينات في ظروف عملهم، مع القوة والضغط الذي يمارس علينا. كثيراً ما تحثّنا المونولوجات الداخلية على أن نكون راضين/ات، وألّا نعرّض أنفسنا للخطر بسبب التحدّث أو التعبير عن اعتراضنا. فيما يلي، أبحث في القواسم المشتركة بين النضالات التي أجد نفسي جزءاً منها كامرأة ونسوية وخريجة جديدة. أحلل كيف شكلت هذه التجارب المتنوعة فهمي للسياسة، والذي أشاركه مع أخريات يجدن أنفسهن مثلي بين تقاطعات حركات الطلاب والنساء. لهذا الغرض، أركّز على تبيان كيف تشكّل هذه الموقعيّات بدورها مطالب النساء المنخرطات في السياسات المعارضة في ظل البنية الاقتصادية اللبنانية. تشهد البلاد حالياً العديد من التغيرات على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في مطلع العام الحالي، اندلعت الاحتجاجات بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مع ارتفاع أسعار المنتجات، وخصوصاً البنزين، وبعدما أصبح من الصعب جداً على الناس تحمّل تكاليف التعليم الخاص. في الآونة الأخيرة، اتجهت الاحتجاجات ضد تدابير التقشف التي اعلنتها الحكومة والتي المحت إلى نوايا بفرض تخفيضات في اجور موظفي القطاع العام وفي تمويل الجامعة العامة الوحيدة، وهي الجامعة اللبنانية. تم تنظيم هذه الاحتجاجات، التي شارك فيها العديد وتمت تغطيتها بكثافة على وسائل التواصل الاجتماعي، و/أو الدعوة إليها في الغالب، من قبل ما يسمّى بـ«المعارضة»، والتي تضم عدداً من المنظمات غير الحكومية والحركات المدنية. ومع ذلك، فقد اعربت بعض الجماعات الأخرى عن شكوكها في المظاهرات العامة لأسباب سياسية وتنظيمية مختلفة، من هذا المنطلق، اركّز على الطريقة التي يعتاش فيها النظام الحالي ومعارضته عبر احتواء قضايانا ونضالاتنا المختلفة، وإعادة صبغها في محاولة لجذب ما يفترضون أنهن شابات متحرّرات وغير طائفيات. أناقش كيف يتم إسكات النساء والطالبات غير الراضيات وحرمانهن من الموارد اللازمة للتنظيم السياسي. ولماذا نجد انفساداً تامّاً معزولات بسبب جهود تهدف إلى محو سخطنا. أخيراً، أقارن الدولة بالمعارضة المزعومة، وأناقش كيف تشترك الأثنتان في أوجه تشابه أكثر منها من الاختلافات

فَرِح بابا

1 - كنساء في الوضع الابوي الراهن

كيف يتم استخدام تاريخ قضيتنا ضدنا؟
في المجموعات الشبابية القليلة التي كنت جزءاً منها والاجتماعات التي حضرتُها في السنوات الثلاث الماضية، غالباً ما كان يتم رفض مشاركة النساء في المجموعات السياسية على أنها عمل غير مرئي: لقد وصفنا نظراءنا الرجال بأننا مثاليات وغير واقعيات بما يكفي، وبأننا نفتقر إلى فهم سليم للواقع ومتطلباته. عندما نشعر بالغضب، يخبروننا بأن علينا أن نتخلّى عن خطابنا «العدواني» وأن نكون ممتثلات لأن وضعنا أفضل من النساء اللواتي أتين من قبلنا واللواتي كافحن وعانين حتى نحصل. نحن النساء في هذا العصر وهذا الوقت، على فرصة حضورنا على طاولة الاجتماع، بمعنى آخر، يتم استخدام تاريخ قضيتنا ضدنا، ويتم تصوير وجودنا في الاجتماع على أنه امتياز في حد ذاته.
تخبرنا «النصيحة» المستعلية، ولكن صديقة المظهر، أن نترك هويتنا كنساء خارج قاعة الاجتماع. علاوة على ذلك، عند حدوث تحرّش جنسي، يُطلب منا أن نترك محتنا وراءنا، لصالح الجاني الذكر، خصوصاً عندما يكون لديه مواقف اقتصادية جيدة وموقع مضمون داخل التنظيم. تجد المجموعة أنه لا غنى عنه وترفض التخلي عنه بسبب «حادثة مرة واحدة»: «ما من أحد مثالي، والآن ليس الوقت المناسب لفضح التحرشات؛ نحن مشغولون بالتخطيط لـ«ثورة»، وهي ذريعة نسمعها في كثير من الأحيان. في المقابل، عندما يتعلق الأمر بمطالب نسوية، فإنها تُقابل بسخرية واضحة وبنزع صفة السياسي عنها، حيث يتم تحويلها إلى صراعات فردية لا تستحق الاهتمام الفوري. مخاوفنا «ليست ذات أولوية في الوقت الحالي»، و«الآن ليس وقتاً جيداً للتعبير عن استيائنا». والنتيجة هي أننا نغادر وهم يبقون. لذلك، تبدأ مساحات المقاومة لدينا بالتقلص، وقد ينتهي بنا المطاف في حلقة مفرغة من الجهود للبحث عن مساحات آمنة جديدة والانخراط في مجموعات جديدة.
أحد الانتقادات التي غالباً ما أصادفها في «النكات» على وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً في بعض النقاشات حول النسوية في بيروت: تفقز النسويات بشكل مستمر بين الأماكن المختلفة؛ إنهن غير موثوقات. ولكن، لماذا يتم رفض هذا الفعل الصغير من المقاومة لصالح التغاضي عن تهميشنا الذي نواجهه والتحرش الذي نخشاه؟
إن إسكات مطالبنا واحتواء قضيتنا منهجيان إلى الحد الذي يجعلنا نتساءل عمّا إذا كنا مضطهدات حقاً في هذا السياق. لا يقتصر الأمر على إلحاق الضرر بجهودنا التنظيمية، بل يطال أيضاً منظومة اعتقاداتنا. ينتهي الأمر بتركنا مساحات التنظيم والموارد لأولئك الذين كانوا يمتلكونها أصلاً، مع عدم وجود آليات للمساءلة تحقق لنا العدالة. كما أكدت هبة عباني (2012) من خلال تفكيرها في اليسار والنساء في لبنان، لا توجد مطالب ثورية أو صراعات مؤقتة أكثر أهمية من غيرها.

2 - كطالبات في نظام تعليمي ربحي وسوق عمل راسمالي

ما هي المسارات البديلة في ظل النموذج الاقتصادي؟
هذه السياسات النيوليبرالية الاقتصاد اللبناني ما بعد الحرب الأهلية، أدت هذه السياسات إلى هيمنة فعلية للقطاع غير الربحي بسبب التركيز المكثف على التنمية الاقتصادية لخدمة طبقة اجتماعية معينة. أصبح التعليم اليوم في الجامعات والمدارس الخاصة مكلفاً للغاية، ولا دور للطلاب، إلا ربما القليل، في التأثير في ما يدرسون. بدورها، تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز المُثل النيوليبرالية. في فصل دراسي عن الاضطرابات النفسية، على سبيل المثال، تعلّمنا أن أهم أعراض الاضطراب النفسي هو غياب الإنتاجية وفك الارتباط أو العزلة عن العمل والدراسة. تعلمنا أيضاً أن هناك علاجات لإعادة دمج غير المنتجات في المجتمع. كيف يمكن لأحد إيجاد معنى لحياته إذا لم يسهم في الاقتصاد الحالي؟
وبالمثل، تستثمر الجامعات الخاصة في الوقت الحاضر الكثير من وقتها ومواردها في تعزيز «ريادة الأعمال الاجتماعية» كحل للمشاكل الاجتماعية. إنهم يقومون بتدريب طلابهم على أن يكونوا مواطنين فاعلين و«عملاء للتغيير». يعزز هذا النمط ثقافة الفردية والرضى عن الذات: يمكن للمرء أن يستثمر في «إمكاناته» من خلال تأسيس شركة ناشئة لإخبار العالم بأنه مهتم بالمشاكل الاجتماعية وللتوصل إلى طرق «مبتكرة» لحلها. تولّد استراتيجيات التسويق الموجهة نحو الربح، والمتمظهرة كجهود إبداعية، أرباحاً من خلال نموذج عمل معين، مهملة بذلك الجذور السياسية للمشاكل التي تدّعي حلها. لناخذ على سبيل المثال الشركات الناشئة المتعددة التي تروج لها الجامعات، والتي تشارك في سباقات الأفكار التجديدية والفرصنة: هم يدّعون أنهم يعالجون بطالة الشباب، لكنهم لا يتطرقون مطلقاً إلى التوزيع غير العادل للموارد والثروة او الطبيعة الزبائنية للاقتصاد. كانت الحركات الطلابية والشبابية في الماضي مختلفة تماماً: في الخمسينيات، طالب طلاب الجامعات الخاصة بتعليم عام ذي جودة وبأسعار معقولة. اليوم، يتم استبدال نشاط الطلاب بـ«ريادة الأعمال الاجتماعية»، عندما نحاول التنظيم، نواجه ترتيباً خاطئاً للمطالب مذعناً الواقعية من أجل التركيز فقط على القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الشباب والطلاب، مثل الرسوم الدراسية وسوق العمل وما إلى ذلك، ويُطلب منا إسقاط المطالب السياسية لأن آخرين قبلنا قد حاولوا وفشلوا. حتى إن بعض مجموعات الطلاب والشباب يرفضون تعريف أنفسهم بأنهم مسيّسون بأي شكل من الأشكال، ويصرّون على لعب دور نقابي بحت. وهذا ما يؤدي إلى تهميش المطالب البالغة الأهمية المتعلقة بحقوق المرأة والأقليات الجنسية، وحرية النشاط السياسي والتعبير، وحتى دور الاقتصاد في نضالات الطلاب اليومية مثل الرسوم الدراسية وفرص العمل، والقروض والدين.
إن العمل في المؤسسات الإنسانية أو المؤسسات غير الهادفة للربح يصبح من بين الخيارات القليلة للغاية التي لدينا بعد التخرج بشهادات في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولكن ما هي المسارات الوظيفية والأكاديمية البديلة التي تبقى لنا في ظل هذا النموذج الاقتصادي؟ نتعلم ونعتقد أن من الميؤوس منه تماماً - وغير الواقعي -

> **ينتهي الأمر بتركنا مساحات التنظيم والموارد لأولئك الذين كانوا يمتلكونها أصلاً**
>
> **يمكن للمرء أن يستثمر في «إمكاناته» من خلال تأسيس شركة ناشئة لإخبار العالم بانه مهتم بالمشاكل الاجتماعية**
>
> **تدفع هذه الحملات القصيرة الأجل فواتيرنا في نهاية الشهر ولكنها لا تشكل تغييراً بنيوياً**

تحقيق أي تغيير من خلال مؤسسات الدولة بشكل مطلق. وبالتالي لدينا عدد قليل جداً من المساحات المخصصة لـ«فئتنا العمرية» وقيمنا السياسية. انتقادي هذا لا يعتبرنا منافقين للعمل ضد سياستنا، كما أنه لا يشير إلى المنظمات غير الحكومية وحدها. وإنما، يتعلق الأمر بالقيود المنهجية الشاملة التي تجبرنا على الدخول في هذه الحقول والالتزام ببعض الإرشادات التي، في أكثر الأحيان، تكون عكس تطلعاتنا.

3 - كناشطات ضد تعميم القضايا

ماذا بقي من خطابنا لمشاركته مع الجمهور؟
إن ربط المطالب الاقتصادية بالمحن الاجتماعية يكشف الطبيعة المنهجية للمشاكل التي نواجهها ومصادرها البنيوية. ومع ذلك، فإن الموجة الجديدة من المشاركة السياسية والنشاطية تنبع من المنظمات غير الحكومية، ما يقدّم أفراد هذا القطاع على أنهم رائدون في طليعة «المعارضة» في المعارك السياسية. تتناقض هذه الصورة المنتجة ذاتياً مع الدور التأييدي الفعلي الذي تلعبه عادة المنظمات غير الحكومية. علاوة على ذلك، تفشل هذه المنظمات في معالجة النظام أو حتى وصفه كما هو، بدلاً من ذلك تختار التركيز على حملات التمكين غير المجدية التي لا يمكن استباقة جمهورها المستهدف، ينحرف نمط العمل للمنظمات غير الحكومية عن المشكلات البنيوية التي نواجهها وتدعو إلى الإصلاحات، فيما تهمل بالكامل المصادر البنيوية التي تكمن وراء جميع المشاكل.
بناءً على مشاركتي القصيرة مع «مستعدين»، وهي مجموعة برزت خلال فترة الانتخابات لمقابلة جميع المرشحين المستقلين وتقييمهم بناءً على مجموعة من القيم والمبادئ السياسية، فإن مشاركة المجتمع المدني في الانتخابات البرلمانية قبل عام تمثل مثل هكذا اتجاهات. افتقر المجتمع المدني إلى خطاب ومطالب متماسكة وتقدمية، حيث إن لأعضاء هذه المجموعات قيماً وأهدافاً متناقضة. كما هيمن على هذه المشاركة خطاب «وطني» يتبنى عملياً الإقصاء للسكان غير اللبنانيين الذين يعانون من النظام نفسه. ولعل الأهم من ذلك أنه تم تشجيع مشاركة قادة المنظمات غير الحكومية «كوجوه» معترف بها في حملة «المعارضة»، بدلاً من وعلى حساب المرشحين المسيسين الذين لديهم برامج انتخابية واضحة.
يمكننا القول إن هذا شكّل من أشكال احتواء النضالات السياسية والجهود والتنظيم، بمعنى أن نظامنا الاقتصادي يجعل قضايانا «قابلة للتسويق» و«قابلة للمشاركة» من خلال حملات التواصل الاجتماعي المحبوبة والشعارات والخطابات المبسّطة. يتم إخراج الجوهر السياسي من القضية السياسية من قبل المنظومة الحاكمة، والمنظمات غير الحكومية، وحتى المجموعات التي تدفع من أجل المشاركة السياسية والمدنية. على سبيل المثال، تضمّنت الجهود التي بُذلت مؤخراً لتعميم المنظور الجندري بشأن العنف المرتبط بالجندر تعريفاً مختصراً جداً لمفهوم الجندر ، وتجاهلت بالمطلق ديناميكيات القوة والسياسة الجنسية الكامنة وراء الصراع. بدلاً من ذلك، تركّز هذه الحملات والجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، والتي تعلن نفسها كمنظمات نسوية، فقط على المؤسسات المعترف بها مثل أفراد الأسرة، والعنف بين الشركاء، وما إلى ذلك، مما يمنع السياق الأوسع. لقد عالجوا العنف الجندري فقط من منطلق المساعدة الإنسانية. ولعل الإخفاقات في معالجة مثل هذه القضايا بشكل نقدي مرتبط بالاعتماد المالي للمنظمات على المانحين، وبالتالي الالتزام بجداول أعمالهم. يكتسب هذا النوع من الدعوة والنشاط مزيداً من البروز والاعتراف في المجال العام أكثر من جهود الجماعات السياسية التي تحاول التنظيم. لا تتم معالجة القضايا الاجتماعية بشكل منهجي بسبب الدور الإداري البسيط للدولة، مما يترك تقديم الخدمات للقطاعين الخاص وغير الربحي. تدفع هذه الحملات القصيرة الأجل فواتيرنا في نهاية الشهر، ولكنها لا تشكل تغييراً بنيوياً. وبالتالي فنحن مجدداً مغتربات، ونشكك في سياستنا وطرق تنظيمنا، ونلجأ أحياناً إلى البراغماتية البحتة المتمثلة في اختيار «أهون الشرّين» والطريق الأسرع.
المنظومة الحاكمة، الرأسمالية والأبوية، تستولي على خطابنا وتميّعه. على مرّ السنين، نسينا عدد المرات التي سمعنا فيها أعمدة النظام الطائفي وهي تروّج لـ«الدولة المدنية» كحل لفشل البلاد. والأمر الأكثر إثارة للسخرية هو أننا سمعنا مؤخراً أعمدة النموذج الاقتصادي الفاشل تدعو إلى العدالة الاجتماعية. إذن، ما الذي بقي من خطابنا لمشاركته مع الجمهور؟

4 - ملاحظات ختامية

كيف نمضي قدماً من هنا؟
في كل مرة تُعبّر فيها عن هذا النقد، تفشل جماعات المعارضة في معالجته. إنهم يعزّزون ويعيدون إنتاج خطاب طبقي يصف الناس بأنهم «خرفان» طائفيون ومغسولو الدماغ ويحملونهم المسؤولية عن الوضع الراهن. يطالبون بمعالجات طفيفة مثل الانتخابات. ومع ذلك، فهؤلاء هم بطبيعتهم طبقيون وساذجون، لأنهم يفترضون خطأً أن السياسة في لبنان تحدث على المستوى المؤسسي. إنهم ينظرون إلى إخفاقات الأشخاص الذين يتخذون نفس الخيارات مراراً وتكراراً فشلاً فردياً، ويفشلون بالتالي في تبيان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والباطن الطبقي لمثل هذا اللوم. هذا الفهم التبسيطي يسلب الناس من وكالتهم واستقلالهم، مما يزيد من تفاقم تدابير التقشف التي تتخذها الحكومة. من شأن هذه التدابير أن تغذي الفجوة بين عمال القطاع الخاص والعاملين في القطاع العام، الذين يُنظر إليهم على أنهم منافسون. إنه يعزلنا مرة أخرى عن أملنا في توحيد «العمال ضد المنظومة الحاكمة».
كيف نمضي قدماً من هنا؟ كيف نقاوم هذا الاحتواء ونواصل القتال من أجل قضايانا باستخدام الموارد التي لدينا دون قلقنا من أن نوصف بالعدوانية؟ أعتقد أنه من خلال مطالبتنا باستمرار بالهدوء وتهدئة غضبنا، تحاول شرائح من المعارضة تلميع الواقع وإزالة الشرعية عن عملنا على أساس أن الغضب هو عاطفة - والعواطف «ليس لها مكان في سياسات الاعتراض الناجحة». لا نكون «جذريين جداً» أو إقصائيين عندما نرفض تسويق قضايانا وتجميلها للمنظور العام. تُعد الاختلافات الأيديولوجية بمثابة نقطة فاصلة، ويتم تحقيق التغيير فقط عندما نوجّه هذا النقد داخلياً وخارجياً ضد المنظومة الحاكمة وداخل تنظيماتنا.

(يُنشر بالتعاون مع «كُحل»، مجلّة لأبحاث الجسد والجندر)

انجل بوليغان ـ المكسيك

أهل الشام

ريبورتاج

«سوريا اليوم» القانون... لا يحمي (المواطنين)

يُشكل غياب سلطة القانون واحدةً من أخطر ما يعيشه الشارع السوري اليوم. ليس المقصود هنا «القانون الجنائي» بالضرورة، بل ينسحب الأمر على كل القوانين التي تُنظم دورة المجتمع وعلاقات أفراده. في كثير من القطاعات، تبدو الأجهزة الحكومية أشبه بالمستغيث من تنفيذ دوره في متابعة تنفيذ القانون. فيما يتباين الأمر بشدة بين مدينة وأخرى، لتبدو الصورة أشبه بـ«حارة كل مين إيدو إلو»

صهيب عنجريني

إنها الساعة الثالثة من عصر يوم تمـوزي شديد الحـر في مدينة اللاذقيّة. يعلو فجأة صراخ حاد في شارع متوسط الازدحـام، يترافق بنزول سائق سيارة أجرة من سيارته، يصفق الباب بعنف، يذهب نحو الباب المقابل، يفتحه، ويجرّ رجلاً خمسينيّاً خارج السيارة. يعود السائق إلى مقعده، وينطلق بسرعة هوجاء، فيما يقف الخمسيني واجماً. لا يستعري ما حدث انتباه أحد، تستمر الحركة كما هي، نهرع نحو الرجل الخمسيني، ونقول: «الحمد لله ع السَلامة، أخذنا رقم السيّارة، سجلّه عندنا». يرسم الرجل ابتسامة باهتة ويقول: «وشو بدي أستفيد من الرقم؟ ليش في عنّا قانون؟». الحكاية كما نفهمها ليست جديدة، بل باتت أمراً معتاداً: خَلاف على الأجرة. «من سينما أوغاريت لهون (المشروع الأول) بدو 500 ليرة، كل يوم بجي بـ300»، يقول أبو أحمد، (كما عرّف بنفسه). لا يقتنع الرجل بجدوى تقديم شكوى، يكرّر ما قاله: «ليش في عنّا قانون؟». نقول: «نعم. هنّاك قانون، لكنّه لا يُطبق دائماً»، يضحك الرجل ويقول: «حط بالخرج».

«حلب غير»

قبل أيـام، عـادت شيم سليمان من حلب إلى اللاذقية، بعد زيارة استغرقت أسبوعاً. تتحدث سليمان، وهي دكتورة برتبة أستاذ مساعد في «جامعة تشرين»، عن زيارتها بشغف كبير. تبدي دهشتها من تفاصيل كثيرة، ومن بينها انضباط سائقي سيارات الأجرة. «توصيلة من أول حلب لآخرها (ضعف مساحة اللاذقية تقريباً) أخذ الشوفير 400 ليرة بس»، تقول، وتضيف: «تفاجأنا كثيراً، السائقون يتقاضون الأجرة وفقاً لما تُظهره شاشات العدادات، وإذا تنازلت لأحدهم عن 50 ليرة (أقل من 10 سنتات) أبدى لك امتناناً كبيراً». وامتازت حلب، حتى في أحلك ظروفها، بقوّة النظام المروري، والتزام السائقين تقاضي أجـور منطقيّة (راجـع «الأخبـار» 15 تشرين الأول 2016). اليوم، يستعدّ سائقو المركبات العامة في المدينة لتوحيد مظهرهم وفق «زيّ موحّد»، في موعد اقصاه الأول من آب القادم. لا تقتصر فوضى «الأجـور التـاكسي» على اللاذقية وحدها، ففي دمشق مثلاً ستبدو الأجور اغلى، فيما تنخفض قليلاً في حمص، لكنها تظل غير عادلة، وفي غير مصلحة الرّاكب.

هل قلت «قانون»؟

ما تقدّم، ليس سوى مثال بسيط على ما تمكن تسميته مجازاً «تخلّي الحـكومة عـن القـانـون». وبرغم أن القـانـون يضع ضوابط لمعظم التعاملات بين السوريين، كما بينهم وبين مؤسسات الدولة، لكنّه يظل في معظم الأوقات «حبراً على ورق»، وسط اكتفاء الجـهات الحكومية بأداء دور المتفرج. وأفرز هذا الحال تفلّتاً غريبـاً مـن نـوعـه، إلـى حدّ

> «إذا ما انا ارتشيت، رح يرتشي مديري. وبالحالتين رح يدفع المواطن رشوة»

ابتداع بعض الأشخاص في مواقع المسؤولية «قوانين» على هواهم، وإلـزام الجميع بتنفيذها، لتكون أمام «دولة داخل الدولة». مثلاً، لا ينسى سائقو خطّ اللاذقية ـ بيروت، ولا كثير من المسافرين على هذا الخط، رئيس مفرزة أمنيّة في نقطة «العريضة» الحـدوديـة. فلسنوات طويلة، سنّ أبو علي، قانوناً، يمنع أيّ أنثى لا تعود قيودها المدنيّة إلى الساحل، من العبور إلى لبنان عبر «العريضة»، ما لم يكن برفقتها أحد ذكور أسرتها! تغيّر الحال مع نقل أبو علي إلى مكان آخر، وعادت استقالة بعض «الجهات الحكومية» من وظيفتها الرقـابيّـة، ملأت الفراغ سريعاً تعاملات تستند إلى «الأعراف» أحياناً، وتنحدر أحياناً لتشبه «قانون الغاب»، حيث الغلبة للقوي دائماً، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بتعاملات مادية (بيع وشراء واستئجار). ولا يقتصر الأمر على التعاملات بين المواطنين أنفسهم، بل ينسحب على تعاملاتهم مع مؤسسات الدولة. أوضح الأمثلة في هذا السـياق، عقـود الإيجـار التي تُوثّق في البلديّات وفق أجور وهميّة، متواطئة في حد مضحك. استأجر محمد العلي قبل شهرين شقة «دبلوكس» في حيّ المالكي الدمشقي. بدل الإيجار الفعلي كان 700 ألف ليرة (1200 دولار)، أما ما سُجل لدى «البلدية»، فكان الفي ليـرة سوريـة فحسب! «مشان ما يدفع صاحب الشقة ضرايب كبيرة»، يقول محمد، ويضيف: «أنا ما عندي مشكلة، يصطفل منو للدولة». وتُعد الرسوم المستوفاة على عقود الإيجار واحداً من أنشط المسارب التي تتسرب عبرها «أموال الخزينة»، برغم تحول سياسات الحكومة نحو النمط الجبائي بطريقة غير مسبوقة، ومن دون أن يبدو غريباً أن الفئات الأضعف اقتصاديّاً هي المُستهدف الأساسي من هذه السياسات، فيما ينجو أصحاب العقارات (على سبيل المثال).

«نعم... انا مرتش»!

حتماً، أسهم التفلّت المذكور في استشراء الفساد، وخروجه من دائرة «الاستتار» إلى مرحلة العلنيّة الوقحة، بما يوحي بأنه ممنهج. يضحك سليم (اسم مستعار) الموظف في إحدى الدوائر الحكومية في دمشق، ويقول: «نعم، أنا مرتشٍ». لا يردّ الرجل الأمر إلى «ضعف الرواتب وسوء الحال» كما يفعل الكثيرون، بل يقول: «إذا ما أنا ارتشيت، رح يرتشي مديري. وبالحالتين رح يدفع المواطن رشوة، ورح يمشّي شغلو ولو كان مو قانوني، بقى خليني استفاد أنا حبيبي». قبل شهور، تواصلت السيدة ضحى مع «الأخبار»، وعرضت مشكلتها مع «شركة كهرباء اللاذقية». لسنوات طويلة كانت السيدة تؤجر عقاراً تمتلكه في اللاذقية، للمستأجر نفسه. بعد أن ترك المستأجر المنزل، فوجئت المالكة بإزالة موظفي «الكهرباء» عدّاد الشقّة، بسبب عدم تسديد الفواتير. «خمس سنين الفواتير ما عم تندفع، وأنا مالي خبر، كيف كانوا تاركين العداد؟» تقول السيدة، وتضيف: «طبعاً كان عم يدفع المعلوم، ويرشي الموظف». بعد مراجعات كثيرة، وتواصل مع مدير الشركة من قبلنا، ومن قبل «تلفزيون الخبر» المحلّي، كان الحل الوحيد المتاح، تخفيض الفاتورة جزئيّاً، فـ«حق الدولة لا يموت». وسددت السيدة مبلغاً كبيراً ثمن كهرباء لم تستهلكها.

القانون «عبء» على الملتزمين!

الطريف، أنّ التزام القانون يتحول في بعض الحالات إلى عبء على ملتزمه، فيما يواصل المتفلتون منه حياتهم سعداء. يضرب رامي، وهو محام من أبناء اللاذقيّة، مثالاً بسيطاً. «جـارَان يستخدم كلّ منهما مولّد كهرباء، أحدهما رخّص وفق القانون، والآخـر لا. حـين اشتكى جيرانهما بسبب الإزعاج، أزيلَ المولد المرخّص في سرعة قياسية، وفق ما ينص عليه القانون والترخيص. أما الآخر، فما زال يعمل حتى الآن، لأنّ إزالته تحتاج ضبوطاً وشكاوى، وقرارات قضائيّة»!

«القوانين السورية» إلى السريان!

مرحبا أيها الفساد

يبدو جليّاً أنّ أحد أهم أسباب تردّي سلطة القانون، بقاء معظم بنوده الأجور أغلى، فيما تنخفض قليلاً في حمص، لكنها تظل غير عادلة، وفي غير مصلحة الرّاكب.

تغير الحال مع نقل ابو علي إلى مكان اخر. وعادت «القوانين السورية» إلى السريان! (أ ف ب)

بريد دمشق

«نقّل فؤادكَ حيثُ شئتَ من الهوى»

ماهر المونس

للمرة الثامنة، وربما التاسعة أو العاشرة، تشغل والدتي مسلسل «عيلة خمس نجوم» على هاتفها المحمول. تشاهده بشغف المرة الأولى، وتترقب مجرياته وأحداثه التي حفظناها في العائلة عن ظهر قلب، لكثرة ما أعادته. الحال مشابه لمسلسل «الفصول الأربعة» بجزءَيه، وكذلك مسلسلات أخرى مثل «مرايا»، و«يوميات مدير عام»، و«أبناء القهر»، و«ضيعة ضايعة»... إلخ. مسلسلات تتناوب على برنامج والدتي اليومي، ونضطرّ إلى سماعها بالضرورة، في المنزل الذي استأجرناه قبل ثلاث سنوات في دمشق القديمة، ولم نألفه بعد.

رغم علمي المسبق بكل تفاصيل تلك المسلسلات، لا أخفي أنني أتابع مع والدتي ما سيجري مع فـرحـان، وسـمـر، (فـارس الحـلـو وأمـل عـرفـة) من مغـامـرات وحـكـايـات. وفي كل مـرة أكتشف أمراً يستأهل منّي أن أتابع الحلقة حتى آخرها، وأضحك ببراءة طفل شاهد رسوماً ملونة لأول مرة. «ماما شوفي بيجامة أم أحمد بلاليش، متل بيجامة جدّي الله يرحمه. ليكي الصوبيا والبواري، متل صوبيا بيتنا القديم. ماما شوفي هالصحون، لسه بقيان عنا من صحون روميو وجولييت؟».

أردّد العبارات ذاتها، مع كل مرة تُعيد فيها أمي مشاهدة المسلسل. أما في «الفصول الأربعة»، فتظل عائلة نجيب (بسام كوسا) الأحبّ إلى قلبي. ربما لشبهها بكثير من العائلات السورية، التي تشتركُ بالبساطة والفقر والألفة والعفوية. مع ذلك، اعتادت عيني أن تألف طوال الوقت منزل كريم (خالد تاجا)، وأرتـاح عندما يطول المشهد في المنزل ذي السقف العالي. أسترقُ النظر إلى الغرف، وأتمنى لو أنّني المخرج لأطيل اللقطة على البلاط، وأتـأمل أكثر المكتبة والطـاولات، وأفـتح بعينيّ النوافذ الخشبية، ثم أمدّ يدي إلى أحد الأدراج، وأخرج كلّ ما فيه دفعة واحدة، ثم أنسى نفسي أسبوعاً كاملاً وأنا أرتّب «الكراكيب».

اعتقدتُ، للوهلة الأولى، أنني وعائلتي حالة خاصة، تعلّقت بمفردة من مفردات الماضي، واتكأت على مسلسل تلفزيوني لتشدّها الذاكرة إلى ذلك الوقت، فيُخدع الدماغ، ويأمر اللسان بإفراز مزيد من اللعاب، كناية عن النشوة والسعادة بطعم الماضي الحلو الجميل.

لكنني اكتشفتُ أخيراً أن كثيراً من العائلات السورية تنسابُ وراء مسلسل «الفصول الأربعة»، وتتابع إعادته على إحدى المحطات السورية، مبرمجة مواعيدها مع موعد المسلسل.

سألتُ الكثيرين عن سبب متابعتهم لهذا المسلسل تحديداً. سمعت إجابات متنوعة، يتحدث بعضها عن القصص السورية المُتداولة فيه بين حلقة وأخرى، وعن جيل نادر من الممثلين اجتمعوا في شارة واحدة. لكن معظم الإجابات تمحورت حول منزل كريم (خالد تاجا)، ونبيلة (نبيلة النابلسي). بيت العائلة الذي يلمّ شمل الأولاد والأحفاد، ويحوي الصور والذكريات، والكراسي القديمة، والطاولة الخشبية التي تتحلّق حولها العائلة، وتفوح منها رائحة اللحم مع البطاطا، والبلاطات المربعة المخططة بالأسود والأبيض، والمطبخ البسيط المليء بالصحون والكؤوس والملاعق التي تكفي أي وليمة، مهما ازداد عدد الحاضرين.

اعترفت أمي أخيراً بأنها اشتاقت إلى «البيت»، البيت الذي يفتقده معظم السوريين اليوم.

وجوه

علي الباكير... بارقة أمل لجرحى الحرب

يحمل علي الباكير (23 عاماً) مجسَّماً لجهاز معدني بكلتا يديه، ويقول: «هذا سيرسم الفرح على وجوه جرحى الحرب». يضعه بحرص إلى جانبه، يجلس أمام حاسوبه الشخصي، ويضيف: «كانت المهمة صعبة، لكنني نجحت». بدأ طالب «الهندسة الطبية» في «جامعة تشرين» (اللاذقية) علي محمد الحسون الباكير، العمل في مجال الأطراف الاصطناعية قبل نحو ثلاث سنوات، ابتكر خلالها ما يؤكد أنه «أول طرف إلكتروني مقاوم للماء في العالم». يشرح ابن قرية الربيعة (ريف حماة الغربي) لـ«الأخبار» أنه بدأ بتركيب الأطراف لعدد من جرحى الحرب، ويقول: «في بعض الحالات واجهت صعوبات، خاصة عند من أصيبوا بقصر في الطرف الباقي بعد البتر (الجزمور)». يضيف: «لذلك، بدأت البحث عن طريقة أجدى من الطريقة التقليدية». بحث الشاب عن وسيلة تجنّب الجريح الإصابة بالتهابات عصبية، وعدم ثبات الطرف الصناعي، حتى اكتشف طريقة تعتمد على أجهزة مسح، أو تصوير ثلاثي الأبعاد للطرف الباقي بعد البتر. كانت تكلفة الجهاز الذي يلزم العملية مرتفعة جداً، لكنّ تجاربه المستمرة انتهت بتصميم الجهاز محلياً، وبجهود فردية. يقول: «يستخدم الجهاز في مهمات عديدة، معمارية وصناعية، لكن هدفي استخدامه في المجال الطبي». يشرح آلية عمل الجهاز قائلاً: «يعتمد على تصوير الأطراف عند المبتورين بزوايا ضمن إطار دائرة 360 درجة، ومن ثم تُنقل إلى الحاسب، وتُدمَج بالشكل المناسب لإنشاء مجسم ثلاثي الأبعاد». ويضيف: «بعدها يُعدَّل المجسم برسم وصلة، تأخذ شكله من الخارج، مع مراعاة مكان تركيب الطرف الاصطناعي، ثمّ يُحذف المجسم لتبقى الوصلة التي تُطبَع بطابعة ثلاثية الأبعاد. الأمر الذي يُسهم بتحقيق ثبات أكبر وشعور بالراحة أثناء استعمال الطرف».

معن بريجاوي: خسر كل ما جناه وربح «الكيمياء»

يحدث أن ينجو شخص من الحرب ليجد الخرابَ يلفّه بالكامل. وحدها أفكاره، إن استطاع النجاة بها، قد تجعل ألم الخسارات أخف وطأة، وأقل مأسوية. يمكن القول إن معن بريجاوي، كان أحد الناجين بأفكاره، بعدما أتت الحرب على كل ما جناه وبناه وعادت به إلى «ما تحت الصفر على حد تعبيره».

خسر بريجاوي (مواليد بيـروت ـ 1960) ثلاثة مصـانع بسبب الـحـرب. لكنه اسـتـطـاع تخليص بعض الآلات الصغيرة التي عدّلها وطوّرها، ويقوم باستخدامها اليوم، لتصنيع المنظفات والصابون، وبعض مستحضرات التجميل البسيطة، في ورشة صغيرة ملحقة بمنزله الكائن في حيّ «بستان الدور» في دمشق. بالإضافة إلى عمله في إصلاح الآلات وصيانتها وتطويرها. في طفولته، اكتشف معن حباً كبيراً للكيمياء، فكان يدّخر مصروفه ليشتري الكتب العلمية، ويقوم بتجارب بسيطة بنفسه. يقول الرجل «الأخبار» إن «الكيمياء تمتلك أسرار الخلق جميعها، ولهذا أعشقها». درس معن، هندسة «الميكانيك» ولم يحصل على شهادة فيها، إذ دخل معترك الحياة باكراً ليعيل إخوته. في التاسعة والعشرين من عمره، قرر السفر خارج البلاد، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة آنذاك (مرحلة الثمانينيات)، وصارت إيطاليا وجهته، بمحض الصدفة.

عقب وصوله الى إيطاليا، تنقل بين عدد من المصانع الصغيرة، ثم حصل على وظيفة في شركة لإصلاح السـيـارات الأجـنـبـيـة ضـمـن مـجـال اخـتـصـاصـه (الميكانيك)، وكانت «فرصة جيدة، لكنها غير ذات جدوى مـاديـة». بعد إتـقـانـه اللغة الإيطالية، عمل مترجماً لبعض الشركات الخليجية، ما فتح له باب العمل فيها. هناك تعلم الكثير من أسرار الكيمياء الصناعية، وتحليل وتنقية وتشكيل المعادن الثمينة، كالذهب والنحاس وغيرهما. بعد ثلاث سنوات من اكتساب الخبرة، وشهادات الاحتراف، افتتح بريجاوي مكتباً لنقل «تقنيات التصنيع» في إيطاليا، وبدأ بالتنقل والسفر بين البلدان بوصفه خبير صيانة ومطوّراً للآلات. «أكثر ما يحزنني، بالرغم من كل خساراتي، أننا هنا نسير عكس الزمن. العالم يسير نحو التطور والنهضة بشكل مخيف، ونحن كأننا في غيبوبة». يقول. عاد معن إلى سوريا بعدما توفر له رأس المال الكافي، والخبرة المطلوبة، وكل الدراسات والتصورات اللازمة للبدء بإنشاء مصنعه الخاص. افتتح عام 2006، مصنعاً لإعادة تدوير المعادن، وتصنيع الكابلات، في «مدينة عدرا الصناعية». بعد عامين انفصل عن شركائه، ليؤسس مصنعاً جديداً للخلائط والمعادن، وصيانة وإصلاح المعدات الصناعية، في مدينة دوما بريف دمشق. وأتبعه بمصنع في جرمانا، لتنقية الألنيوم، وتصنيع الآلات، ووضع مخططات المصانع، بالشراكة مع عدد من الخبراء والمهندسين. وفي عام 2010 ساهم شريكاً في مصنع للمنظفات، قبل أن يخسر كل تلك المصانع في سنوات الحرب.

يأخذ معن على مؤسسات الدولة «تقصيرها الكبير باستثمار الطاقات والعناصر الأولية المتوافرة في الكيمياء الصناعية»، ويعيب على هيئات البحث والتطوير والمواصفات «تخلفها عن الثورة العلمية والتقنية والصناعية». لكنّ أكثر ما يتمنّاه اليوم هو أن «يتم تعويض الصناعيين جزئياً، أو أقلّه منحهم قروضاً من دون فائدة، كي يستطيعوا العودة إلى العمل الحقيقي من جديد».

لقطة

«الإنسان الذي صار كلباً»

بديع صنيع

معظمنا، نحن السوريين، مطحونٌ مادياً. وفي ظل هذه الحرب المستمرة على وجودنا وكينونتنا، بتنا مثالاً حيّاً على مقولة كارل ماركس: «لا مُثُل، ولا عقائد، وإنما الاقتصاد هو الذي يحكمُ البشر». لكن اللامعقول الذي وصلنا إليه، أنّ ذاك الاقتصاد لم يكتفِ بالتَّحكُّم بنا، بل بات ينهش حتى إنسانيتنا، لدرجة لم نستغرب معها قصّة «الإنسان الذي صار كلباً»، التي كتبها الأرجنتيني «أوزوالدو دراغون»، وكانت جزءاً من مسرحية «ثلاث حكايا» التي أخرجها الفنان أيمن زيدان، وتعرض على مسرح «الحمراء - الدمشقي. بطل الحكاية، الباحثُ عن عملٍ لإعالةِ زوجتِه وأولاده، ضاقت به السبل في جميع الفصول، رغم تأكيده أن لا ربيع في حياته، سوى «ربيع المآتم» (النُّوصيف للشاعر نزيه أبو عفش) الذي حَلّ على معيشتنا، جاعلاً السّنة الثامنة للحرب أشدَّ وطأةً وعبثية. هكذا، قبل ذلك الإنسان بوظيفة «كلب حراسة»، ينبح، ويمشي على قوائم الأربعة. وبسبب وفائه وإتقانه لعمله، كوفئ بذيل جميل! الأنكى، أنه بعد اندغامه بوظيفته الجديدة، لم يعد قادراً على العودة إلى طبيعته الإنسانية، وكان الوظيفة أعادت تكوين جسده وأعصابه وتلافيف دماغه، لتتعاظم المأساة عندما تخشى زوجته الحامل من أن يكون الجنين في بطنها كلباً. تكرّرت في العرض المسرحي صرخة «من الأحمق الذي لا يكره الفقر؟»، وتناسلت التراجيديا، لمثل يُعاني من تفجيرات تمنعه من تحقيق فكرة «مسرح الشارع»، ويؤدي على الخشبة شخصية إنسان مهدوم من الفاقة والذّل، ويتوجّه إلى جمهور مَكْلُوم لا يعنيه كسر الإيهام، وتحطيم الجدار الرابع، والتغريب المسرحي، بقدر أمله الحقيقي على الفنان مازن عباس. جَسّد الأخير، باقتدار، شخصية «الإنسان/الكلب»، فتماهى الجمهور معه، وتعاطفَ أشدَّ التَّعاطُف، ما جعل اللامعنى البريختية، كنهج إخراجي، أكثر إمعاناً في إيلام عقولنا وقلوبنا التي ما فتئت تسعى - وجدانياً على الأقل - إلى إنهاض ذلك الإنسان، وتمسيد عضلات ظهره المُقَوَّس. لكن من دون جدوى، وبهزيمة مُدَوِيَة لإراداتنا. تمثَّلَتْ في نهاية الحكاية تكراراً لما قالته جوقة الممثلين: «ستتغوّغوْغوْغوْد».

سوريا

لم يغطّ الحراك حول ملفات «أستانا» و«اللجنة الدستورية»، ولا الجدل المستجد حول ملف استخدام «الأسلحة الكيميائية»، على سخونة المعارك في ريف حماة الشمالي، والتي تلت التصعيد الواسع في اقصى شمال اللاذقية

نشاط حول «أستانا»... والتصعيد «الكيميائي»

التصعيد ينتقل من شمال اللاذقية إلى ريف حماة

وسط نشاط دبلوماسي لافت على خطّي التحضيرات لجولة «أستانا» المقبلة، وتشكيل «اللجنة الدستورية»، لا تهدأ المعارك على أطراف «جيب إدلب»، مُفرغةً «الهدنة» المفترضة من معناها، وهي التي وُلدت مجمّدة منذ إعلانها، بفعل غياب «التوافق التام» حولها، بين

تعكس تصريحات المسؤولين الروس الأجواء الإيجابية التي تخيّم على ملف «الدستورية»

ضامنَيها الروسي والتركي. فقبل أن تخمد نار الاشتباكات في جبل التركمان، في أقصى شمال اللاذقية، ضربت جبهات ريف حماة الشمالي موعداً مع تصعيد جديد، على محورٍ شهد كرّاً وفرّاً خلال ما يزيد على شهر، حيث هاجمت الفصائل العاملة مع «هيئة تحرير الشام»، وتحت المظلة التركية، نقاط الجيش السوري في منطقة الحماميات، وتمكنت من التقدم والسيطرة على البلدة والتل الملاصق لها. الهجوم الذي سبق وتكرر مرات عدة على هذا المحور، لم يتمكن بدوره من تحقيق خرق واسع وتغيير كبير في خريطة السيطرة، بعدما احتواه الجيش وبدأ تحركاً معاكساً بهدف استعادة النقاط التي انسحب منها. واستهدف سلاحا الجو والمدفعية نقاط تمركز الفصائل الجديدة في التل، كما محاور التحرك والإمداد شرقاً نحو كفرزيتا واللطامنة، في المقابل، قصفت الفصائل عدة بلدات في ريف حماة الشمالي، وكان لمدينة محردة النصيب الأكبر من صواريخها، عدا محاولات استهداف نقاط الجيش عبر الطائرات المسيّرة المُذخّرة بقذائف محلية الصنع. وحتى وقت متأخر من ليل أمس، لم يكن الجيش قد أحكم السيطرة على التل والبلدة، من دون أن يُخف زخم المعارك هناك.

التصعيد الميداني المتجدد يستبق انعقاد جولة جديدة من المحادثات وفق صيغة «أستانا» بين الدول الضامنة لـ«خفض التصعيد». ولا يبدو أن حظوظ الالتزام بالهدنة المفترضة ستزيد خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة التي تفصل عن موعد تلك الجولة (1 و2 آب المقبل)، وهو ما يعكسه سقوط القذائف المستمر على أحياء مدينة حلب مثلاً. كذلك، لا تعكس التصريحات الصادرة عن أنقرة وموسكو وجود اهتمام وحرص لدى الطرفين على احتواء التوتر على أطراف «جيب إدلب»، على رغم اللقاءات الناشطة بين المسؤولين الروس والأتراك. آخر تلك اللقاءات كان على يومين متتاليين بين المبعوث الخاص للرئيس الروسي الكسندر لافرينتييف، ونائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي شمخاني، ومساعد وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، أصغر خاجي. وتأتي هذه الجولة الروسية، تحضيراً لملفات عدّة في الفترة المقبلة، بينها اجتماع «أستانا» والقمتان الثلاثية والرباعية، المرتقبتان في تركيا، كما ملف «اللجنة الدستورية».

وتعكس تصريحات المسؤولين الروس الأجواء الإيجابية التي تخيّم على ملف «اللجنة الدستورية»، إذ أوضح نائب وزير الخارجية الروسية، ميخائيل بوغدانوف، أمس، أن المبعوث الأممي، غير بيدرسن، «كان قد غادر موسكو إلى دمشق بفهم معين لقضايا محددة»، معرباً عن أمل بلاده أن يتم تشكيل «اللجنة» قريباً، على خلفية «التقدم الحقيقي» الحاصل على هذا المسار. ولم تغب موسكو عن ملف «الأسلحة الكيميائية» الذي عاد إلى الأضواء مع تشكيل فريق التحقيق الجديد من قِبَل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إذ أشار نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، الذي التقى الدبلوماسي في الخارجية الأميركية، دايفيد هايل، في هلسنكي أمس، إلى أن بلاده «ستقدم في أقرب وقت معلومات إضافية» حول الهجوم الكيميائي في دوما، لافتاً إلى أن المعلومات التي سيجري تقديمها ستعرض بالتوازي مع «عرض مماثل» (مضاد) في لاهاي.

(الأخبار)

أصيب 11 شخصاً بجروح نتيجة تفجير سيارة مفخخة جانب كنيسة السيدة العذراء وسط مدينة القامشلي (الصورة)، وأتى ذلك في موازاة سقوط 13 شخصاً، غالبيتهم مدنيون، في تفجير سيارة مفخخة قرب حاجز لفصائل موالية لأنقرة عند مدخل مدينة عفرين (أ ف ب)

الجزائر

أحزاب الموالاة تغازل الحراك: معارض إسلامي رئيساً للبرلمان

اختيرت شخصية سياسية تنتمي إلى التيار الإسلامي المعارض، لتكون على رأس الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري، في خطوة مفاجئة أثارت جدلاً واسعاً بين من اعتبرها في الاتجاه الصحيح للاستعادة ثقة الجزائريين، ومن رأى فيها مناورة من السلطة للتودّد إلى الحراك

الجزائر ـ **محمد العيد**

بات النائب عن كتلة «الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء»، سليمان شنين، أول من أمس، أول رئيس إسلامي للبرلمان الجزائري، بعدما زكّته بالإجماع أحزاب الأغلبية، التي كانت حتى وقت قريب تدعم مشروع الولاية الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وفي مقدمتها حزبا «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديموقراطي». ولم يكن قرار تزكية شنين، الذي اشتغل في مجال الإعلام والدراسات قبل أن يصير نائباً في عام 2017، منتظراً، ولم تتسرب أي معطيات في شأنه، ما أوحى بتلقي الأحزاب المسيطرة على المجلس، في الدقائق الأخيرة التي سبقت عملية انتخاب الرئيس، قراراً بسحب كل مرشحيها وتزكية شنين، وهو ما لم ينفه رفاق رئيس المجلس الجديد، الذين أكدوا خضوع أحزاب الأغلبية لتعليمات عليا.

ويخلف شنين، معاذ بوشارب، القيادي في حزب «جبهة التحرير الوطني» (المسيطر على البرلمان)، الذي واجه في الأشهر الأخيرة ضغوطاً كبيرة عليه للاستقالة؛ لكونه أحد «الباءات» التي طالب الحراك الشعبي برحيلها، ما اضطر حزبه في النهاية إلى التخلي عنه. وظهرت في الأيام الماضية عدة أسماء لخلافة بوشارب، وعلى رأسها الأمين العام الجديد لـ«جبهة التحرير الوطني»، محمد جميعي، إلا أن جميعي لم يبدُ أنه مقبول شعبياً، فيما كان من شأن ترشيحه أن يفاقم حالة الرفض للبرلمان الحالي الذي يطالب الكثيرون بحله. هذه المخاطر دفعت في آخر لحظة إلى التخلي عن فكرة ترشيح شخصية من داخل أحزاب موالاة الرئيس السابق، وفرضت خياراً آخر يُحاول من خلاله نواب الأغلبية إظهار نوع من التنازل وفق بعض القراءات، في محاولة لمغازلة الحراك الشعبي والتخفيف من حدة هجومه على نواب البرلمان، الذين اشتهروا في عهد بوتفليقة بدعم كل سياساته، وتمرير القوانين التي كانت تحفظ امتيازات رجال الأعمال المسجونين حالياً، في مقابل تطبيق سياسة تقشف على بقية الجزائريين، خصوصاً في السنوات الأخيرة التي تدهورت فيها القدرة الشرائية كثيراً. وذهبت بعض التحليلات إلى أن ما جرى عبارة عن مناورة سياسية، يسعى حزب الأغلبية الأول من خلالها إلى التراجع عن صدارة المشهد، بينما يبقى في الواقع مسيطراً على المجلس، لأن دور الرئيس شرفي وإداري أكثر منه تشريعياً. ويعتقد من يتبنّى هذا التحليل أن السلطة لا يزال يهمّها البرلمان في جانبين، هما: تعديل قانون الانتخابات، وتمرير مشروع «الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات»، وهي بجلبها رئيساً من المعارضة، تُحاول فقط تجميل وجه البرلمان وجعله أكثر قابلية، خشية أن تلقى هذه القوانين المنتظرة معارضة قوية من الشارع.

ترى كتلة بن صالح أن وجود رئيس للبرلمان من المعارضة يمثل ضمانة للحراك

كذلك وُجّهت سهام النقد إلى الرئيس الجديد للبرلمان، الذي ربط البعض اختياره لهذا المنصب بانخراط تكتله (التيار الإسلامي) في مسعى تقارب مع السلطة، ودفاعه عن المؤسسة العسكرية وخياراتها في وجه من ينتقدونها من التيار العلماني تحديداً. وفي هذا الإطار، ذهب البعض إلى تشبيه شنين بأنه «دربال» جديد نسبة إلى رئيس «هيئة مراقبة الانتخابات»، الإسلامي عبد الوهاب دربال، الذي استعان به نظام الرئيس السابق لإعطاء صدقية للانتخابات، وتمرير في عملية انتهت بفشل ذريع، إذ كانت الانتخابات التي أشرف عليها الأكثر طعناً فيها من قِبَل المعارضة. والجدير ذكره، هنا، أن شنين حضر الندوة الأخيرة لتيار من المعارضة يوم 6 تموز/ يوليو الماضي، التي دعت إلى إطلاق حوار وطني تقوده شخصيات مستقلة، والذهاب إلى انتخابات رئاسية في فترة قصيرة، وهو ما رافع من أجله رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، ومن ورائه قيادة المؤسسة العسكرية.

ولتفادي هذه التأويلات، سارعت حركة «مجتمع السلم»، صاحبة أكبر عدد من النواب الإسلاميين في البرلمان، إلى نفيها أيّ تزكية للرئيس الجديد، الذي كان في السنوات السابقة عضواً فيها قبل أن ينشق عنها. وأصدرت الكتلة بياناً وصفت فيه شنين بأنه «رئيس أمر واقع مثل من سبقه، ولا تمثل تزكيته حالة ديموقراطية، إذ هو نتاج أغلبية برلمانية مزورة ومرفوضة من الشعب الجزائري». وفسرت «مجتمع السلم» ما جرى بأنه «عملية تزيينية فاشلة للالتفاف على مطالب الحراك الشعبي، والضغط على القوى الوطنية الصادقة في كفاحها من أجل الديمقراطية». هذه الاتهامات رفضها لخضر بن خلاف، الذي ينتمي إلى كتلة الرئيس الجديد، قائلاً إن وجود رئيس للبرلمان من المعارضة أكبر ضمانة للحراك الشعبي ومطالبه، بما ينذر بانقسام محتمل داخل التيار الإسلامي، الذي يشكل أحد أركان المعارضة.

اشتغل شنين في مجال الإعلام والدراسات قبل أن يصير نائباً عام 2017 (أ ف ب)

فلسطين

العدو يعتذر عن قتل مقاوم: «سوء فهم»!

غزة ـ **هاني إبراهيم**

على رغم التهديدات الإسرائيلية ضد قطاع غزة في الأيام الماضية، بدا واضحاً، بعد استشهاد محمود الأدهم (28 عاماً)، وهو أحد عناصر «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، جراء إطلاق جنود الاحتلال النار عليه، سعي العدو إلى احتواء الموقف أمس، تفادياً لأي تصعيد، وذلك بتأكيد المتحدث باسم جيشه أن الحادثة جاءت نتيجة «سوء فهم». تحقيقات «القسام»، وفق بيان لها، قالت إن قوات الاحتلال تعمّدت إطلاق النار تجاه أحد عناصرها «خلال تأديته واجبه في قوة حماة الثغور»، مشيرة إلى أنها لا تزال «تجري فحصاً وتقييماً لهذه الجريمة التي لن تمرّ مرور الكرام، وستُتحمل الاحتلال الإسرائيلي عواقب هذا العمل الإجرامي».

التطوّر الميداني انعكس على الجانبين؛ إذ أخلت «حماس» نقاط الضبط الميداني ومقارّ حكومتها، فيما رفع العدو درجة جاهزيته، وسحب الفرق الهندسية العاملة على الحدود. ولفتت القناة «الـ11» العبرية إلى «وجود تخوف من شكل مسيرات العودة الجمعة (اليوم)، إذ من غير الواضح ما إذا كانت حماس ستقبل التوضيح الإسرائيلي أو لا، وما إذا كانت ستتشر قوات الضبط الميداني التابعة لها أو لا». جراء ذلك، حاول المتحدث باسم جيش العدو تبرير الجريمة بالقول إنه «خلال ساعات الصباح، رصدت قوة عسكرية عدداً من الفلسطينيين في منطقة السياج الأمني شمال قطاع غزة. ومن التحقيق الأولي، يتضح أن ناشطاً في قوة الضبط الميداني التابعة لحماس وصل إلى السياج في أعقاب تحرك فلسطينيين بمحاذاته، ولاحقاً أحرونوت»، أليفور ليفي، أن «بيان الجيش صدر بعد طلب تقدّم به الوفد المصري والمبعوث الأممي نيكولاي ميلادينوف... لتوضيح ما حدث على حدود غزة من أجل تخفيف الغضب هناك». ووفق قناة «كان» العبرية، وصل وفد من المخابرات المصرية، برأسه نائب رئيس المخابرات أيمن بديع، ويرافقه مسؤول الملف الفلسطيني أحمد عبد الخالق، إلى فلسطين المحتلة، لإجراء محادثات حول استمرار الهدوء، ومن المتوقع أن يدخل الوفد غزة في وقت لاحق.

المقاومة والعدو اعلنا «فتح تحقيق» في الحادثة

إلى ذلك، واصل رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، تهديداته للقطاع، مؤكداً خلال زيارته مدينة عسقلان المحتلة، حيث التقى رؤساء المجالس الإقليمية، أن «حكومته تستعد لعملية عسكرية واسعة ومهمة ومفاجئة ضد غزة بعيداً عن أي اعتبارات انتخابية»، مستدركاً: «رغم رغبة الحكومة في استمرار الهدوء مع غزة، فإنها لن تتوقف عن الاستعداد لشن عملية عسكرية».

اتضح أن القوة العسكرية التي وصلت إلى المكان شخّصت ناشط الضبط الميداني كمخرّب مسلح وأطلقت النار نتيجة سوء فهم، وسيُفتح تحقيق في الحادثة».

هذا التبرير عرّض جيش العدو لهجوم واسع من وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي رأت في بيانه اعتذاراً عن قتل أحد أفراد «حماس». ووصف موقع «مفزاك لايف» العبري البيان بأنه «رد مُخجل وجبان من المتحدث باسم الجيش»، فيما ذكر الكاتب في صحيفة «يديعوت

يترقب الإسرائيليون اداء «حماس» خلال «مسيرات العودة» اليوم (أ ف ب)

كيوسك الصحافة

من يقاتل حفتر في طرابلس؟

خلال زيارتي للعاصمة الليبية، منتصف حزيران/ يونيو الماضي، ساعدني صديق ليبي، سأسمّيه هنا محمد، في تنظيم لقاء مع قائدَين في «لواء المحجوب»، إحدى أكبر المجموعات المسلحة من مصراتة، المدينة الساحلية الواقعة شرقي العاصمة وتبعد عنها حوالى 200 كيلومتر. كان محمد مقاتلاً في اللواء، فرافقني إلى القاعدة الخلفية للاجتماع بالقرب من مطار طرابلس الدولي، الذي يقع جزء كبير منه تحت سيطرة قوات موالية لخليفة حفتر. «لواء المحجوب» هو واحد من بين ثمانية تشكيلات على الأقل، لها خلفيات مناطقية مختلفة، تحارب قوات حفتر في المطار. وبالنظر إلى تقاتل الكثير من هذه القوى على امتداد الأعوام الماضية، يبدو جديراً فهم علاقاتها بعضها ببعض، وكذلك التوترات في ما بينها.

السؤال لقادة اللواء كان: لماذا لا تحقق قواكم تقدماً كبيراً؟ تشابهت الإجابات مع تلك التي سمعتها في لقاءات مع أعضاء مجموعات مسلحة أخرى وقادتها، أجمعوا على أن الحرب ضد حفتر وحّدت قوى غرب ليبيا، التي لم تكن الثقة بينها معدومة، علماً بأنها لم تختر الحرب ولم تتجهز لها، لكن بعد سعي حفتر إلى السيطرة على العاصمة بالقوة، لم يكن لها خيار غير القتال. وهي تقاتل بالأسلحة والذخائر التي استولت عليها من مخازن معمر القذافي عام 2011، قوات حفتر التي أمدّتها الإمارات ومصر لأعوام بأسلحة متطورة.

ويشير محمد إلى أنه يوجد نقص في الذخائر، وأن حكومة الوفاق تقدم دعماً محدوداً للقوى التي تقاتل حفتر. ويتساءل: لماذا لا توفر السلطات ذخائر، ولا تعوّض المجموعات عن العربات التي دُمّرت خلال القتال؟ هل تنوي إطالة أمد الحرب؟ تتشابه مخاوف محمد مع ما سمعته من قادة مجموعات أخرى تقاتل حفتر، وتتردد في استعمال مخزوناتها الكبيرة من الذخائر. إذ يعتبر أغلبهم أن الدعم الذي حشدته الحكومة من تركيا متواضع بالمقارنة مع الإمدادات غير المحدودة التوفرة لحفتر. ويشك هؤلاء في أن الحكومة تستخدم الحرب لاستنزاف ترساناتهم، لذلك يسعون الى الحفاظ على مخزونات أسلحتهم لاستخدامها في الدفاع عن مدنهم أو في محاربة بعضهم البعض في حال تغيّر الصراع.

أغلب المقاتلين والقادة الذين تحدثت إليهم متطوعون، ويبدون مقتنعين حقاً بالقضية. وتنحدر أغلب القوى من البيئات المتماسكة نفسها التي دعمت الحرب ضد القذافي، ولها تقريباً القيادة عينها. وبعد عام 2011، تحوّل تحالفها إلى صراع سلطة ضمن تحالفات مؤقتة. لكن، على رغم هشاشة التحالف الحالي، إلا أنه ليس انتهازياً؛ فبالنسبة إليها، يمثل حفتر جزءاً كبيراً ممّن حاربوا ضدهم عام 2011. وينطبق ذلك أيضاً على الانقسامات المحلية التي عادت إلى الواجهة مع الحرب الحالية، إذ تنحدر أغلب قوات حفتر من المنطقة الغربية، من جماعات عاشت حرب 2011 كهزيمة وإهانة، حيث عانى بعضها من التهجير القسري وأشكال أخرى من العقاب الجماعي على أيدي القوى الثورية.

ومنذ عام 2011، شهدت صراعات ليبيا بروز مقاولي الحرب والميليشيات المفترسة. وشكل بعض هؤلاء جزءاً من القوى الثورية التي تقاتل حفتر. حاول بعضهم استغلال مطالب القوى الأخرى من الحكومة المتصلة بالتمويل وتوفير إمدادات الأسلحة لتحقيق أرباح شخصية، وهم يعملون اليوم على إذكاء الامتعاض الواسع للمقاتلين والقادة من الفساد والتهاون الحكومي استعداداً للصراعات السياسية المستقبلية. لكن يبدو أن لدى هذه القوى وعياً أكبر وعزماً على عدم السماح بتكرار استخدامها لأغراض ضيقة كما حصل في صراعات سابقة.

يوجد أيضاً نفور متفشٍّ من الإسلاميين، وهو لم يبرز فقط إثر الحرب ضد «داعش» في سرت، بل كذلك نتيجة ما يراه كثيرون انتهازية سياسية للحركات الإسلامية المعتدلة التي تحالفت معها هذه القوى الثورية في حروب عامي 2011 و2014. وعلى عكس التصور الشائع الخاطئ، حضور الإسلاميين ضمن القوى المعارضة لحفتر اليوم ضئيل.

إن كان احتمال سيطرة حفتر على طرابلس غير واقعيّ، على رغم الدعم الخارجي الضخم، فإن ذلك يعود أساساً إلى تماسك المجموعات المسلحة المناوئة له وإصرارها على مواجهته. لكن «تضحياتها» تمهّد الأرض أيضاً لحصول انقسامات مجتمعية وصراعات جديدة. فبقدر تجذر هذه القوى في جماعاتها المحلية، يبدو أيضاً أن بعض البلدات في غرب ليبيا داعمة بشكل كبير لحفتر، فيما مدن أخرى، كالزنتان وصبراتة، منقسمة بشكل عميق، حيث يشارك مقاتلون منها على جانبي الحرب.

(ولفرام لاشر، موقع «سمول أرمز سورفاي»، بتصرف)

قضية

التعليم في مصر: «سمكٌ لبن تمر هندي»!

سياسات متخبّطة، تسرّع في تطبيق خطط غير مكتملة، ودفاع مستميت عن الأخطاء. هكذا يمكن تلخيص حال التعليم في مصر راهناً، في ظلّ وجود وزير يعمل بحصانة رئاسية من الانتقاد، ويرمي الفشل على المحيطين به، فيما تحوّل الطلاب إلى «فئران تجارب» لمقترحاته، التي لا تراعي الواقع في شيء. انقضى العام الدراسي الماضي بمشكلات لا حصر لها، بينما غابت المحاسبة للمخطئين أو المقصّرين. كل ما قدمته الدولة في عهد عبد الفتاح السيسي هو تعليق الخطأ على شماعة «الإخوان المسلمون»، و«أعداء النجاح»

الوزير الذي لا يخطئ

القاهرة ـ **رمزي باشا**

من منصب رئيس «المجلس الاستشاري التخصصي للتعليم والبحث العلمي»، قفز طارق شوقي إلى حقيبة التربية والتعليم. الهدف تحقيق الاستراتيجيات والأهداف التي وضعها خلال عمله في المجلس، ونالت إعجاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، خاصة أنها تقوم على الاستعانة بنماذج تعليمية مختلفة من دول عدة. هكذا، عَبَر شوقي من مرحلة «التنظير» إلى العمل. وعلى رغم الترويج الكثيف لمنظومة التعليم الجديدة إعلامياً، فإن الوزير أخفق حتى في التواصل مع أقرب مساعديه الذين يعاملهم بطريقة غير لائقة، وهو ما سبّب استقالات متتالية من مكتبه الإعلامي. فخلال عام واحد، استقال اثنان من أفضل الإعلاميين من منصب المتحدث الرسمي باسم «التربية والتعليم»: الأول هو أحمد خيري الذي عمل مع الوزير لمدة طويلة، وصاحب التصريح الشهير الذي قال فيه إن مصر لم يعد لديها ما تخسره في التعليم بعدما وصلت في الترتيب إلى الدولة الـ139 من أصل 140 على التصنيف العالمي؛ والثانية هي أمينة خيري التي لم تستمر في منصبها أكثر من خمسة أشهر لتغادر من دون أن تفصح عن الأسباب.

الوزير الذي درس في الجامعة الأميركية في القاهرة، وعمل في الخارج، لا يكاد يفوّت إطلالة إعلامية إلا ويغدق فيها المزيد من الوعود التي لا يتحقق منها شيء. أخفق الرجل في تطبيق المنظومة الجديدة، وواجهت مشاريعه مشكلات كبيرة، كمشروع المدارس اليابانية التي تأجل تشغيلها لعام عقب افتتاحها أسبوعين. مع ذلك، مُنح الوزير حصانة من الانتقاد جاءت من الرئيس شخصياً، وليس من الجهات الأمنية هذه المرة. فقد كان لافتاً أن شوقي قدم استقالته أكثر من مرة، لكن السيسي رفضها، بل منحه صلاحية التعامل مع جميع الجهات. أيضاً، أوقفت الرئاسة حملات الإعلام على الوزير، بل طُلب من رؤساء تحرير الصحف الاجتماع معه في الوزارة للحديث عن رؤيته التي تواجه صعوبات في التطبيق، وهناك حمّل الموظفين مسؤولية تعثرها بحجة استفادتهم من بقاء الوضع كما هو.

لا يعترف شوقي بالفشل أو التعثر على الأقل، بل يحمّل غيره دائماً المسؤولية. ففي فشل الامتحانات الإلكترونية، اتهم ما وصفها بـ«اللجان الإلكترونية لجماعة الإخوان». وفي المدارس اليابانية، ألقى العبء على المقاولين المنفذين للمدارس الذين لم ينتهوا منها في الوقت المحدد. أما في مشكلة نقص المعلمين، فاتّهم القوانين بمنعه من تعيين معلمين جدد. الوزير الحريص على تصدير صورة الأب الذي يريد تحسين مستوى أبنائه، هو نفسه الذي استدعى الأمن لفضّ تظاهرة لطلاب من الصف الأول الثانوي (العاشر) كانوا يحتجون أمام الوزارة على عدم تمكينهم من أداء الامتحانات، فجرى تفريقهم بقنابل الغاز، واحتُجز عدد منهم لساعات قبل أن يُفرج عنهم. بعد ذلك (2019/7/4)، نشر الوزير نتائج امتحانات الفصل على حسابه في «فايسبوك»، كاتباً: «أردنا أن نعرض على حضراتكم بشكل علمي الأرقام الدقيقة والنهائية للناجحين في كل مادة... كثرت المحاولات بهدف التشكيك في الدرجات والتصحيح والنظام بأكمله، ونحن نتحدى هؤلاء أن يقدموا دليلاً واحداً على ما يتشدقون به ليل نهار، وقد كانت آخر "صيحة" في عالم التشكيك ادعاء أن مدارس بأكملها رسبت، وقد وصل الأمر إلى أن يدّعي البعض رسوب طلاب بسبب التقنيات والتابلت في خطابات إعلامية رسمية، (مع) أن هذه المدارس لطلاب الخدمات الذين امتُحنوا ورقياً في كل المواد».

فوجئ طلاب الثانوية بإجراء الامتحانات بنظام «الكتاب المفتوح» دون تنبيه أو تدريب سابق (أ ف ب)

> يلقى شوقي دعماً كبيراً من السيسي الذي رفض استقالاته كلها

كاد المعلم أن يكون... شحاذاً

ترفض «التربية والتعليم» الاعتراف بالعجز في الكادر التعليمي، الناتج عن وقف التعيينات الحكومية، وإغلاق الباب أمام دخول معلمين جدد بدلاً من الذين بلغوا سنّ التقاعد. سياسة مستمرة منذ نحو سبع سنوات تحت عنوان ترشيد النفقات، بعدما عيّنت الوزارة عام 2011 أعداداً كبيرة من المدرّسين بعقود مؤقتة. وسبق للحكومة في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك أن ألغت نظام التكليف لمتخرّجي كليات التربية، الذين كانوا يمارسون عملاً جزئياً في المدارس لأسبوعين أو شهر سنوياً. هكذا، تضخّم عدد المدرّسين من دون توفير وظائف لهم، على رغم التوسع في إنشاء المدارس لاستيعاب الزيادة السكانية.

تجربة وحيدة للتعيين جرت بعد عام 2011 لاختيار 30 ألف معلم كي يسدّوا مواقع العجز، مع اشتراط أن يلتزموا المناطق التي سيُعيّنون فيها، لكن التجربة باءت بالفشل؛ إذ نقل المعلمون من المناطق النائية إلى أماكن قريبة منهم، ليظل العجز قائماً. في الوقت نفسه، تواجه المناطق المركزية عجزاً في مدرّسي المواد الأساسية، إضافة إلى الاختصاصيين الاجتماعيين ومدرّسي الموسيقى الذين يكادون يختفون، مع الاكتفاء بإسناد تدريس هذه المجالات إلى أي مدرّس لاستكمال جدول الحصص الخاص به.

> تقاضى معلمو «مسابقة الشهرين» 70 دولاراً أميركياً عن كل شهر

في شباط/ فبراير الماضي، أجرت «التربية والتعليم» مسابقة كبيرة للاستعانة بعدد من المتخرّجين للعمل بتعاقدات مؤقتة مدتها شهران، أنفق عليها المتقدمون ما تقاضوه في الشهر الأول، ثم أوقفت الوزارة عملهم في نهاية أيار/ مايو الفائت، فعلنة مسابقة جديدة يجري الإعداد لها لتعيين آخرين بعقود مؤقتة من أجل سدّ العجز في بداية العام المقبل (الشهر التاسع). وكان عدد الذين نجحوا في ذلك الاختبار 47 ألفاً من بين أكثر من 500 ألف تقدموا، لكن الناجحين خسروا الآن تعاقدهم المؤقت، علماً بأن العدد المعيّن منهم كان أقل من الاحتياج الفعلي للمدارس.

خلال الشهرين المذكورين، تقاضى المدرسون المختارون نحو 70 دولاراً أميركياً عن كل شهر، علماً بأنهم قدموا أوراقاً ومستندات لإثبات مؤهلاتهم كلّفتهم نحو 30 دولاراً. هؤلاء حرمتهم الدولة أي امتيازات يحصل عليها المعلمون المعيّنون، فقرروا التظاهر بعد استغناء الوزارة عنهم نهائياً، لكن الوزير طارق شوقي أصدر قراراً بـ«مراعاة» من عملوا على أساس هذه المسابقة في المرحلة المقبلة. وتبرّر «التربية والتعليم» رفضها تعيين معلمين جدد بقانون الخدمة المدنية الذي أقرّه مجلس النواب عام 2016، على رغم أن هذا القانون ينصّ على فتح الباب للتعيين مرتين في العام، وبمسابقات تضمن تكافؤ الفرص. وترى «التعليم» في وقف التعيينات وسيلة لترشيد النفقات، ولا سيما أنها تدفع للمعلم المؤقت نصف ما يتقاضاه المثبّت، من دون حوافز أو مكافآت. كذلك، ولغرض «التوفير» أيضاً، تلجأ الوزارة، في عملية تعيين مديرين للمدارس الجديدة، إلى انتقاء مدرّسين غير ذوي خبرة من المدارس القائمة، وترقيتهم فجأة إلى مديرين، من دون إجراء مسابقة لمَن هم داخل السلك التعليمي، حتى لا تُلزم نفسها بما للمدير من امتيازات.

الطلاب... حقل تجارب

تحوّل طلاب المراحل التعليمية المختلفة إلى حقل تجارب بالنسبة إلى وزارة التربية والتعليم. حقل لم ينحصر في المرحلة الابتدائية، بل امتدّ إلى الثانوية التي تتحدّد على أساسها الكلية التي سيلتحق بها الطالب. تعلن الوزارة مشاريع جديدة، ثم تصطدم بعقبات تنتهي بإلغاء المشروع أو إكماله على عِلّاته، والضحايا هم الطلاب. في العام الدراسي الماضي، ألغت «التربية والتعليم» نظام التعليم من الكتب لطلاب الصف الأول الثانوي (العاشر)، ووزعت أجهزة «تابلت» لتكون أداة التعلم في إطار «التحول إلى التعليم الإلكتروني». هذه التجربة شهدت إشكالات كثيرة، أولها تأخر تسليم الأجهزة التي وصلت إلى بعض المدارس في الفصل الثاني، وثانياً انقطاع الإنترنت عن المدارس، وثالثاً مطالبة أولياء الأمور بسداد رسوم تأمين «التابلت» والإنترنت الذي يستخدمه الطالب خارج المدرسة.

أما تجربة الامتحان الإلكتروني، فأخفقت هي أيضاً؛ لأن بعض المدارس لم تكن مؤهّلة لإجرائه، ما اضطرها إلى نقل الطلبة إلى مدارس أخرى، وإجراء الامتحانات ورقياً، خاصة في الصعيد الذي غابت مشكلاته التعليمية عن الإعلام عمداً. «تابلت الوزير» لم يكن المشكلة الوحيدة التي واجهت طلبة الثانوي، بل فوجئ هؤلاء بإجراء الامتحانات بنظام «الكتاب المفتوح»، وهو نظام لم يعتادوه من قبل، فيما من غير المعلوم إلى الآن بأيّ نظام سيجري امتحانهم في الصف التالي (الحادي عشر).

بموجب المنظومة التي عرضها الوزير طارق شوقي على الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال «منتدى شباب العالم 2017»، كان يفترض أن تتوافر مناهج ودروس خصوصية للطلاب عبر «التابلت»، ببرامج إضافية يُسمح للطلاب بالاشتراك فيها، لكن هذه البرامج لم تُنفذ. وعلى رغم أن هدف النظام الجديد هو القضاء على «الخصوصي»، فإنه واقعاً يعيد صياغة طريقة التلقين والحفظ. صحيح أن ثمة تغيرات في محتوى المناهج، لكن في النهاية يسارع الطلاب إلى حجز الدروس الخصوصية لحاجتهم إلى فهم المناهج في ظلّ محدودية ما يتلقونه من المعلمين، وغياب الطلاب عن الفصول التي تكون خاوية بعد أول أسبوعين من الفصل الدراسي.

وزير التربية والتعليم طارق شوقي

وبالانتقال إلى الصفوف الابتدائية، عملت الوزارة على إلغاء الامتحانات كلياً «للتخفيف عن الطلاب وزيادة مساحة الأنشطة، مع تعلم أساسيات القراءة والكتابة»، وهي خطوة ترى فيها «فرصة لجعل الطلاب منذ طفولتهم أكثر حرصاً على الذهاب إلى المدرسة، الأمر الذي يُسهم في مواجهة الدروس الخصوصية».

في قضية المدارس الدولية، وعلى رغم أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم عليها لكونها حديثة الولادة، فإن شكاوى كثيرة جاءت من أولياء أمور الطلاب الذي انخرطوا في ما افتُتح منها؛ وذلك بسبب تأخر المناهج، وتدني مستوى المعلمين. أما المدارس اليابانية، التي أُنشئت باتفاق بين مصر واليابان لنقل تجربة التعليم لدى الأخيرة إلى «المحروسة»، فلم يفتتح العام الدراسي فيها أصلاً على رغم انتهاء بنائها، بسبب ضعف الإقبال الناتج من ارتفاع المصاريف الدراسية التي تتجاوز 500 دولار أميركي، وهو رقم أعلى بكثير من قدرات غالبية المصريين، في ظل أن متوسط الرواتب الحكومية هو 120 دولاراً شهرياً. وبينما قفزت أسعار المدارس الدولية مع تحرير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه بنسبة 100% خلال أخر عامين، أعلن شوقي إنشاء مدارس دولية ـ حكومية تكون رسومها أقل بنسبة 50% من المدارس الحالية، في مشروع تردد أن الجيش هو من سيتولّاه بالتعاون مع «التربية والتعليم». أيضاً، ثمة تجربة أخرى يمكن أن تبصر النور بعد دراسة نموذج المدارس الفنلندية وإمكانية تطبيقه، وفي هذا الإطار يتبادل مسؤولو البلدين الزيارات حالياً.

اليمن

الإمارات لم تغادر الجنوب... والسعودية تملأ «الفراغ» شمالاً

يوماً بعد يوم، تتضح حيثيات الانسحاب الإماراتي من اليمن، والذي تأكد أمس أن الجانب السعودي، إلى جانب الميليشيات التي كانت قد أنشأتها أبو ظبي في المحافظات الجنوبية والشرقية، ستملأ الفراغات التي خلّفها، بما يحقق أكثر من هدف. وفقاً لمعلومات ميدانية استحصلت عليها «الأخبار»، فإن قوات سعودية تسلّمت، أمس، المواقع التي أخلاها الإماراتيون في الساحل الغربي، وتحديداً في مدينتَي الخوخة والمخا. وهو ما أكدته بدورها وكالة «رويترز» نقلاً عن قياديّين عسكريين في القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، ومسؤولَين في حكومة الأخير. وكانت السعودية قد أرسلت، قبل أيام، إلى محافظة مأرب، منظومة «باتريوت» لتحلّ محلّ المنظومة الإماراتية المنسحبة، إضافة إلى قوات للغرض نفسه. هكذا، تعود السعودية إلى صدارة مشهد الحرب في اليمن، بعدما تراجعت لمصلحة الدور الإماراتي الذي طغى خلال الأشهر الماضية. عودة تفرض على المملكة جملة استحقاقات عسكرية وميدانية، بما يلائم المرحلة الجديدة التي ستحل فيها العبء الأكبر من الحرب المستطيلة بلا طائل.

في هذا الإطار، علمت «الأخبار» أن نجل شقيق الرئيس السابق، طارق محمد عبد الله صالح، المحسوب على الإمارات، زار السعودية أخيراً، في إطار مساعٍ لـ«تصحيح» علاقاته في المملكة. وهي مساعٍ سرعان ما تُرجمت ثمارها على الأرض بتسليم طارق قيادة غرفة عمليات مشتركة تمّ تشكيلها حديثاً، بدفع قوي من أبو ظبي، لتتولى قيادة العمليات في الساحل الغربي بعد الانسحاب الإماراتي. وأعلنت قيادة الغرفة الجديدة، التي تشمل «حراس الجمهورية» (قوات طارق) و«المقاومة التهامية» (ميليشيات من المحافظات الشمالية) و«اللوية العمالقة» (ميليشيات جنوبية مدعومة إماراتياً)، في بيانها الأول، «استمرار النضال حتى تحرير كل مناطق البلاد من ميليشيات الحوثيين». وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الغرفة هذه تلقت تعليمات من قيادة «التحالف» بالاستعداد لفتح جبهة جديدة في محافظة إب، انطلاقاً من محورين: الأول من ناحية محافظة البيضاء، والثاني من ناحية الساحل الغربي.

> تشكّلت أخيراً غرفة عمليات مشتركة للساحل الغربي بقيادة طارق صالح

تفيد المعلومات، أيضاً، بأن بقية الميليشيات الجنوبية (خارج إطار الوية العمالقة) المدعومة إماراتياً تم سحبها من الساحل الغربي إلى جبهة الضالع (وسط)، في وقت شهدت فيه مواقع نفوذ أبو ظبي في محافظتَي شبوة وحضرموت قدوم تعزيزات إماراتية، تضاف إلى القوات والمعدات التي لا تزال موجودة في هاتين المحافظتين إلى جانب محافظة عدن وجزيرة سقطرى. وتثبّت أنباء تلك التعزيزات التقدير القائل بأن الإمارات لن ترفع يدها بسهولة عن جنوب اليمن، حيث أنفقت أموالاً كثيرة وبذلت جهداً كبيراً في إنشاء موطئ قدم ثابت لها بتزكية أميركية. لكن هذا الإصرار على إبقاء الجنوب في قبضتها يشرع الباب على تنازع مستقبلي مع السعودية، التي لا يبدو بحال من الأحوال أنها سترتضي نشوء كيان انفصالي يمقتها، إلى جانب الشمال الذي بات يعتبرها عدوته الأولى. خطرٌ يضاف إلى تحديات أخرى سيكون على السعودية مواجهتها بنفسها من الآن فصاعداً، وعلى رأسها محاولة تحصيل أوراق ميدانية تمكّنها من الخروج من المستنقع اليمني بـ«إنجاز» لا يقلّ أهمية عما تعتقد الإمارات أنه «إنجاز» لها، أي السيطرة على الجنوب.

إلا أن المساعي السعودية المنتظرة هذه ستعترضها عقبات كثيرة، على رأسها تطور القدرات اليمنية على نحو لا تستطيع معه الرياض المناورة طويلاً، فضلاً عن أن إعلان الانسحاب الإماراتي من شأنه أن يفتح الطريق على مزيد من الضغوط الدولية على المملكة، والتي تجلّى آخرها في تقدم رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي، السيناتور جيم ريش، بمشروع قانون يدعو إلى مراجعة العلاقات مع السعودية، وإلى حل سلمي للصراع في اليمن.

(الأخبار)

شهدت مواقع نفوذ أبو ظبي في محافظتَي شبوة وحضرموت قدوم تعزيزات إماراتية (أ ف ب)

إيران: لعودة السعودية أيضاً إلى «حضن المنطقة»!

أعرب وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، أمس، عن أمله بأن تنفصل بعض دول الخليج عن «الحركة المعادية للسلام المتشكلة في أميركا»، قائلاً «(إننا) نرغب في أن تعود، ليس فقط الإمارات، بل أيضاً السعودية إلى الحوار والتعاون في المنطقة». وقال ظريف، في حوار مع قناة «الميادين»، إن ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، أنضمّا إلى «مجموعة باء»، «ويمكنهما الخروج، ونحن نرغب بذلك». مضيفاً «(إننا) نرغب في ألّا يذهب جيراننا إلى مجموعة جديدة، وأن يعودوا إلى حضن المنطقة». وأشار إلى «أنهم لا يتخذون قرارات ضد إيران وحسب، بل انظروا ماذا تفعل السعودية والإمارات ضد اليمن»، متابعاً: «هل كانت قطر متّحدة معنا ليتخذوا الإجراءات ضدها؟ هل كانت السودان متحدة معنا؟»، معتبراً أنهم «كانوا يريدون محاصرة القطريين وخنقهم لولا تدخل إيران».

(الأخبار)

الحدث فيما نفى الحرس الثوري إعلان لندن حول محاولة اعتراض القوات الإيرانية إحدى السفن البريطانية، أكد في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة وبريطانيا «ستندمان بشدة» على احتجاز «غريس 1». التوتر بين بريطانيا وإيران، المترافق مع تحضيرات واشنطن لإطلاق تحالفها الأمني البحري، شابته رسائل متناقضة على وقع المفاوضات الأوروبية الإيرانية

بريطانيا ترفع مستوى أمن السفن

الحرس الثوري عازمٌ على الرد

أكدت لندن، أمس، الأنباء في شأن محاولة توقيف القوات الإيرانية سفينة بريطانية في مياه الخليج. خبر أعاد التوتر إلى المنطقة، وهو يتزامن مع تقدم المسعى الأميركي لتشكيل تحالف أمني في المضائق والممرات المائية في الإقليم، بمواجهة إيران، فضلاً عن الحوار الجاري بين أوروبا وطهران حول الاتفاق النووي، ما يزيد تعقيد المشهد على أكثر من خط.

إلا أن الحرس الثوري الإيراني الذي كان قد نفى الأنباء عن محاولة زوارق إيرانية توقيف سفينة بريطانية، لم يخف على لسان نائب قائده، علي فدوي، نية الرد على احتجاز القوات البريطانية ناقلة النفط الإيرانية في جبل طارق. وقال فدوي إن الولايات المتحدة وبريطانيا «ستندمان بشدة» على احتجاز «غريس 1»، من دون أن يذكر تفاصيل حول الثمن، وأضاف: «لو أن العدو قام بأدنى تقييم، لما كان تصرف على هذا النحو».

أما بيان الحرس الثوري في شأن السفينة البريطانية، فأوضح أن «دوريات السفن التابعة للحرس تسير ضمن العادة وضمن مهامّها الموكلة إليها وتقوم بها بشكل ذكي ودقيق وقوي، وخلال الـ 24 ساعة الأخيرة لم يتم التعرّض لأي سفينة أجنبية، من ضمنها السفن البريطانية البريطانية»، في المقابل، أعلنت الحكومة البريطانية، أمس، أن ثلاث سفن إيرانية حاولت اعتراض سبيل الناقلة «بريتيش هيريتدج» التي تشغلها شركة «بي. بي» النفطية، أثناء مرورها عبر مضيق هرمز، إلا أن سفينة «مونتروز» الحربية البريطانية عمدت الى التمركز بين السفن الإيرانية والناقلة السفينة، فإن هذه التطورات تأتي بعد ظهور دعوات في طهران تطالب بـ«الرد بالمثل» على عملية احتجاز القوات البريطانية «غريس 1» في جبل طارق، وكذلك تهديدات علنية من الحرس الثوري بأن ما جرى للناقلة الإيرانية لن يمرّ دون رد، وهو ما يعني أن التوتر سيستمر في المنطقة، وأن احتمال حدوث احتكاكات وارد في أي لحظة طالما أن قضية الناقلة الإيرانية لم تُحلّ بعد.

وتبحث الولايات المتحدة مع حوالى 20 دولة من حلفائها خطط التحالف الأمني الجديد لتأمين مواكبة ناقلات النفط والشحن التجاري في المياه قبالة إيران واليمن، والذي يرجح أن يعلن عنه في الأسبوعين المقبلين، بحسب ما أعلن جنرال في «البنتاغون» أمس. إلا أن وكالة «رويترز» نقلت أمس عن مصدر أمني بريطاني أن لندن «ستكون حازمة في دفاعها عن مصالحها البحرية في الخليج، لكنها لا تريد تصعيد الوضع مع إيران»، في لهجة تختلف عن الموقف الأميركي ومسعى «البنتاغون» لتسيير مثل هذه الدوريات. وقد رفعت القوات البريطانية، الثلاثاء الماضي، مستوى أمن السفن إلى المستوى الثالث الحرج، وهو الأعلى في فئته، بما يخصّ السفن التي ترفع العلم البريطاني في مياه إيرانية، وهي تُقدّر بما بين 15 و30 سفينة يومياً. في الإجراءات البريطانية، وفي ما بدا رداً على المحاولة الإيرانية المزعومة إيقاف السفينة البريطانية، أعلنت شرطة جبل طارق، أمس، أنها ألقت القبض على قبطان ومسؤول الناقلة الإيرانية المحتجزة لديها «غريس 1»، وذلك بتهمة «خرق العقوبات الأوروبية على سوريا». وذكرت الشرطة أنها صادرت من السفينة وثائق وأجهزة إلكترونية، وأن «التحقيق لا يزال جارياً وغريس 1 لا تزال محتجزة» من دون إعطاء تفاصيل أكثر. يشار إلى أن طهران سبق أن رفضت الاتهامات، وأكدت أن السفينة كانت في المياه الدولية ولم تكن وجهتها ميناء بانياس السوري.

(الأخبار، رويترز)

الحكومة البريطانية: سفينة «مونتروز» الحربية وجّهت تحذيرات شفهية للسفن الإيرانية (أ ف ب)

> رجّح «البنتاغون» أن يعلن عن التحالف الأمني البحري في الأسبوعين المقبلين

إيران على مفترق طرق: لكل سيناريو «خطّته الجاهزة»

طهران ــ **محمد خواجوئي**

قبل مدة، وضع المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وفق مصدر دبلوماسي، جملة خطط للتصرف السريع لأي سيناريو محتمل، بما فيه العمل العسكري. الجاهزية الإيرانية هذه يقتضيها وصول ملف طهران مع الأوروبيين إلى مفترق طرق: إما نجاح محادثات دولية تشترك فيها واشنطن، أو انتظار مستوى أعلى من التصعيد

لن يؤدي خفض طهران تعهداتها في الاتفاق النووي، حالياً على الأقل، إلى مزيد من التصعيد، بل ستتمخّض عنه محاولات دبلوماسية لتسوية الخلافات. الجهود الأوروبية الأخيرة، ولا سيما الفرنسية، لعقد جولة جديدة من المحادثات بين إيران والدول الموقّعة على الاتفاق، بما فيها الولايات المتحدة، والتي أثيرت خلال المحادثات الهاتفية التي جرت الأسبوع الماضي بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ونظيره الإيراني حسن روحاني، يمكن أن تكون مؤشراً على ذلك. وفق البيان الصادر عن الإليزيه، اتفق روحاني وماكرون على مهلة زمنية حتى 15 تموز الجاري «لدراسة ظروف استئناف المحادثات»، التي بدا أن إيران تلمّح إلى جاهزيتها للدخول فيها والحدّ من التصعيد. قال روحاني في محادثته مع ماكرون إن رفع جميع العقوبات يمكن أن يشكل مدخلاً لبدء محادثات بين إيران و«1+5»، ما يعني وجود واشنطن على طاولة المفاوضات، وفي ذلك جواب صريح على العملية الفرنسية لاستطلاع الموقف الإيراني.

يرى أستاذ العلاقات الدولية في جامعة «الشهيد بهشتي» في طهران، حميد رضا عزيزي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «أوروبا لن تجاري أميركا في ظلّ الظروف الحالية على أقل تقدير، بل إن جهودها ستنصبّ على إيجاد تسوية دبلوماسية للموضوع. والمؤشرات على ذلك تتمثل في عدم استخدام أوروبا آلية الزناد (العودة إلى العقوبات بعد نقض التعهدات) من جهة، والتأكيد الفرنسي على إجراء حوار جديد مع إيران من جهة أخرى». ويضيف عزيزي إن إيران بدورها «أتاحت المجال بالكامل للدبلوماسية من خلال إعلانها أنه إن رفعت أميركا العقوبات النفطية والمصرفية، فإن ذلك يمثل جزءاً من المحادثات. وبناءً عليه، وبما أن أوروبا تعرف أن إيران لا تهدف في الظروف الحالية إلى تطوير برنامجها النووي، بل تسعى إلى ممارسة الضغوط لتحقيق مصالحها، لذا سيركّز الأوروبيون على العمل الدبلوماسي». وعن وجود فرصة للجهود الفرنسية الأخيرة، يقول عزيزي إن «الجانب الأوروبي ليس جدية إيران في تنفيذ تحذيراتها، ومن هنا تتزايد احتمالات تكثيف الجهود الأوروبية لتلبية مطالب طهران».

سيناريو التصعيد

الخطوتان الإيرانيتان الأخيرتان جاءتا بعدما أخفقت الدول الأوروبية في اتخاذ خطوة مفيدة ومؤثرة لتعويض الانسحاب الأميركي من الاتفاق. حتى إن إعتماد آلية التبادل المالي (إنستكس) لم يرضِ إيران. الأخيرة، وفي ظلّ خفضها التدريجي لتعهداتها، تريد ممارسة الضغط على أوروبا، عسى أن تتخذ الأخيرة إجراءً مؤثراً يعوّض العقوبات الأميركية. لكنّ ثمة شكوكاً كثيرة في مقدرة أوروبا على تلبية المطالب الإيرانية. لذلك، يتوقع البعض أن تتخذ إيران بعد انقضاء 60 يوماً أخرى «الخطوة الثالثة» في خفض التزاماتها، الأمر الذي سيعمق هوة الخلافات، ويبعث على الاعتقاد بأن سيناريو التصعيد له ميريراته أيضاً.

يقول رضا حجت شمامي، خبير الشؤون الدولية وعضو «معهد دراسات التاريخ المعاصر»، لـ«الأخبار»: «بما أن أوروبا غير قادرة على تلبية الكثير من المطالب الإيرانية، بما في ذلك ضمان بيع النفط وتسلم عوائده، فإنه تتزايد احتمالات أن يتضرر الاتفاق النووي أكثر، وأن تتخذ إيران الخطوات اللاحقة». وإن اتخذت طهران هذه الخطوات، فإن واشنطن «ستردّ، وستعتمد سياسة الضغط مقابل الضغط. و كلما ازدادت الضغوط الأميركية، فإن إيران ستتخذ خطوات أشد في إطار نشاطاتها النووية»، وفق شمامي الذي يذهب إلى القول إن أوروبا تسعى في الأمد المنظور إلى اعتماد «سياسة متعددة الطبقات، بما يشمل طمأنة إيران في سبيل العودة إلى الالتزامات وحماية الاتفاق، والتهديد بفرض عقوبات وحتى فرض بعض العقوبات، والدخول بالتزامن في حوار مع أميركا لتقليص الضغط على إيران لكي لا تتصرف بطريقة ردة الفعل». أوروبا لا تريد أن تخسر الورقة الرابحة هذه. أي الاتفاق النووي، لكن في ظل هكذا سيناريو، تبرز أمام الأوروبيين معضلة تتمثل في أن الكرة ستنتقل إلى الملعبين الإيراني والأميركي. وبالتالي، ستواجه أوروبا واشنطن بشكل أكبر إن اتخذت طهران الخطوات اللاحقة، وصولاً إلى أن تنقل الملف إلى مجلس الأمن الدولي لإعادة العقوبات.

وتبرز هنا معضلة أخرى، هي أن سياسات الدول الأوروبية تجاه إيران تختلف إحداها عن الأخرى. إذ يلفت شمامي إلى أن «بريطانيا، وفي ظل التطورات الأخيرة وظروفها الممثلة في الخروج من الاتحاد الأوروبي وكذلك حاجتها إلى الولايات المتحدة، ستواجه الأخيرة أكثر. أما فرنسا، وفي إجراء استعراضي فستقدّم بصورة منفردة على ممارسة الضغط على إيران، لكن ليس بقدر بريطانيا، كما أن ألمانيا ستسعى، وفقاً لتقليدها الذي اعتمدته خلال السنوات الأخيرة، إلى العمل الدبلوماسي». وفق هذا السيناريو، جهود ماكرون للجلوس إلى طاولة المحادثات لن تعطي نتائج أفضل مما توصل إليه وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي، إلا إن حدث تراجع أميركي. وكل ذلك يقود إلى القول إن إنقاذ الاتفاق النووي ليس بيد إيران ولا أوروبا، بل بيد الولايات المتحدة.

المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني اجرى تقييماً لجميع السيناريوات المحتملة (أ ف ب)

> سياسات الدول الأوروبية تجاه إيران تختلف إحداها عن الأخرى

الموقف الإيراني

في طهران، يبدو أصحاب القرار على جاهزية للتحولات كافة. يكشف مصدر دبلوماسي إيراني مطلع، طلب عدم كشف اسمه، لـ«الأخبار»، أن المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أجرى تقييماً لجميع السيناريوات المحتملة بعد خفض الالتزامات المتعلقة بالاتفاق النووي، وباتت لديه «خطة جاهزة لكل سيناريو، حتى إذا ما كان الأميركيون يريدون القيام بعمل عسكري، فإن لدينا خطة محددة ودقيقة للتصرف». ويذكّر المصدر بأن إيران وضعت نهاية لاستراتيجية «الصبر الاستراتيجي» التي اعتمدتها بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، ومن نتائج ذلك أنه «إن لم تلتزم الأطراف الأخرى بتعهداتها الواردة في الاتفاق، فإن إيران ماضية في تخفيض التزاماتها، ولا تجامل أحداً في هذا الخصوص». أما بخصوص الخطوات التصعيدية المتوقعة، فيفيد المصدر بأن الانسحاب من معاهدة «حظر الانتشار النووي» (إن بي تي) يُعدّ واحداً من بين الخيارات التي ستأخذ بها إيران «إن اقتضت الضرورة ذلك».

تقرير

صفقة الأسلحة الجديدة لتايوان:

أميركا تعزّز «شوكتها» في خاصرة الصين

تورّطٌ جديد أرخى بثقله على العلاقات الصينية ــ الأميركية. بعد قرار واشنطن بيع تايوان عتاداً عسكرياً بقيمة ملياري دولار لتعزيز قدراتها الدفاعية في وجه بكين. قرارٌ رأت فيه الأخيرة محاولةً لتقويض مبدأ «الصين الواحدة»، داعيةً الولايات المتحدة إلى إلغاء صفقة الأسلحة فوراً

ملاك حمود

تُعدُّ تايوان القضية الأكثر أهمية وحساسية في العلاقات الصينية ـ الأميركية. هذا ما تؤكده بكين، وتَعيه واشنطن جيداً. قضيةٌ تُغذّ، منذ زمن طويل، إحدى بؤر التوتّر في العلاقات بين البلدين، لكونها أولاً ورقةً تستخدمها الولايات المتحدة بنحو متواصل لاحتواء الصين، ولتعزيز نفوذها المتنامي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ثانياً.

اشتغال إدارة دونالد ترامب على احتواء الصين، في ظلّ التوتر الاستراتيجي المتفاقم بين الاقتصادين الكبيرين، لم يوفّر قضية تايوان. إذ أقرّ الكونغرس الأميركي بين عامي 2018 و2019 قانونين جدليَّين يصبّان في مصلحة توطيد العلاقات مع جزيرةٍ لا تعتقد بمبدأ «الصين الواحدة» وتسعى إلى الانفصال، وهو ينظر الآن في إقرار صفقة بيع أسلحة لتايوان بقيمة مليارَي دولار، بعد موافقة وزارة الخارجية الأميركية.

عملت الإدارة الحالية، بقيادة دونالد ترامب، منذ تسلّمها السلطة، على تمتين علاقاتها بتايوان، حتى باتت توصف بـ«الأقوى» منذ قطعت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية مع تايبيه قبل 40 عاماً، للاعتراف ببكين. هذا الاتجاه يعزّزه إقرار الكونغرس في عام 2018 ما يسمّى «قانون السفر إلى تايوان». ويشجّع القانون المذكور على تبادل الزيارات بين المسؤولين الأميركيين، ونظرائهم في تايوان. وخلال العام الحالي، أجاز مجلس النواب الأميركي «قانون تأمين تايوان لعام 2019»، مؤكداً التزام الولايات المتحدة حيال الجزيرة، عبر تطبيق «قانون العلاقات مع تايوان»، الذي أقرّه الكونغرس بعد فترة وجيزة من انتهاء الحلف الرسمي، جنباً إلى جنب الوجود العسكري الأميركي في تايبيه، في عام 1979. وترى الصين في هذا القانون «أحد المظاهر الأصيلة لعقلية الحرب الباردة ومنطق القوة»، خصوصاً أنه يشرّع تزويد تايوان بأسلحة «ذات طابع دفاعي». بعد ذلك، وتحديداً في عام 1982، دعمت الولايات المتحدة تايوان بوثيقة عرفت باسم «الضمانات الستة»، تشير أولاً إلى أن واشنطن لن تحدّد موعداً لإنهاء مبيعات الأسلحة للجزيرة، على رغم أن الحكومة الأميركية أكدت في بيان «17 آب/ أغسطس» الصيني ـ الأميركي عام 1982 أنها «لا تعتزم اعتماد سياسة تسليح طويلة الأمد» لحليفتها، وأنها «تستعد لإجراء تخفيض تدريجي لمبيعات السلاح لتايوان»، ما سيفضي «بعد فترة زمنية، إلى حل نهائي». وبعد مرور كل هذه السنوات، غاب أيّ «حل نهائي» لمبيعات السلاح الأميركي إلى تايوان، فضلاً عن اتساع نطاقها مع مرور الوقت.

مطلع حزيران/ يونيو الماضي، أعلنت تايوان أنها طلبت رسمياً من الولايات المتحدة بيعها أسلحة، بهدف تحديث معدّاتها العسكرية المتقادمة وتعزيز قدراتها الدفاعية في وجه الصين. ردّت الأخيرة، يومها، مطالبةً واشنطن بأن «تعي الطبيعة الحساسة جداً والمدمّرة لقرارها بيع أسلحة لتايوان، وبأن تلتزم مبدأ الصين الواحدة». مطلبٌ لم يلقَ آذاناً في واشنطن، حيث وافقت وزارة الخارجية، قبل أيام، على صفقة أسلحة لتايوان بقيمة 2,2 مليار دولار، تشمل خصوصاً 108 دبابات من طراز «أم1 إبرام24 تي أبرامز»، و250 صاروخ أرض ـ جو قصيرة المدى محمولة على الكتف من طراز «ستينغر»، وأكثر من 1500 صاروخ مضاد للدبابات من طرازَي «جافلين» و«تاو». لكن بكين عادت وحضّت واشنطن على إلغاء الصفقة «فوراً»، إذ إنها تشكّل «تدخلاً فاضحاً في شؤوننا الداخلية، يقوّض سيادة الصين ومصالحها الأمنية». وزارة الخارجية التايوانية، سارعت، من جهتها، إلى الترحيب بالموافقة المبدئية الأميركية، وقالت إن «تايبيه تقف في الخطوط الأمامية للطموح التوسعي للصين، وتواجه تهديدات وضغوطاً هائلة من بكين». تقصد الوزارة بذلك، الدعوة التي وجّهها الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في كانون الثاني/ يناير الماضي، إلى «إعادة توحيد» بلاده مع تايوان، على اعتبار أن «الطرفين يمثّلان جزءاً من العائلة الصينية»، وأن «مطالب استقلال تايوان كانت تياراً معاكساً من التاريخ لا مستقبل أمامه». حينها، شدّد في رسالة إلى «الرفاق» في الإقليم المتمرّد على أن بكين «تريد تحقيق توحيد سلمي، لكنها لن تترك مجالاً للنشاط الانفصالي»، و«تحتفظ بخيار اتباع جميع الوسائل الضرورية». دعوةٌ ردّت عليها رئيسة تايوان، تساي إينغ-وين، التي ترفض الاعتراف بمبدأ «الصين الواحدة»، بالتحذير من أن الجزيرة لن تقبل بسياسة «دولة واحدة ونظامين»، المطبّقة في هونغ كونغ وماكاو.

في تقرير لمجلة «ذي ناشونال إنترست» يعود إلى عام 2018، يرى الباحث في شؤون الأمن القومي في كلية الحرب البحرية الأميركية، بول سميث، أن قضية تايوان التي طال أمدها ستكلّف أميركا والصين كثيراً. ويوضح أن القضية مستمرة من دون تسوية نهائية، مع ما يعنيه ذلك من حضور قوي للسيناريو العسكري. وما يجري يتّسق، بنظره، مع نمط تاريخي متواصل منذ عام 1950، حين نشر الرئيس الأميركي الأسبق، هاري ترومان، الأسطول السابع في مضيق تايوان، ثم تكرّر السيناريو الأميركي في عام 1954، عندما بدأت الصين قصف إحدى الجزر التايوانية القريبة منها بالمدفعية. وفي عام 1958، هدّدت الصين بعمل عسكري ضدّ تايوان، وردّت أميركا بتقديم مساعدات عسكرية لحليفتها، ما ساعد في التخفيف من حدّة ما أصبح يُعرف لاحقاً بـ«الأزمة الثانية» لمضيق تايوان. وجرت أحدث أزمات المضيق بين عامي 1995 و1996، حين كانت الصين تجري تجارب صاروخية حول المضيق.

> أقرّ الكونغرس أخيراً قانونين جدليَّين يصبّان في مصلحة توطيد العلاقات مع تايوان

محتجون ينذدون بالإعلام الموالي لبكين أمام مكتب الرئاسة في تايبيه (أ ف ب)

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

وفيات

زوجها أنطوان حنا مخايل
أبناؤها المهندس جان مخايل (نائب رئيس مجلس الجنوب) زوجته ريموندا أنطون وعائلتهما
المقدم المتقاعد جورج مخايل
زوجته ميراي عون وعائلتهما
الدكتور إيلي مخايل زوجته الدكتورة جانين مناسا وعائلتهما
ابنتها الإعلامية والشاعرة إيناس مخايل
أشقاؤها عائلة المرحوم جرجس نهرا ناصيف
عائلة المرحوم طانيوس نهرا ناصيف
شقيقاتها عائلة المرحومة أميرة أرملة المرحوم خليل الخوري
عائلة المرحومة سميرة أرملة المرحوم إبراهيم الياس خليل منيرة
وعموم عائلات مخايل، ناصيف، أنطون، مناسا، عون، الخوري، خليل، الحايك، عواد، أبي نجم، عبود، صوايا، عازار وعموم عائلات بلدة جرنايا وأنسباؤهم ينعون فقيدتهم المرحومة
كاترينا نهرا ناصيف
(زوجة أنطوان حنا مخايل)
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم غد السبت 13 تموز 2019 في كنيسة السيدة، جرنايا، قضاء جزين حيث توارى الثرى.
تقبل التعازي في صالون الكنيسة قبل الدفن وبعده ويوم الأحد 14 الجاري ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً، ويومي الاثنين والثلاثاء 15 و16 تموز في صالون كنيسة قلب يسوع، بدارو ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً.

ذكرى

ذكرى سنوية
12 تموز 2016 – 12 تموز 2019
ذكرى مرور ثلاث سنوات على وفاة فقيدتنا الغالية
الحاجة شهيرة علي صالح دندش
ثلاث سنوات من الغياب وطيفك الجميل حاضر بيننا
نحيا كل يوم بذكراك ونتلو السورة المباركة الفاتحة عن روحك الطاهرة
أكرمك الله وأدخلك نعيم جناته

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان
بموجب عقد تفرغ في 2019/3/22 تفرغ الشريك حسين محمد علي الحسين عن كامل حصته في الشركة دار التسوق الكبير للتجارة العامة (حسين محمد علي الحسين وشركاه) المسجلة برقم 1023267 وانسحب منها.
فعلى كل ذي مصلحة ان يقدم ملاحظاته او اعتراضه خلال مهلة عشرة ايام من اخر تاريخ نشر.
الرقم المالي 3352428.
امين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف
مارلين دميان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب احمد علي لمع وكيل علي صافي درويش لموكله علي حسن دويك وريث حسن يوسف دويك سند تمليك بدل ضائع عن حصته في العقار 1336 العمروسية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلبت ايليان عبدو ايوب وكيلة مازن فؤاد حمزه سند تمليك بدل عن ضائع عن حصته في العقار 1864 عبيه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب المحامي نجم الياس النجار وكيل شادي يوسف حداد بوكالته عن عبدالله جورج الحداد سند ملكية بدل ضائع عن حصته في العقار 1647 كفرشيما.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب حسين محمد سعد وكيل العبده علي سعيد سعد سند ملكية بدل ضائع للعقار 12/2355 برج البراجنة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب هيثم مخايل رعد بوكالته عن المازه يوسف حديد لموكلتها عفيف فيليب شيبان تابت الوارد اسمه على الصحيفة العقارية عفيف فيليب ثابت سند تمليك بدل ضائع للعقار 10 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسين علي رسلان لموكلته فاطمه سعيد مكي الوارد اسمها على الصحيفة العقارية فاطمه سعيد علي مكي سند تمليك بدل ضائع للعقار 1298 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
محمد شوكيني

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي احمد جباعي لموكلته فاطمه احمد جباعي سند تمليك بدل ضائع للعقار 1422 عيتيت.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور

طلب احمد علي طالب لمورثه علي احمد طالب سندات تمليك بدل ضائع للعقارات رقم 59 و62 و53 و47 و 57 و58 و46 و60 طرفلسيه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
باسم حسن

إعلان
طلب السيد ناصيف لبوس تصحيح مواليد والدته في العقار 257 لبعا إذ يتعين اعتبار ان منظورة الياس فرنسيس هي من مواليد 1932 بدلاً من 1935 سجل 58 عين المير وعائلة والدها لبوس بدلاً من لبس.
للمعترض 20 يوماً للمراجعه
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد محمود حاريصي بوكالته عن يوسف احمد زيتون لمورثه احمد يوسف زيتون سندي تمليك بدل ضائع للعقارين 225 و358 ديركيفا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
باسم حسن

تبليغ فقرة حكمية
قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي لارا كوزاك بتاريخ 2018/4/30 بالقرار 2018/546 بالدعوى رقم 2017/1020 المقامة من عطاف عتريس ورفيقتها، رد الدعوى عن المدعى عليها شركة تراك للتوكيلات التجارية واسقاط حق المقرر ادخاله فؤاد نجيم بالتمديد القانوني وإلزامه بإخلاء الماجور في الطابق الثالث من البناء في العقار 5203/ المزرعة وبأن يدفع مبلغ 5,398,965/ل.ل. للمدعيتين، مهلة الاستئناف 15 يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم
سامر طه

إعلان
الرئيس: القاضي بعاصيري
المساعد: عيسى
المستدعية: مريم محمد الشناوي – الصرفند بوكالة زينب فرحات
الموضوع: إثبات وفاة مفقود وغائب
حول وفاة المرحوم محمد أحمد الشناوي وعلى ان من لديه ملاحظات حول الموضوع التقدم بها في مهلة خمسة عشر يوماً التي تلي النشر على ان ينظر لاحقاً بالمقتضى.
القاضي بعاصيري

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت
بموجب محضر جمعية تاريخ 2014/1/7 تقرر بتاريخ 2019/7/9 حل وشطب شركة منير عثمان وشركاه ش.م.م. من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت الرقم 72531/ رقم تسجيلها في وزارة المالية /165869/ مديرها السيد مصطفى منير عثمان.
فعلى كل ذي مصلحة ان يقدم ملاحظاته او اعتراضه خلال مهلة عشرة ايام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري في بيروت
بالتكليف مارلين دميان

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهما: الماظة بنت يوسف حنا ابراهيم، وهي من بلدة دار بعشتار أصلاً، ومجهولة محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2018/97 المقدمة ضدك من المستدعي فرنسيس جان حنا بوكالة المحامية كارولين انطون، تدعوك هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 2019/47 بتاريخ 2019/6/20، المتضمن ازالة الشيوع في العقار رقم 1564 منطقة دار بعشتار العقارية، عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة على ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان.
رئيس القلم
مينا الحصري

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غرفة الرئيسة كاتيا عنداري
موجه الى المستدعى ضدهم: موريس وجاك وجورج مسعود فهد، من بلدة نبحا البترون أصلاً، ومجهولي محل الاقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2019/58 تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الاستدعاء ومرفقاته المرفوع ضدكم من المستدعي مخائيل اسطفان فهد بوكالة المحامي جوزيف الحلال، بدعوى ازالة الشيوع المقامة على العقار رقم 737 من منطقة راسمسقا العقارية، وذلك خلال مهلة عشرين يوماً، من تاريخ نشر هذا الاعلان، واتخاذ مقام لكم يقع ضمن نطاق هذه المحكمة وابداء ملاحظاتكم الخطية على الدعوى خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ، والا يعتبر كل تبليغ لكم لصقاً على باب المحكمة صحيحاً، باستثناء الحكم النهائي.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

اعلان قضائي
صادر عن محكمة الأمور المستعجلة في طرابلس
غرفة القاضي جيسيكا البرمكي
موجه من مؤسسة مياه لبنان الشمالي الى المدعى عليه سمير الصيادي المقيم اصلاً في طرابلس القبة ضهر المغر شارع الحاووظ مبنى الحاووظ الطابق الخامس وحالياً مجهول الاقامة.
تدعوك هذه المحكمة الحضور الى قلمها شخصياً او بواسطة وكيلك القانوني لاستلام انذار لتسديد بدلات تأجيرية متأخرة عليك والبالغة ثمانية وثلاثون مليون وستة وثلاثون الفا وثمانية وثمانون ليرة لبنانية بالاضافة الى الفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق لغاية تاريخ الدفع الفعلي في المقسم رقم 7 (ب) من العقار رقم 3221 من منطقة زيتون طرابلس في الدعوى اساس 2018/92 والمفصولة بالقرار رقم 2018/105 وفي حال تمنعك عن التسديد يعتبر هذا التبليغ له مفاعليه القانونية عليك.
رئيس القلم بالتكليف
ربيكا متى

إعلان
تعلن بلدية المطيلب عن تحديد موعد لإجراء مناقصة عامة في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الواقع في 2019/7/29 وذلك في مركز البلدية من أجل تأهيل وتنفيذ بنى تحتية وارصفة واعمدة انارة في عدة شوارع في منطقة المطيلب بطريقة مناقصة عامة.
يمكن المتعهدين المهتمين الاشتراك في هذه المناقصة والحصول على نسخة دفتر الشروط الخاص في قلم البلدية "مكتب الاستاذ شربل النفيلي" خلال فترة أوقات الدوام الرسمي لقاء مبلغ 1,000,000/ل.ل. مليون ليرة لبنانية فقط لا غير.
تقدم العروض باليد على ان تصل الى قلم البلدية قبل الساعة الثالثة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء موعد المناقصة.
المطيلب في 1 – تموز 2019
رئيس بلدية المطيلب
بول مخايل شديد

وثيقة تبليغ حكم
صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت
الرئيس: نسيب ايليا
رقم الاستئناف: 2016/77
قرار رقم: 2018/102
طالبا التبليغ: الهام الهبطة وداني المصري وكيلهما المحامية شفيقة القاروط
المطلوب تبليغه: نزيه فندي المصري
الحكم المطلوب تبليغه، قضى: تقرر بالاتفاق قبول الاستئناف شكلاً وفي الاساس، وفسخ القرار المطعون فيه جزئياً لجهة بدل التخمين المعتمد في المزايدة في الجلسة الاولى وقيمة حصص الشركاء، ورؤية الدعوى انتقالاً لهذه الناحية واعتماد قيمة القسم موضوع الدعوى مبلغاً قدره 295,610/د.ا. وفقاً للتخمين الوارد في تقرير الخبير المهندس محمد سعيد فتحة، واعتباره جزءاً جوهرياً من هذا القرار، اساساً للطرح في جلسة المزايدة الاولى وعلى ان يوزع حاصل الثمن على الشركاء كل بحسب مقدار ملكيته في القسم رقم 14 من العقار رقم 4529/المزرعة، ورد كافة الاسباب والمطالب الاخرى الزائدة او المخالفة وتضمين الجهة المستانفة والمستانف بوجهها النفقات كافة، على اساس مقدار ملكية كل منهم في القسم المنوه عنه، واعادة مبلغ التامين الاستئنافي للمستانفة.
فيقتضي حضورك بالذات او من يمثلك قانوناً بموجب سند مصدق لاستلام الحكم والا تسري المهل القانونية بحقك من تاريخ النشر واللصق سنداً للمادتين 409 أ.م.م.
رئيس القلم
مرسال شديد

مطلوب

مطلوب لمدرسة أمجاد الشويفات معلمي لغة فرنسية للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، شهادة الاختصاص ضرورية.
ت: 03/775213

إعلان بيع
دائرة تنفيذ صور
المعاملة التنفيذية رقم 270/2017
المنفذ محمد حسين غدار/ المحاميان محمد شهاب وحسن الزين
المنفذ عليها: شركة بلوكارز ش.م.ل. ممثلة بالمفوض بالتوقيع عنها وهبة اسعد طحيني وهدى محمد ذياب بالاتحاد والانفراد/صور
السند التنفيذي: استنابة صادرة عن دائرة تنفيذ صيدا رقم 2017/154 تاريخ 2017/9/12 موضوعها تنفيذ شيكات مصرفية بقيمة 14000 د.أ. عدا الفوائد واللواحق القانونية.

نوع السيارة	الرقم	سنة الصنع	التخمين د.أ.	بدل الطرح	رسوم ميكانيك متوجبة ل.ل. للعام 2017
micra/نيسان	655111/م	2015	8500	5100	1285000
micra/نيسان	656973/م	2015	8500	5100	1285000
micra/نيسان	655150/م	2015	8500	5100	1285000
sunny/نيسان	655745/م	2017	12500	7500	625000
sunny/نيسان	655809/م	2017	12300	7380	625000
sunny/نيسان	655728/م	2017	12500	7500	625000
sunny/نيسان	655692/م	2017	12500	7500	625000
sunny/نيسان	655610/م	2017	12500	7500	625000
sunny/نيسان	655784/م	2017	12500	7500	625000

تاريخ ومكان المزايدة
الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس الواقع في 2019/7/25 في مرأب برجي الكائن في العباسية مكان وجود السيارات، على ان لا يتم البيع باقل من ستة اعشار قيمة التخمين. على الراغب بالشراء وقبل الدخول بالمزايدة ان يقدم ثمن الطرح نقداً او بكفالة مصرفية من احد المصارف المقبولة لدى الحكومة فتعطيه هذه الدائرة شهادة للاشتراك بالمزايدة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة والا اعتبر كل تبليغ في قلم الدائرة قانونياً وعلى المشتري اضافة الى الثمن دفع رسم الدلالة والتسجيل.
رئيس القلم
أسيل برجي

استراحة

كلمات متقاطعة 3206

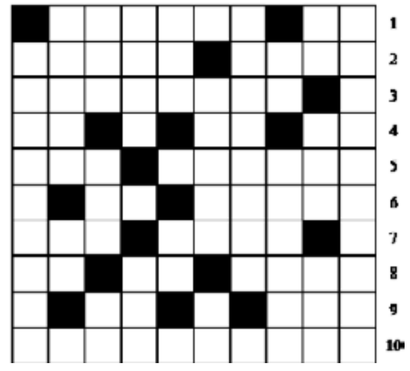

أفقيا
1- قطع صوف الخروف – الحديث الذي يجري بين شخصين أو أكثر في العمل القصصي – 2- كثير وهائل – خطة عمل وتصميم – 3- الأنصاب المزروعة في الشوارع تكريماً وتخليداً لذكرى أشخاص – 4- في الجسم – عكسها قرع الجرس – شاي بالأجنبية – 5- نوع من القنابل المدمرة وهي أقوى أنواع القنابل في العالم – هتف بصوت عال – 6- بلدة لبنانية بقضاء البترون تشتهر بالسياحة الدينية – عاصفة بحرية – 7- زقاقيّ وابن شارع – عدد – 8- حجارة رخوة نخرة – للتأفف – عمر – 9- جمال – بئر عميقة – 10- من التمارين البدنية الخفيفة يمارسها الجميع وفي كل الأوقات

عمودياً
1- ميكانيكي فرنسي راحل إخترع نول الحياكة – 2- ال التعريف بالأجنبية – لألمع عظام – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 3- نوتة موسيقية – مدينة سويدية إحدى عواصم سكاندينافيا القديمة – 4- اسم تحمله عدة مدن أميركية أهمها في فرجينيا – 5- دواء يدفع السموم خاصة لسعات الأفاعي والعقارب – متشابهان – 6- تقذفها البراكين – للنداء – 7- منديل الرقبة أو وسام رفيع – من الخضر – 8- ما يخلفه الميت لورثته – مدينة لبنانية – أغلظ أوتار العود – 9- وكالة أنباء عالمية مؤسسها صحافي إنكليزي ألماني الأصل – رجل دين – 10- المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بعد وفاة الخميني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- بوخارست – قد – 2- أبو ظبي – كيا – 3- خُف – النسر – 4- ما – الميت – 5- كلارك – مرتا – 6- ارابال – 7- يم – عمي – ربا – 8- سقيم – بغي – 9- تاليران – فا – 10- وليد المعلم

عمودياً
1- باسم كريستو – 2- وب – ال – مقال – 3- خوخ – اس – بلي – 4- أظفار – عميد – 5- رب – لكام – را – 6- سيام – ريبال – 7- ليما – غنم – 8- كنتربري – 9- قيس – تاب – فل – 10- دارت الأيام

sudoku 3206

			7	2			8	
7	6	2	8			3	9	1
			1				6	
6				4		9		
	2			1			7	6
		4		3				2
	4			7	5			
2	8					7		
	1		4		9			5

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3205

3	5	2	9	4	7	8	1	6
9	6	1	3	5	8	7	4	2
7	8	4	2	6	1	3	5	9
4	7	9	6	1	5	2	3	8
5	1	6	8	3	2	9	7	4
8	2	3	7	9	4	1	6	5
1	9	8	4	7	6	5	2	3
6	3	7	5	2	9	4	8	1
2	4	5	1	8	3	6	9	7

مشاهير 3206

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وأديب سوري (1934- 2006)، كانت دمشق وبيروت محطات أساسية في حياته وإبداعه. عمل في الصحافة والمسرح وكان من مؤسسي جريدة تشرين

8+2+4+7+6+8 = الثناء ■ 9+1+3+5+1+3 = سحاب السماء ■ 11+10+1 = ضد
عزف الطاولة

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: ادوارد جيبوت

نتائج اللوتو اللبناني

36 31 30 23 18 10 2

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1734، وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 2 - 10 - 18 - 23 - 30 - 31
الرقم الإضافي: 36
المبلغ المتراكم لسحوبات الفئة الأولى: 4,188,853,041 ل.ل.
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 0
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الاضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 206,083,735
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 206,083,735
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 93,184,830 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 29 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 3,213,270 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 93,184,830 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,648 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 56,544 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 213,248,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 26,656 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 4,433,463,220
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل: 0

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1733 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 47176
■ **الجائزة الأولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 75,000,000 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل ورقة: 75,500,000
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 7176.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 176.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 76.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 75,000,000

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 869 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 049
● يومية أربعة: 5911
● يومية خمسة: 85006

فنون مشهديّة

«الأم العظيمة» يدمج فنون الأداء والرقص والتقاليد الشعبية

جسر من الأساطير يربط سردينيا بـ... بيروت

بعد روسيا وتونس، يحطّ عرض «الأم العظيمة» في بيروت. البحر الأبيض المتوسط هو ما يجمع بين العاصمة اللبنانية وثاني أكبر الجزر الإيطاليّة، إلى جانب بعض الأساطير المشتركة التي يحييها العرض عند الثامنة والنصف من مساء اليوم على «مسرح مونو» (بيروت)

دمج «الأم العظيمة» الرقص مع السينما والفنون البصريّة المستلهمة من التقاليد الشعبية السردينية، بينما يستند إلى رواية بالعنوان نفسه للكاتب والمخرج الإيطالي جيانلوكا ميداس الذي يأتي مع فرقته Figli d'Arte Medas، من جزيرة سردينيا، تزورنا الليلة فرقة Figli d'Arte Medas لتقديم عرض راقص خارج الروزنامة السنوية الثابتة للرقص المعاصر في بيروت. يحط «الأم العظيمة» (45 د) في «مسرح مونو» (بدعم من «الاتحاد الأوروبي» وبالتعاون مع «مجموعة سردينياً للبالية») انطلاقاً من رغبة كاتبه ومخرجه جيانلوكا ميداس (1962) في تقديمه في بلدان مختلفة، خصوصاً تلك المدن المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط المحيط بالجزيرة. يستند العرض السينمائي الراقص، إلى رواية للكاتب والمخرج الإيطالي جيانلوكا ميداس صدرت العام الماضي بالعنوان نفسه. ترجع الرواية إلى محطات مختلفة من تاريخ الجزيرة الإيطاليّة، وفيها يعتمد الكاتب أساليب أدبية متنوّعة مثل السرد، والمرويّات الشفوية والحوارات والحكايات الخرافيّة، مستحضراً عناصر من ثقافتها وفنونها، وأساطيرها التي تشترك مع عدد من بلدان البحر الأبيض المتوسّط. وإن كان «الأم العظيمة» يحافظ على خصوصيّته المحليّة، ومفرداتها البصرية والحركية والموسيقية المتنوّعة، إلا أنه يصلها بتطوّر التاريخ البشري بشكل عام، واضعاً إياه في إطار أشمل. لميداس تجارب كتابة للسينما والمسرح والرواية. لكن يمكن القول إن الثقافة المحلية لسردينيا تقبع كخلفية مشتركة لمعظم تجاربه ونصوصه. هذه المرّة لا يتضمّن العرض نصاً. اقتصّ ميداس الحركة فقط من روايته لينقلها إلى المسرح، إلى جانب فيديو سينمائي بالأبيض والأسود (من إخراج ماوريتسيو أبيس)، يرافق الراقصين، وتتوالى فيه لقطات قديمة وأخرى جديدة لسردينيا على الشاشة. سيقدّم الراقصون الأربعة (روزانا لويسيني، وكريستينا لوتشي، وأندريا دي ماتيو، ولوكا ماسيدا) قصة اللقاء والصراع بين الإناث والذكور، من دون حوارات. ثمّة شخوص متعددة من الثقافة الشعبية في سردينيا... الفلاحون والرعاة والجنيات كلهم يحضرون من خلال الثياب التقليدية والأقنعة الملوّنة التي تعدّ جزءاً أساسياً من العرض. ثاني أكبر الجزر الإيطالية هي البطلة. أرضها عبر الزمن ورمزياتها وأساطيرها... كل ما على الخشبة يدلّ عليها، من الموسيقى (فرانشيسكو ميداس)، وأصوات الراقصين وصرخاتهم المتكررة التي تعيد ابتكار موسيقى أخرى. ضمن هذه الرؤية الإخراجية الشاملة، ومتعددة الوسائط، هناك عملان للفنانتين الإيطاليتين روزانا فيرو، وفيرونيكا أوسالا، يشكّلان سينوغرافيا العرض من خلال قمر مضاء وسجادة مصنوع من صوف سردينيا.

(الأخبار)

* «الأم العظيمة»: 20:30 من مساء اليوم ـ على «مسرح مونو» (مونو ـ بيروت). للاستعلام: 01/202422

من عرض «الأم العظيمة»

رقصة الأيدي

تحت عنوان «رقصة الأيدي» يلي العرض لقاء مع جيانلوكا ميداس، والراقصين وفريق العمل للحديث عن الجزيرة وثقافتها. في اللقاء، سيتطرّق ميداس إلى الأقنعة السردينية القديمة، تحديداً Mamuthones التي تستخدم في الكرنفالات الشعبيّة. سيعرّف الحضور برمزيتها وتاريخها، واستخداماتها الخرافية للحماية من الأرواح الشريرة أو من أجل الحصاد. كذلك، ستشارك الفنانتان روزانا فيرو وفيرونيكا أوسالا للحديث عن أعمالهما الفنية المعاصرة التي لا تزال تعتمد أقدم التقاليد السردينية.

معرض

«الفن العربي» بعيداً عن النخبوية

ما يميّز «معرض الفن العربي»، بحسب منظميه، أنّه يجمع بين الفن وهمّ التثقيف. المعرض الذي تنطلق دورته الأولى اليوم، يقدّم قطعاً وأعمالاً فنية بأسعار مقبولة في متناول الجميع (يراوح العمل الفني من 100 إلى 5000 دولار أميركي)، خلاف معارض فنية مماثلة في العادة. كما يسعى إلى تثقيف الناس، بعيداً عن نخبوية المعارض التي تتوجّه إلى الطبقات الاجتماعية العليا.

ابتداء من اليوم، تنطلق الدورة الأولى من المعرض الجماعي الذي تنظّمه جمعية Educity في فندق «مونرو» في بيروت، كواحد من معارضها وندواتها ونشاطاتها الفنية والتربوية التي تقيمها منذ تاسيسها سنة 2013. أما المشاركات في المعرض، فلا تقتصر على الغالريهات فحسب، بل على مشاركات فردية لفنانين آتين من بعض البلدان العربية، والذين يصل عددهم إلى أربعين فناناً من بينهم السوريان سعد يكن وحسان أبو عياش، والسعودية ليلى الجندان، والقطرية فاطمة النعيمي، واللبنانيان ميشال روحانا وميساك تيريزيان وعادل قديح وآخرون.

تحت عنوان «الفن والهوية في العالم العربي»، ستعرض الأعمال على مدى ثلاثة أيام (12 و13 و14 تموز/ يوليو)، إلى جانب حلقات نقاش، وندوات مع اختصاصيين في مجال الفن، فيما ستقام أنشطة على الهامش منها الرسم بشكل مباشر أمام الجمهور. الندوة الأولى عند السابعة من مساء اليوم، تتناول موضوع الفن بين المجتمع والسياسة، الذي تتفرّع منه ثيمات عدّة منها الرقابة على الأعمال الفنية، وتأثير الفن ودوره في فكّ القيود السياسيّة، وتشارك فيها وجوه فنية وسياسية واكاديمية مختلفة مثل النائب والوزير السابق إيلي الفرزلي، بالاضافة إلى الأكاديميين عادل قديح ورويدا الرافعي، والمخرج السينمائي لوسيان أبو رجيلي. أما الفن والياب السوق، فستكون محور ندوة تقام في السابعة من مساء الغد أيضاً، منها كيفية تسويق الفنان لنفسه، والعوامل التي تؤدي إلى رفع سعر الأعمال الفنية لفنان معيّن. تدعو هذه الندوة الصحافي يقظان التقي، والفنان التشكيلي السوري سعد يكن، إلى جانب نقيب الفنانين التشكيليين اللبنانيين نزار ضاهر. تطاول الندوة الثالثة (14/7 ـ س: 19:00)، موضوع اقتناء الأعمال الفنية وغاياته الربحية وتلك المتعلّقة بالشغف. هناك أسئلة أساسية: ما هو الحد الفاصل بين الاقتناء بهدف التجميع وذاك الهادف إلى قيام مشروع ثقافي؟ لماذا يتم اختيار عمل فني دون سواه؟ بالاستناد إلى أي معايير؟ هذه مجموعة من الأسئلة التي سيجيب عنها المؤرخ والناقد الفني سيزار نمور، والفنان والمقتني جوزيف فالوغي، فيما يدير اللقاء الناقد والأكاديمي فيصل سلطان. على مدى ثلاثة أيام، سيتاح للجمهور والمتفرجين رؤية واقتناء الأعمال الفنية واللوحات والمنحوتات لأجيال مختلفة من الفنانين العرب واللبنانيين، ستعرض حتى مساء الأحد 14 تموز (يوليو). كما يشهد المعرض تخصيص جناح يهدف إلى تكريم وجوه في المحترف التشكيلي اللبناني مثل عادل قديح، نزار ضاهر، الياس ديب وعدنان خوجة وجوزيف مطر.

تقوم السينوغرافيا على عمليتين استخدم فيهما الصوف المحلّي والإضاءة

يهدف إلى تثقيف الناس حول أهمية الفن في حياتهم

قضية

(إديك رودريغيز ـ كوبا)

ليس باتريك مبارك... إنّه مجتمع مأزوم

ضجّ البلد أخيراً بكلام طائفي قاله الممثل اللبناني في تسجيل صوتي انتشر على السوشال ميديا كالنار في الهشيم، قبل أن يعتذر عنه أمس. حادثة طرحت أسئلة كثيرة حول الدور اللامسؤول الذي لعبته الصحافية التي سرّبت المقطع، وطريقة تعاطي القضاء والنقابات الفنية مع الأمر. هل المشكلة تكمن في باتريك نفسه أم أنّها عامّة؟

نادين كنعان

المسؤولية الاجتماعية، إحدى أشهر النظريات الإعلامية التي لا تزال تؤثّر على واقع الميديا مهما كان شكلها وبغض النظر عن أي تطوّرات طرأت أو قد تطرأ على ممارسة المهنة. أوّل ظهور للنظرية كان بعد الحرب العالمية الثانية عندما قدّمت لجنة «هاتشينز» لحرية الصحافة تقريرها في كتاب «صحافة حرّة مسؤولة» في عام 1947. الهم الأكبر بالنسبة إلى هذه اللجنة كان التشديد على «تنزيه المهنة وإبعادها عن الأخطاء والأهواء والتأثيرات المنوّعة» لأنّ السقطات التي تُرتكب «لا تعني الصحافيين حصراً بل تتحوّل إلى خطر يهدد المجتمع»، ما يعني أنّ الوقوع في الخطأ «يقود الرأي العام إلى الخطأ أيضاً». وهذا ما يذكره ايضاً الأكاديمي جورج صدقة في كتابه «الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع» الذي أصدرته جمعية «مهارات» قبل عشر سنوات. على الرغم من الانتقادات التي توجّه إليها، تكتسب النظرية أهمية بالغة كونها تستهدف وضع ضوابط أخلاقية (ذاتية) للصحافة والتوفيق بين حرية الإعلام المقدّسة ومسؤولية أهله تجاه مجتمعاتهم. كما أنّها تقوم على مبدأ أنّ الالتزام تجاه المجتمع يكون من خلال مستويات مهنية للصدق والموضوعية والتوازن وتجنّب نشر «كل ما يؤدّي إلى الجريمة والعنف والفوضى»، وفق ما يورد حسن عماد مكاوي في كتابه «نظريات الإعلام» الصادر عن «الدار العربية للنشر والتوزيع» في 2009.

مع ولادة البيئة الرقمية والتطوّر التكنولوجي المتسارع وتحوّل الإنترنت إلى جزء لا يتجزّأ من حياتنا، برز هاجس الأخلاقيات الإعلامية بأكراً لدى الاختصاصيين في مجال الإعلام في الولايات المتحدة، لا سيّما في ظل التغييرات الجذرية في الأداء المهني التي كانت يومها تلوح في الأفق ووصلتنا إليها اليوم. في عام 1997، جمع لقاء بين أعضاء «اتحاد الصحافيين الأميركيين» و«مركز بوينتر» الإعلامي من جهة، وعدد من الصحافيين من جهة أخرى للتباحث في إمكانية تطبيق أخلاقيات الصحافة التقليدية وقيمها ومعاييرها على الإعلام الجديد. لم يتطلّب الأمر الكثير من الوقت قبل حسم الموضوع بأنّ الصحافي يبقى صحافياً في أي وسيلة إعلامية اشتغل ومهما كانت المنصّة أو الطريقة!

مناسبة هذا الكلام (والتذكير) أنّه قبل أيّام، قامت الدنيا ولم تقعد في لبنان بعد تسريب تسجيل صوتي لباتريك مبارك عبر مواقع التواصل الاجتماعي يضجّ بالأفكار غير المترابطة والسطحية التي تنم عن جهل عميق. هاجم مبارك رئيس الجمهورية ميشال عون والأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله، كما أهان فئة من اللبنانيين وحرّض عليها، معتبراً أنّ ما يفعله تنظيم داعش هو «تطبيق لتعاليم الإسلام الحقيقي». الـ«فويس نوت» سُرّب عن طريق الصحافي في موقع afalebanon الإلكتروني، أمامي فياض، التي كانت تجري مع الممثل اللبناني مقابلة في سياق تحقيق تعدّه عن زيارة الممثل التركي بوراك أوزجفيت إلى بيروت الأسبوع الماضي. في حديث سابق إلى «الأخبار»، أوضحت فياض أنّها أقدمت على هذه الخطوة لأنّ «التسجيل الذي تضمّن تهديداً لعون ونصر الله كان وقعه قوياً... ثم انتشر سريعاً على نطاق واسع بسبب العبارات المسيئة والصادمة التي تلفّظ بها الممثل، كما أنّه ذكر رقم هاتفي، كأنّه يجاهر بعباراته التي تنمّ عن حقده».

هكذا، قرّرت أمامي فيّاض تسريب التسجيل بمنتهى الخفّة وقلة الأمانة وانعدام المسؤولية. بحثت عن إثارة رخيصة ربّما بهدف اكتساب بعض الشهرة، في حين ما كان من الإعلام المهيمن ورُوّاد السوشال ميديا إلا أن تلقّفوا الكلام الموتور للمتاجرة بالعصبية وصب الزيت على نار مشتعلة في هذا البلد المأزوم والمنقسم على نفسه! علماً بأنّ فياض نشرت على حسابها على فايسبوك أمس بياناً مطوّلاً نفت فيه أن تكون تبحث عن سبق صحافي.

وفي إطار «ترند» البلاغات «الحريصة» على الطوائف والمقامات السياسية والمقامات الدينية، تقدّمت المحامية مي الخنسا (رافعت يوماً عن فضل شاكر!) أخيراً بإخبار إلى النيابة العامة التمييزية مرفقاً بالتسجيل الصوتي للممثل المذكور الذي يتضمّن «تحقيراً للشعائر الدينية والتعرض لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله». وأمس الخميس، قرّر النائب العام التمييزي بالإنابة القاضي عماد قبلان إخلاء سبيل مبارك بسند إقامة وإحالة الملف على النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان بحسب الاختصاص، بعد خضوعه في صباح اليوم نفسه لمعاينة من قبل الطبيب الشرعي، تبيّن في نهايتها أنّه يعاني من «بعض الأمراض»، وفق ما أفادت «الوكالة الوطنية للإعلام». جاء ذلك بعدما كان باتريك قد خضع لاستجواب أوّل من أمس الأربعاء في قسم المباحث الجنائية المركزية بإشراف قبلان، أمر في ختامه الأخير بتوقيف مبارك على ذمة التحقيق. وفي الوقت الذي يتردّد فيه أنّ مبارك يعاني من اضطرابات نفسية منذ سنوات، أصدرت النقابات الفنية في لبنان (لا ينتمي باتريك إلى أي منها) بياناً موحّداً دعت فيه إلى عدم التعامل معه «في أيّ عمل فني ومقاطعته بشكل تام». موقف أثار حفيظة عدد كبير من الزملاء الذين رأوا فيه «مخالفة لمهمّة النقابات الفنية عموماً». في سياق متصل، وجّه الممثل وسام حنّا تحية افتراضية «لبيّ الكلّ» فخامة الرئيس عون. يلي بعد ما عرف بقصة مرضه لباتريك مبارك وكلّو مكتبو محامي يتابع قضيتو ... هيك بكونوا رجال الوطن». أما الممثل باسم مغنية، فشدّد على أنّ مضمون كلام باتريك «فتنوي ومعيب وغير أخلاقي»، غير أنّه أكد أنّ أولاد المهنة يعرفون أنّه مريض، و«ما بعمري باخد علي كلامو ولا بعمرو أذى حدا»، معتبراً أنّ المؤذي هو ناشرة التسجيل. مشهد يحيلنا فوراً إلى حوادث لا تحصى في مصر، حيث أصبحت دعاوى «الحسبة» الشغل الشاغل والوحيد لكثيرين ممن يتربّصون بالناس لأتفه الأسباب. جميعنا نعرف المحامي نبيه الوحش والشيخ يوسف البدري، أليس كذلك؟

في حديثه مع «الأخبار»، يرى المستشار القانوني في «مؤسسة مهارات»، طوني مخايل، أنّ القاضي قبلان بات مرغماً على التصرّف بمجرّد تقديم إخبار وتحرّك الرأي العام. ومن المرجّح أن يكون التوقيف ومن ثم إخلاء السبيل استناداً إلى التقرير الطبي نوع من «التخريجة» لـ«امتصاص الغضب واحتواء الموقف».

قانون العقوبات اللبناني يجرّم الإساءة إلى الأديان. بحسب المادة 474 (عدلت بموجب قانون 1954/0) تنص على أنّ مَن «أقدم بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 209 على تحقير الشعائر الدينية التي تمارس علانية أو حثّ على الازدراء بإحدى تلك الشعائر عوقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات». صحيح أنّ الأمر يتعارض مع ما ذُكر في الفقرة (ب) من مقدّمة الدستور اللبناني حول أنّ لبنان «عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء»، غير أنّ القيود القانونية موجودة لحماية التركيبة الطائفية. في هذا السياق، يلفت مخايل إلى أنّه يتعيّن إجراء تعديلات قانونية تُدرج مثلاً «الآراء المتطرّفة والتحريضية ضمن خطاب الكراهية الذي يحرّض على العنف على أساس الدين أو العرق أو الجنسية...».

لسنا هنا في صدد الدفاع عمّا صدر عن باتريك مبارك. لكن، لرؤية الصورة كاملة، حريّ بنا أن نأخذ عوامل عديدة في الاعتبار، بدءاً من حالته النفسية والصحية، مروراً بالمجتمع المأزوم والمتخم بالعنف أصلاً (لم ننسَ حادثة قبرشمون بعد) حيث باتت أي حادثة تافهة تتحوّل إلى قضية رأي عام، وصولاً إلى أنّ الجهل والتعصّب يتجسّدان في نماذج نواجهها في يومياتنا. فنحن نعيش في بلد يعاني مواطنوه من تأثيرات سلبية عديدة تقع مسؤوليتها على النظام أوّلاً، وتدفع الرأي العام المتوتّر نحو فخاخ التجييش والتطرّف بدلاً من نبذها كما يفعل الواعون.

إخلاء سبيله بسند إقامة بعد تأكيد الطبيب الشرعي أنّه «يعاني من أمراض»

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 12 تموز 2019 العدد 3805

وائل يفتتح «أعياد بيروت»: كل هذا الحبّ!

زكية الديراني

أصبح وائل كفوري ضيفاً ثابتاً على «مهرجانات أعياد بيروت». أمس افتتح النجم اللبناني الحدث الفني الذي يُقام للسنة الثامنة على التوالي في واجهة بيروت البحرية (البيال). لا يتمتّع نجم أغنية «ميّت فيكي» بحضور مميّز وكاريزما محبوبة لدى النساء خصوصاً، بل بخفّة دم أيضاً تفيض على المسرح. كالعادة تأفف كفوري من حرارة الطقس والرطوبة، قائلاً «انشالله نقضي سهرة حلوي بها الشوب». ثم افتتح السهرة بأغنيات من بينها «ياهوا»، «شو رأيك»، «لو حبنا غلطة»، «حكم القلب» «سألوني»، بالاضافة الى باقة من المواويل الجبلية التي تفنّن في أدائها. إبن مدينة زحلة الذي دخل استديو الفنّ في التسعينيات من القرن الماضي، ينثر الغرام على المسرح. وكان لافتاً أنّ الحضور متنوّع الجنسيات بين اردني وخليجي وسوري.

من جانبه، يلفت أمين أبي ياغي أحد منظمي مهرجان «أعياد بيروت» (الشركات الثلاث المنظّمة Star 2U2C، System و Production Factory) أن وائل كفوري رافق المهرجان منذ إنطلاقته في نسخته الثانية. ويشرح: «لو جال كفوري على كلّ المهرجانات اللبنانية، يبقى تواجده في «أعياد بيروت» حدثاً مهمّاً. صحيح أنه يطل للسنة السادسة على التوالي، لكن لا أمانع حضوره سنوياً في ذلك النشاط. لست ممن يعارض مشاركة النجوم مراراً في المهرجان نفسه، طالما أنّ النجم له شعبية واسعة ويضفي حيوية على الحدث». وعن سهرة كفوري، يعلّق أبي ياغي «سنوياً تكون سهرته أجمل وأنجح. يقدّم جديده وقديمه، وهذا العام طرح أخيراً أغنيتين هما «استشبهت فيكي» و«ولاد الحرام». لذلك فإنّ البرنامج كان كوكتيلاً بين أغنيات التسعينيات الممزوجة بالنوستالجيا، وبين الجديد الذي يحتوي كل معاني الحبّ».

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

مُقدَّماً: سامِحيني!

مُقَدَّماً، أقولُ للحياة: أُسامِحُكْ!
أُسامِحُكِ على الألَمْ.
أسامِحُكِ على الخوفْ.
أُسامِحُكِ على ضائقةِ الأملِ وفاقةِ الصبر.
أسامِحُكِ على المرارةِ، واليأسِ، وسوءِ الطالِعِ، وضيقِ الزمانِ أوَ... ما كانَ مِن ضيقِ ذاتِ اليد.
أُسامحكِ على أنّ الدروبَ التي أَوقَعتِني فيها كانت شاخِصاتُها عسيرةً على القراءة،
بل وأحياناً كانت تُشيرُ إلى غيرِ مَقاصِدها ونهاياتِها.
أُسامحكِ على المَعاثِرِ، والمَهاوي، وخيباتِ الفؤادِ والعقل.
وأسامحكِ على ما أَمْطَرَتْني بهِ شموسُكِ مِنَ الظلماتِ، حينَ كنتُ في أَمَسِّ الحاجةِ إلى نُقطةِ نور.
وأُسامحكِ على الدموع.
.. ..
مُقَدَّماً.مُقَدَّماً (إذا كان لا يزالُ في الوقتِ ما يكفي لقولِ «مُقَدَّماً»)
أقولُ للحياةِ: سامِحيني!
سامحيني على أنني كنتُ ضيفاً سيِّئاً على مأدبَتِك،
وكفرتُ بالنعمة.
ومُقَدَّماً، أَركع.
أركعُ هكذا...
مُستَعطِفاً، مُتَوَسِّلاً، مُتَذَلِّلاً كشَحّادي أبوابِ الكنائس؛
هاكذا، هاكذا...
وجبهتي غائصةٌ في التراب... تُرابِها الوسِخِ الكريم،
أَعدُّ ثوانيها الثمينةَ الباقيةَ وأرتجف...
أَرتَجِفُ من شِدّةِ الأمل.

2018/1/17

فاتن المرّ ندوة وتوقيع

بعد غدٍ الأحد، يدعو «اللقاء الثقافي» في ضهور الشوير إلى حضور ندوة وتوقيع رواية «غبار 1918» للكاتبة فاتن المرّ (الصورة) في «المركز السينودس الإنجيلي» في عين القسيس. يشارك في اللقاء كل من الشاعر غسّان مطر والشاعر والفنان أدهم الدمشقي. ويتخلل الموعد عرض فيلم قصير مستوحى من الرواية الصادرة في بداية العام الحالي عن «دار أبعاد»، على أن تتولّى إدارة الندوة خلود الدمشقي كلشكو. كما قد يبدو من اسمه، يتناول الكتاب رحلة التيه والألم التي عاشها الناس في لبنان وسوريا في الحرب العالمية الأولى.

ندوة وتوقيع «غبار 1918»: الأحد 14 تموز (يوليو) الحالي ـ الساعة السادسة مساءً ـ «المركز السينودس الإنجيلي» (عين القسيس ـ الشوير). الدعوة عامة.

«50 دقيقة» على مسرح أبراج

بعد النجاح والإقبال الكثيف على «50 دقيقة»، تعود المسرحية إلى «مسرح أبراج» في فرن الشبّاك في 18 تموز (يوليو) الحالي. إنّه العمل الثاني للمخرجة الشابة رنين كسرواني (تولّت السينوغرافيا أيضاً) مع الكاتبة سارة الزين، وهو مونودراما تعتمد على الترميز لإيصال الرسائل. العمل من بطولة سالي فوّاز (الصورة)، وتدور فكرته الأساسية حول فتاة مسجونة بإرادتها وترفض الخروج من مكانها وجودها، طارحاً أشكالاً عدّة من الخوف والمشاكل التي تعيشها المرأة في مجتمعاتنا.

مسرحية «50 دقيقة»: الخميس 18 تموز ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «مسرح أبراج» في سنتر «أبراج» (فرن الشبّاك ـ الطابق الثاني السفلي ـ قضاء بعبدا). للاستعلام: 01/288760 أو 03/586330

ساندي وسيّد درويش ... «التحفجية»

بعد الأمسيتَيْن الناجحتَيْن اللتَيْن أحيتهما في «مترو المدينة» الشهر الماضي، ها هي ساندي شمعون (الصورة) تضرب موعداً جديداً مع الجمهور في المكان نفسه. في الحفلة المرتقبة التي تحمل اسم «التحفجية»، تقدّم الفنانة اللبنانية الشابة، في 31 تموز (يوليو) الحالي، باقة من أجمل الأغنيات المختارة من الريبيرتوار الغني للفنان المصري الراحل سيّد درويش(1892 ـ 1923). ترافق ساندي في هذين الموعدين فرقة موسيقية مصغّرة مؤلفة من العازفين: سام دبّول (قانون)، فرح قدّود (بزق)، مكرم بو الحسن (كونترباص)، خضر رجب (كمنجة) وأحمد الخطيب (رق).

حفلة «التحفجية»: الأحد 31 تموز ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363